تطلب هذه النشرة السكانية من قسم السكان التابع للجنة الاقتصادية لغربي آسيا – صندوق بريد ٤٦٥٦ – بيروت . لبنان

تصدر هذه النشرة السكانية عن اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا (المكتب **الإقتصادي والإجتماعي في بيروت سابقاً**) **مرتين في السنة ، الأولى في كانون الثاني والثانية في تموز وتشمل النشاطات السكانية في هذه المنطقة .**

ان أي اقتراح يقدم من أجل تطوير هذه النشرة سيكون موضوع ترحيب وشكر ، وذلك سعياً نحو الافضل في خدمة هذه المنطقة

تقدمة للدكتور محمد سعيد العطّار
الامين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا

خصّص هذا الاصدار من النشرة السكانية ليتضمن أهم الاعمال التي نهضت بها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، في مجالات التحضير للمؤتمر العالمي للسكان ، المزمع انعقاده في بوخارست – رومانيا – اعتبارا من ١٩ ولغاية ٣٠ آب ١٩٧٤ .

لقد قامت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، في نطاق التحضير للمؤتمر العالمي المذكور بتنظيم اجتماعين رئيسيين ، أولهما : المؤتمر الاقليمي الاول للسكان ، الذي عقد في بيروت – لبنان – خلال الفترة الواقعة ما بين ١١ شباط و ١ آذار من عام ١٩٧٤ ، وثانيهما : الإجتماع الاستشاري الإقليمي الذي عقد في دمشق – سوريا – خلال الفترة الواقعة ما بين ٢١ و ٢٣ أيار من عام ١٩٧٤ .

ولعلّه جدير بالذكر ، الاشارة الى المستويات التدريبية العالية التي قدمها كل من الاجتماعين المذكورين ، تلك المستويات التي ستساعد دول المنطقة في ادراك دور العامل السكاني كعامل اساسي في رسم سياسات التنمية ، كما ستساعد دول المنطقة ايضا في تحديد وتطبيق انجح الاساليب الكفيلة بالتأثير الفعّال على المستويات والانماط السكانية في كل منها .

ان ما تواجهه منطقة غربي آسيا – وغيرها من مناطق العالم النامي – من صعوبات لا يقتصر على المشاكل الفنية فقط ، كقصور البيانات الاحصائية مثلا ، بل يتجلى ايضا في المشاكل السكانية الصميمة ، كالنزوح السكاني من الريف ، مقابل زيادة سكانية متسارعة في المراكز الحضرية . ومع ذلك ، فان لمنطقة غربي آسيا سمات مميزة خاصة ، من تلك السمات ما هو ايجابي ، اذ انه يضيء دروبا من الامل ، كالثروة البترولية مثلا ، باعتبارها مصدرا قيّما من مصادر الثروة والطاقة ، وما هو سلبي ، كالنزوح القسري ، وهجرة العقول ، وعدم التوازن الجغرافي للسكان . لقد تمّ في كل من الاجتماعين المذكورين التأكد على ضرورة التعاون الدولي في مجال هجرة العقول من جهة ، وعلى تنشيط الاتجاه الذي يسود دول المنطقة لتبادل الخبرات والمعرفة فيما بينها من جهة أخرى . كما وقد تمّ أيضا ، في مجال السعي للتخفيف من مشكلة التيارات الكثيفة من الهجرة الداخلية ، التأكد على ضرورة رفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية ، والعمل على تقليص الفجوة القائمة بين الريف والحضر ، وذلك للوقوف بوجه التيارات السكانية الكثيفة نحو المناطق الحضرية ، الامر الذي سيؤدي الى خلق اقتصاد مستقر من جهة ، وتماثل في التوزع الجغرافي للسكان من جهة أخرى ، باعتبارهما العاملان الاساسيان لدفع عجلة التنمية بالنسبة لدول المنطقة .

ان البيانات ، والآراء ، والتوصيات التي حققها الاجتماعان المذكوران ، تعدّ بمثابة مرتكزات اساسية تعزز السياسات السكانية لدول المنطقة ، كما أنها تعدّ بمثابة خطوات اساسية في مجال التحضير للمؤتمر العالمي للسكان . يضاف الى ذلك كله ما جنته اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من تنظيم هذين الاجتماعين من خبرة في مجال الاهداف التي تسعى جاهدة لتحقيقها .

كلمة السيد انطونيو كاريللو – فلوريس
الامين العام للمؤتمر العالمي للسكان
القاها عند افتتاح
الاجتماع الاستشاري الاقليمي المنعقد في دمشق – سوريا
خلال الفترة الواقعة ما بين ٢١ – ٢٣ آيار ١٩٧٤

اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أتقدم بشكري ، وشكر هيئة الامم المتحدة للدكتور محمد سعيد العطّار ، الامين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، على الجهود التي بذلت في الاعداد لهذا الاجتماع ، الذي لا بدّ وأن تسهم نتائجه في انجاح المؤتمر العالمي للسكان .

لعلّ من دواعي سعادة زملائي ، وسعادتي شخصيا ، وجودنا الآن في دمشق لنلمس عن كثب مظاهر حسن الضيافة ، والكرم العربي في أقدم مدينة من مدن العصر الحديث . اني أتقدم الى الحكومة السورية بالشكر الصادق لما قدمته لهذا الاجتماع من رعاية وحسن ضيافة ، وذلك رغم الظروف العصيبة التي يمر بها هذا البلد ، وتمر بها هذه المنطقة . ان انعقاد هذا الاجتماع في مدينة دمشق هو علامة مميزة ، تؤكد حرص هذا البلد ، وحرص بلدان المنطقة على طرح مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية المستقبلة ومعالجتها .

لذا فاني آمل صادقا ، بان يخيم على هذه المنطقة وفي القريب العاجل السلام العادل .

ولا يفوتني أيضا من أن أتقدم بشكري الى حكومة الجمهورية الرومانية الشعبية التي أوفدت ممثلها لهذا الاجتماع – جريا على ما تبعته في الاجتماعات السابقة في كل من كوستاريكا وبانكوك وأديس أبابا – ليس لشرح ما انجز حتى الآن بصدد المؤتمر العالمي للسكان ، بل وللوقوف أيضا على المواضيع التي ستبحث في المؤتمر المذكور في العاصمة الرومانية الجميلة .

ان هذا الاجتماع ، كما تعلمون ، هو اجتماع اقليمي سياسي ، يشبه تلك الاجتماعات التي عقدت في اميركا اللاتينية والشرق الاقصى وافريقيا ، ومن المتوقع أيضا ان يعقد في جنيف اجتماع مماثل لدول أوروبا واميركا الشمالية .

ان أهداف هذا الاجتماع يمكن تحديدها بما يلي :

١ – اطلاع بلدان المنطقة ، وبصورة خاصة تلك التي لم تضم بعد الى اللجنة السكانية التابعة لهيئة الامم المتحدة ، على المرتكزات التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي من اجل التحضير للمؤتمر العالمي للسكان ؛

٢ – الاجابة على كافة الاستفسارات التي توجهها بلدان المنطقة ، بخصوص التحضيرات للمؤتمر العالمي للسكان ؛

٣ – الوقوف على رأي بلدان المنطقة فيما يختص بخطة العمل الدولية للسكان ، اذ سيوجه الامين العام لهيئة الامم المتحدة الدكتور فالدهايم قريبا دعوات لحضور المؤتمر الى جميع الدول الاعضاء ، ولكافة الوكالات الدولية المعنية ، والى غيرها من الهيئات ، وذلك وفقا لما جاء في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

ان المشاكل السكانية التي تواجهها هذه المنطقة تختلف تماما عن المشاكل التي تسود مناطق أخرى من العالم النامي . فعلى سبيل المثال ، ان نصف بلدان هذه المنطقة ، قد شرعت باجتذاب افواج من الهجرة اليها من اجل ضمان معدلات عالية للسكان والقوة العاملة ، وخاصة في البلدان المنتجة للنفط ، تلك التي تتميز بارتفاع مستواها الاقتصادي مقابل انخفاض

نسبي في اعداد سكانها . ان واقعا كهذا يخالف تماما واقع البلدان الاسيوية الواقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ، حيث تسعى تلك البلدان لخفض معدلات نمو سكانها من خلال التأثير على معدلات الانجاب فيها . هذا ، وان البلدان الاوروبية التي تشكل الغالبية العظمى من بلدان العالم الجادة لزيادة نمو سكانها ، والتي تسعى من أجل تحقيق هذا الهدف بالتأثير على معدلات الانجاب فيها ، يختلف عن واقع بلدان هذه المنطقة أيضا ، يضاف الى ذلك ، ان الهجرات التي تفد الدول الاوروبية ، تتدفق اليها غالبا بين مناطق ، مختلفة عنها بيئيا وثقافيا ، في حين تتم غالبية الهجرة بين دول منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجال متشابه من الناحيتين البيئية والثقافية . لذا يمكن مما سبق استخلاص امران : الاول ، وهو أن السياسة السكانية المقترحة لمواجهة مشكلة النمو السكاني في كل من آسيا والشرق الاقصى تختلف عن تلك السياسة الخاصة بالبلدان الاوروبية ، ويختلف كلاً من السياستين المذكورتين عن السياسة الواجب اتباعها في هذه المنطقة . اما الامر الثاني ، فانه بالرغم من اختلاف الاحوال السائدة بين المناطق المختلفة ، او حتى اختلاف هذه الاحوال ضمن المنطقة الواحدة ، فلا بد من الاعتراف بوجود تشابه بين جوانب عديدة للمشاكل السكانية التي تسود دول العالم قاطبة .

ان اختلاف الاحوال السكانية بين مناطق العالم ، يمكن ان نلمسه من زوايا اخرى . فلقد حرصنا ان تتضمن خطة العمل المبدئية للسكان ، والموجودة بين ايديكم الآن ، التوصيات التي توصل اليها المؤتمر الاقليمي الاول للسكان ، الذي عقد في بيروت في الفترة الواقعة ما بين ١٨ شباط و ١ آذار ، وتمكنا من ترتيب المشاكل السكانية للمنطقة على النحو التالي : الهجرة الداخلية وهجرة العقول ، تسارع نمو الحضر ، التوزع الجغرافي للسكان ، نشؤ التجمعات السكانية الحديثة ، وكذلك بالطبع مشكلة اللاجئين . ان بعضا من تلك المشاكل يتشابه مع المشاكل الراهنة في مناطق أخرى من العالم . والبعض الآخر يختلف عنها . كذلك فان ترتيب هذه المشاكل على النحو المبين اعلاه ، يختلف عن ترتيبها في مناطق أخرى من العالم .

ان ما تقدم ، لايعني أبدا ، بان هذه المنطقة غير معينة بموضوعات تنظيم الاسرة ، فلقد قبلت غالبية حكومات المنطقة المساعدات التي قدمت اليها من هيئات ومؤسسات خاصة في هذا الشأن ، في حين راعت حكومات أخرى أن تكون برامج تنظيم الاسرة جزاء من برامجها الصحية . وعلى أية حال ، فان تنظيم الاسرة لا يعني تحديد حجم السكان ، بل هو تأكيد لحق الزوجين في انجاب العدد الامثل الذي يرغبانه من الاطفال ، وصيانة لهذا الحق ، وتحديداً للفترات الزمنية بين انجاب وآخر . ولا بد لي من الاشارة ، الى أن ما تضمنته خطة العمل المبدئية للسكان بهذا الشأن لا يختلف عن هذه المفاهيم ، كما وان أي اجراء لتخفيض معدلات الانجاب ، لا يتم بفرض انواع من معوقات الحمل ، بل بتغيير في الاحوال الاقتصادية والاجتماعية التي تكتنف حياة الاسر الكبيرة .

لقد أخذنا بالاعتبار عند صياغة خطة العمل المبدئية للسكان ، اختلاف الظروف السكانية السائدة في العالم ، لذا فان ما جاء في هذه الخطة قد يكون ملائماً لمنطقة دون أخرى . كما راعينا ان لا تأتي هذه الخطة وكأنها خاصة بمنطقة واحدة . وعلى اية حال ، فقد نوهت الفقرة ٧٥ من هذه الخطة الى أنه بامكان البلدان ذات الظروف والمشاكل السكانية المتشابهة ان تتعاون في السعي لتطوير التوصيات التي تلائم احوالها ومشاكلها . لقد دعت الاجتماعات السكانية الاقليمية الثلاث ، والتي سبقت هذا الاجتماعات ، الى امكانية معالجة الاختلافات الاقليمية بصورة أكثر تفصيلاً وذلك بعد اقرار هذه الخطة في بوخارست وكلنا أمل بان يقوم اجتماعنا هذا بأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار ، .

إني أود التأكيد ، رغم معرفة الكثيرين ، على أن مؤتمر بوخارست القادم لن يكون « مؤتمرا لتحديد النسل » بل هو

مؤتمر سكاني ، تعالج فيه موضوعات النمو السكاني ومكوناته ، وتوزع السكان وحركتهم ، والتركيب السكاني ، ليس باعتبارها موضوعات مجردة ، بل باعتبارها ذات علاقة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الانسان . لقد تم في نطاق التحضير لمؤتمر بوخارست ، التأكيد على علاقة العامل السكاني بالعوامل الاخرى ، فقد عقدت اربع ندوات ، كانت الاولى في القاهرة لمعالجة موضوع السكان والتنمية ، وكانت الثانية في هونولولو لمعالجة موضوع السكان والاسرة ، والثالثة في استكهولم لمعالجة موضوع السكان والموارد والبيئة ، أما الرابعة فكانت في امستردام لمعالجة موضوع السكان وحقوق الانسان. والحقيقة ان موضوعات الندوات الثلاث الاولى قد برزت كموضوعات مستقلة في جدول اعمال مؤتمر بوخارست . وسوف يقوم زميلي السيد تابا باطلاعكم عن نتائج تلك الندوات . الا اني اود الاشارة الى أننا قد ركزنا في كافة التحضيرات التي تمت حتى الآن بالنسبة لمؤتمر بوخارست ، على ابراز العامل السكاني من خلال علاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وذلك لايماننا بعدم جدوى تجريد هذا العامل من تلك العلاقات ، كما واننا راعينا هذا الموضوع عند صياغة خطة العمل المبدئية للسكان .

ثمة أمر هام آخر ، له علاقة بصياغة خطة العمل المبدئية ، وهو موضوع السيادة الوطنية . من هو المسؤول عن تحديد المشاكل السكانية في بلد ما ، وما هي الحلول الواجب تطبيقها لمعالجة تلك المشاكل ؟ لعله لا توجد الا امكانية واحدة للاجابة على هذا السؤال ، تلك التي تضمنتها قرارات هيئة الامم المتحدة ، التي تنص على أن لكل دولة ، كبيرة كانت أم صغيرة ، نامية أو متقدمة ، ان تقرر من خلال ممارستها لسيادتها ، السياسة السكانية التي تناسب شعبها ، وعلى الهيئات الدولية أن تمد لها يد العون من خلال ذلك ، وان لا تدخل ابدا في التأثير المباشر او غير المباشر على حرية وسيادة أي دولة . ومع ذلك ، هناك أمور أخرى بامكان الهيئات الدولية النهوض بها ، بل يجب عليها ان تقوم بها ، دون مساس بالسيادة الوطنية لاية دولة ، او تجاهل لاختلافات الاوضاع فيما بينها . ان صندوق النشاطات السكانية التابع لهيئة الامم المتحدة ، نشيط بالمنطقة واني متأكد بان صديقي السيد روفائيل سالس لا بد وأن يحدثكم عن ذلك في هذا الاجتماع ، اننا في اسرة الامم المتحدة ، نعتبر نشاط الصندوق بمثابة حافز لنا جميعا .

ان السياسات السكانية لا يمكن اعتبارها بديلا للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة ، ولعل هذا الامر من الموضوعات الهامة ، التي ستعالج في آب القادم . وفي الحقيقة فان السياسات السكانية يمكن اعتبارها وحدة مستقلة ، عندما تكون السياسات الاقتصادية قاصرة عن تحقيق الاغراض التي رسمت من أجلها . وعلى هذا فان نجاح السياسات السكانية يتوقف بصورة رئيسية على السياسات الراهنة الاخرى ، كما يتوقف ايضا على أهمية المتغيرات السكانية ومكانتها ، غير ان العناصر المشتركة بين كافة السياسات تقع جميعا في اطار الهدف العريض الذي تسعى اليه تلك السياسة ، وهو الارتقاء بمستويات الحياة البشرية . كما وان محصلة العوامل المشتركة بين السياسات السكانية وغيرها من السياسات كانت موضع المعالجة على المستوى العالمي ، كما ان المؤتمرات المقبلة ، والتي سترعاها هيئة الامم المتحدة ستقوم بمعالجة أكثر تفصيلا لتلك العوامل كموضوع الغذاء والاستيطان . وبالفعل فقد قامت الجمعية العمومية جزئيا ببحث بعض الامور المتعلقة بذلك .

ان خطة العمل المبدئية للسكان ، كما ذكرت سابقا ، قد ارسلت الى الحكومات المختلفة فور انجازها ، وذلك لدراستها ومناقشتها ، تمهيدا لتطويرها في مؤتمر بوخارست القادم . اني متأكد بان توصيات اجتماعنا الاستشاري هذا سيكون لها أثر فعال في تطوير خطة العمل المبدئية للسكان ، وبنفس الوقت فلا بد أن تتضمن خطة العمل السكانية توجيه دعوة الى بلدان العالم ، وخاصة الى تلك البلدان التي لم تلحظ اهمية العامل السكاني في خططها . هذا ان خطة العمل المبدئيه لم

تقدم خططا معينة للتطبيق في سائر الدول ، لكنها قدمت اقتراحات عديدة من أجل تطبيق مثل تلك الخطط وذلك وفقا للاوضاع الراهنة في كل دولة .

لقد تمّ في السنوات السابقة ، ومنذ عقد المؤتمر السكاني السابق – بلغراد عام ١٩٦٥ – إذ قام العديد من الدول ، بادخال العامل السكاني في الاعتبار عند رسم سياستها السكانية ، وقد نلاحظ ذلك بالنسبة لبعض دول المنطقة أيضا .

أما اليوم ، فالكل يعلم بان تسارعا ملحوظا في هذا الشأن قد تم منذ عام ١٩٥٤ وهذا وهو تاريخ انعقاد المؤتمر السكاني العالمي الاول في روما ، وكذلك منذ أن عقد المؤتمر الثاني . ومع ذلك ما زال امامنا الكثير للبحث والتقصي في الموضوعات السكانية ، وذلك لتطوير اساليب جمع بياناتها ، والتوسع بتقييم برامجها وسياساتها وزيادة الكفاءة الشخصية في مجالاتها .

وأخيرا ، لا بد لنا – وهذه نقطة هامة لمؤتمر بوخارست – ان تتضمن السياسات السكانية وبعناية الحقوق الانسانية التي أظن باننا مقتنعون جميعا بها . لقد كان موضوع حقوق الانسان ، عبارة عن ندوة خاصة من الندوات الاربع التي عقدت في مجال التحضير للمؤتمر العالمي للسكان ، وحيث ان هذا الموضوع لم يبرز بصورة مستقلة في جدول اعمال المؤتمر العالمي فاننا نتوقع ان يعالج من خلال المناقشات الاخرى .

* * *

التقرير النهائي للمؤتمر الاقليمي الاول للسكان ، المنعقد في بيروت – لبنان من ١٨ شباط ولغاية ١ آذار ١٩٧٤

أولا – تنظيم المؤتمر

المقدمة

عقد المؤتمر الاقليمي الاول للسكان للبلدان المنتمية للجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا ، في بيروت – لبنان ، من ١٨ شباط الى ١ آذار ١٩٧٤ ، تحت رعاية الامم المتحدة وبالتعاون مع الحكومة اللبنانية .

ولقد كان هذا المؤتمر هو الأخير في سلسلة المؤتمرات الاقليمية الخاصة بالاعداد للمؤتمر العالمي للسكان، المقرر انعقاده في بوخارست ، رومانيا من ١٩ الى ٣٠ آب ١٩٧٤ .

كما أن اللجنة التحضيرية، التي سبق تأليفها لمساعدة الامانة العامة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في تنظيم المؤتمر ، كانت قد اجتمعت في بيروت من ٢٤ الى ٢٦ أيار ومن ٢٩ تشرين الثاني الى ١ كانون الاول١٩٧٢ ، بغية استعراض التقدم الذي تمّ احرازه ، بالنسبة للاعداد للمؤتمر المذكور ، وابداء المشورة حول الامور الاساسية والادارية والتنظيمية اللازمة لانعقاده . كما عقدت اللجنة التحضيرية المذكورة اجتماعها الثالث ، والاخير ، في بيروت في ١٥ شباط ١٩٧٤ ، لاتمام التدابير الادارية ، حيث قامت بتأليف لجنة فرعية دائمة لاغراض المتابعة . وعقدت هذه اللجنة الفرعية اجتماعا في بيروت في ٢٩ أيلول ١٩٧٢ واجتماعا في دمشق في ٢٦ تشرين الاول ١٩٧٢ واجتماعا آخر في بيروت في ٢٧ نيسان ١٩٧٣ .

واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تقدّر بكثير من الامتنان ، الجهود الكثيرة التي بذلها صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية بسخاء في سبيل عقد هذا المؤتمر. وتقدّر أيضا المساعدة المالية التي قدّمها الاتحاد الدولي لتنظيم الوالدية ومؤسسة فورد ، الامر الذي أتاح لعدد من المشتركين والضيوف الكرام من المنطقة ومن خارجها فرصة الاشتراك في المؤتمر الاقليمي المذكور .

أهداف المؤتمر

تركّزت أهداف هذا المؤتمر في عرض وتحليل المستويات والاتجاهات الديموغرافية الحالية ومنطوياتها الاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية الواقعة في الشرق الاوسط ، وتبادل المعلومات والخبرة حول السياسات والبرامج السكانية . كذلك السعي ، لايجاد تفهم أفضل لدور العامل السكاني ، كعامل رئيسي في تحقيق أهداف التنمية ، ومساعدة حكومات المنطقة في تحديد وتطبيق أكثر الوسائل فعالية في التأثير على الاتجاهات والانماط السكانية ، وذلك للاسراع في تحقيق أهداف العقد الثاني للتنمية والموضوع من قبل هيئة الامم المتحدة .

المشتركون

حضر المؤتمر السادة الوزراء وكبار موظفي حكومات : البحرين ، العراق ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، جمهورية اليمن الشعبية ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، سوريا ، الامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية . وذلك بصفتهم ممثلين عن حكوماتهم كما حضر المؤتمر أيضا ممثلون عن اسرة الامم المتحدة ومنظماتها وغيرها من الهيئات غير الحكومية . ولقد ارفق بهذا التقرير قائمة باسماء السادة المشتركين (الملحق الاول) .

انتخاب رئيس المؤتمر واعضاء المكتب

أجمع المؤتمرون على أن يكون معالي وزير التخطيط في لبنان رئيسا للمؤتمر ، كما أجمعوا أيضا على أن يكون معالي وزير التخطيط في العراق ، ومعالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية في قطر كنائبين للرئيس .

كما عيّن المؤتمر ، لجنة لوضع وتوجيه التوصيات التي انبثقت عن المناقشات التي جرت بين المندوبين الرسميين في الجلسات المغلقة ، حيث أعدت اللجنة المذكورة قائمة ، بجميع التوصيات من أجل استعراضها واقرارها في الجلسة النهائية ، كذلك تمّ تعيين السيد نبيل خوري ، الخبير في الشؤون السكانية في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا كمقرر للمؤتمر .

تنظيم الجلسات

تضمّن برنامج المؤتمر عقد نوعان من الجلسات ، فكانت الجلسات الافتتاحية التي حضرها المواقبون في حين اقتصرت الجلسات المغلقة على حضور المندوبين الرسميين والمنظمين والمستشارين فقط ، حيث ركّز المندوبون الرسميون اهتمامهم على صياغة التوصيات لكل جلسة بمفردها .

كما شمل برنامج المؤتمر، تسع جلسات اساسية لمعالجة العلاقة القائمة بين المتغير السكّاني وبين المتغيرات الاخرى كما وخصّص أيضا جلستان إحداها للتدريب والابحاث والاخرى للتعاون الفني .

الجلسات الافتتاحية

أعلن معالي وزير التخطيط ، وبالنيابة عن فخامة السيد سليمان فرنجية رئيس الجمهورية اللبنانية ، افتتاح المؤتمر الاقليمي الاول للسكان ، وأعرب عن أطيب تمنيات الرئيس لنجاح هذا المؤتمر .

وقال معالي الوزير أن لبنان بصفته المضيف لهذا المؤتمر ، سعيد جدا لتمكنه من المساهمة في تحقيق الاهداف النبيلة والحيوية التي عقد المؤتمر من أجلها ، كما رحّب أيضا بالفرصة التي أتاحها المؤتمر في التقاء مثل هذه المجموعة الكريمة من المندوبين والخبراء ، وتمنّى للمؤتمر النجاح من اجل تحقيق الاهداف التي تصبوا لها الامم المتحدة خلال عام ١٩٧٤ ، وهي السنة التي اختارتها لتكون سنة عالمية للسكان . وأضاف أن أهداف المؤتمر ونتائجه ستؤدي الى احراز تقدم هام نحو خير الانسان وكفاحه من أجل حياة كريمة .

وأنهى معالي الوزير كلمته الافتتاحية ، بالاعراب عن أمله في أن يتمكن لبنان والاقطار العربية من تقديم مساهمة فائقة القيمة للمؤتمر العالمي للسكان ، نتيجة للمداولات التي ستضمنها اعمال هذا المؤتمر الاقليمي .

بعد ذلك ، القى الدكتور محمد سعيد العطّار ، الامين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، كلمة أعرب فيها عن امتنانه وتقديره لفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ، لرعايته للمؤتمر ، وشكر الحكومة اللبنانية للقيام بدور المضيف لهذا المؤتمر الهام الذي تعلق عليه آمال كبيرة بالنسبة للجهود الانمائية في المنطقة ، كما رحّب أيضا بالمؤتمرين .

وقال الدكتور العطّار في معرض شرحه للدور الذي تلعبه اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في المنطقة ، أن المسؤولية الرئيسية التي ستضطلع بها اللجنة ، هي تطوير وتشجيع اتخاذ الاجراءات في المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية والديموغرافية ، في بلدان المنطقة . وأكّد على أهمية هذا المؤتمر ، باعتباره أول مؤتمر يعقد على المستوى الحكومي في منطقة اللجنة الاقتصادية ، وذلك كدليل على وعي بالقضايا السكانية وادراك في بذل جهود كبيرة في هذا المضمار . كما وجّه نظر المشتركين الى اثنين من الاهداف الرئيسية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا . الهدف الاول ، علمي يحدّد درجة المعرفة الديموغرافية التي تمّ احرازها في المنطقة ، والثاني ، هدف سياسي سوف تتضمّنه التوصيات التي يتبنّاها المؤتمر عقب هذه المناقشات العلمية ، وذكر أن من شأن هذا المؤتمر أن يبرز الخطوط العريضة لبرنامج سكاني عظيم الفائدة ، للجنة الاقتصادية ، وللدول الاعضاء. واختتم كلمته باعراب عن أمله ، في أن يبرز هذا المؤتمر كحدث هام ، ليس للمختصين في الشؤون الديموغرافية والاحصائية فحسب ، بل أيضا لاولئك الذين يعتبرون خير السكان في هذه المنطقة المبرر النهائي للجهود المبذولة في دفع عجلة النمو الاقتصادي .

كلمات الدول المشتركة

ثم ألقى معالي وزير التخطيط العراقي كلمة رحّب فيها بالفرصة التي اتيحت لعقد مؤتمر سكاني في المنطقة ، وأكّد على أهمية دراسة المسائل السكانية بالنسبة للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية . واستعرض بعضا من هذه النواحي ، موضحا وضعها في العراق ، ومدى التقدم الذي تمّ احرازه في هذا المجال . واختتم كلمته بان تمنى للمندوبين النجاح في مداولاتهم ، لمنفعة جميع أقطار المنطقة العربية ، وذلك بمساعدة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، في مرحلة عملها الجديد .

وتكلّم بعد ذلك ، معالي وزير التخطيط في الامارات العربية المتحدة ، حيث أشار الى أهمية هذا المؤتمر ، لابرازه العلاقة بين القضايا السكانية ، ومختلف نواحي التنمية ، وباعتباره أيضا منبراً لتبادل المعلومات والخبرة حول السياسات والبرامج السكانية في مختلف بلدان المنطقة . وذكر أن بلاده مهتمّه جدا بالمشاركة في النشاطات والجهود المبذولة في الحقل السكاني ، وفي الحقول الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ، وذلك من أجل تأمين رفاهية شعبها وازدهاره . ثم شكر معاليه الحكومة اللبنانية والامم المتحدة وامانة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا للاعداد لهذا المؤتمر . وأنهى كلمته بالاعراب للمندوبين الكرام عن أطيب تمنيات وتحيات سمو رئيس دولة الامارات العربية المتحدة وحكومة بلاده وشعبها .

وتكلّم رئيس وفد دولة البحرين ، فأعرب عن سرور بلاده للاشتراك في هذا المؤتمر ، وشكر أمانة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وحكومة لبنان ، التي قدمت التسهيلات اللازمة لعقد مثل هذا الاجتماع الهام . وأكّد على أن حكومة دولة البحرين ، تدرك أهمية العامل السكاني في صياغة خططها وبرامجها الانمائية وتنفيذها . وأطلع المشتركين على أن موضوع تأليف لجنه سكانية في بلاده هو قيد النظر الآن ، واختتم كلمته بالاعراب للمشتركين عن تمنياته بنجاح مداولاتهم .

وتبعه رئيس وفد الجمهورية العربية اليمنية الذي بدأ كلمته ، بشكر حكومة لبنان لحسن ضيافتها وللتسهيلات التي قدّمتها لعقد هذا المؤتمر وهنّأ اللجنة الاقتصادية المنشأة حديثا لبدء نشاطاتها بهذا المؤتمر السكاني الهام ، اذ وضعت الامور السكانية كنقطة انطلاق للتنمية والتقدم .

وذكر أن من بين الصعوبات التي تواجهها بلاده في الحقل السكاني ، انعدام الاجهزة اللازمة لجمع البيانات ، وشدّد على الحاجة الى بذل جهود مركّزة والى التعاون اللازم من اجل دراسة واستقصاء المتغيرات السكانية ، بحيث يتسنى بناء الخطط الانمائية على أسس أسلم .

وذكر أنه لم يجر من قبل أي تعداد سكاني بالمعنى الدقيق للكلمة في بلاده . لذا فان عدد السكان لا يزال غير موثوق وليس هناك أي أتفاق على رقم تقريبي . بيد أنه أضاف أن السنة العالمية للسكان ، ستكون سنة اجراء تعداد في الجمهورية العربية اليمنية .

ثم ألقى رئيس وفد المملكة الاردنية الهاشمية كلمة ، شكر فيها حكومة لبنان ، والامم المتحدة لعقد هذا المؤتمر الهام . وأكّد على ضرورة قيام الحكومات والهيئات الدولية والاقليمية بجهود فعّالة لتحقيق تفهّم أعمق لاسباب ونتائج المتغيرات السكانية وحلّ المشكلات السكانية .

وأضاف بان الاردن ، شأنه في ذلك شأن كثير من البلدان ، مهتم اهتماما كبيرا في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وفي تحسين مستوى الخدمات الضرورية ، كالعناية الصحية والتعليم ليس بالنسبة لهذا الجيل فقط ، بل وللاجيال القادمة أيضا . وان الاردن لا ولن يهمل العامل السكاني في التخطيط لتحقيق أمانيه لحياة أفضل . ثم أشار الى تعاون الاردن مع الامم المتحدة في الحقل السكاني ، وذلك في مضمار مسح الخصوبة الذي أجرى منذ سنتين ، والحلقة الدراسية عن السكان وتأثيرها على الخط الانمائية ، وهي الحلقة التي عقدت في عمّان منذ سنة .

وتبعه رئيس وفد الجمهورية العربية السورية الذي بدأ كلمته ، بشكر الامم المتحدة ، وحكومة لبنان على تنظيم مؤتمر هام من هذا النوع . ثم أشار الى تمّسك سوريا بتوصيات الامم المتحدة في الحقل السكاني ، وتطرّق الى التعداد السكاني الذي جرى في عام ١٩٧٠ ، وتأليف لجنة سكانية قومية في سوريا ، ولجنة ديموغرافية ، ومركزا للابحاث والدراسات السكانية وكذلك الى انشاء شعبة لتخطيط الاسرة في وزارة الصحة .

وذكر أيضا ان الحكومة السورية قامت أيضا باجراء عددا من الدراسات ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبعض وكالات الامم المتحدة المتخصصة ، كما اشتركت سوريا في اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر وساهمت بتقديم عدد من الدراسات للمؤتمر الحالي .

وتكلّم رئيس وفد جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ، فأكّد على الدور الهام الذي يلعبه هذا المؤتمر في تبادل الخبرة بين الدول الاعضاء فيما يختص بالمسائل السكانية ، والنواحي الاحصائية المتعلقة بها ، وأشار الى التعداد الذي أنجزته بلاده الآن ، والى الخبرة التي اكتسبتها من هذه العملية ، واختتم كلمته بالاعراب عن تمنياته للمشتركين بمداولات مثمرة .

كلمات أخرى

قام ممثل السيد فيليب دي سينز ، نائب الامين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، بالقاء كلمة حيّا فيها المشتركين ،

وذكر أن المختصين بالشؤون الديموغرافية ينظرون بكثير من الارتياح الى أن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بعد مرور أقل من شهرين على انشائها ، قد كرّست مؤتمرها الاقليمي الاول للشؤون السكانية . ثم أشاد بشجاعة الزعماء السياسيين الذين ، رغم الظروف الصعبة التي تجتازها المنطقة حاليا ، قد أظهروا بحضورهم المؤتمر اهتمامهم بالمستقبل البعيد لبلدانهم ، الى جانب اهتمامهم بالمشكلات الملحة التي تواجههم الآن . ووجه نظر المشتركين الى الطبيعة الرسمية الخاصة لمؤتمر بوخارست حيث ستتألف الوفود من واضعي السياسات بصورة رئيسية ، يساعدهم خبراؤهم الفنيين الخاصين . وأشار الى أن العلماء ، حين يبحثون في المشكلات المتعلقة بمصير مجتمعنا ، كثيرا ما يخوضون في مناقشات ، يكون القرار النهائي بعدها سياسيا . بيد أنهم يدركون جيدا أن ليس لديهم السلطة للقيام بأي اجراء ، ذلك ان واضعي السياسات هم الذين يملكون اختيار وسائل وموعد تنفيذ اية سياسة . وقال أن هناك حاجة ملحة ومتزايدة لاتخاذ اجراءات في الحقل السكاني نتيجة للوعي المفاجئ بانه « يستحيل في عالم متناه مشاهدة السكان ينمون ويتكاثرون بشكل لا متناه » . بيد أن أية محاولة لتقييم الوضع على المستوى العالمي ، لا بدّ وأن تأخذ بعين الاعتبار الاوضاع القومية وذلك لوضع تلك المحاولة في اطار مكاني وزماني أدق تحديدا . وهناك بعض المسائل ، كمسألة التوازن بين السكان والموارد الغذائية ، والتّلوث ، وغيرها ، والتي يجب أن توضع بصورة رئيسية ضمنْ اطار قومي ، كما أن العامل الزمني قد يخلق ثغرة أخرى في تحليل الوضع على المستوى العالمي . ومن البديهي أنه لا بدّ من وجود اختلافات فيما يتعلق بالزمن الذي توصل فيه مختلف بلدان العالم الى نقطة الاستقرار الديموغرافي . ثم اختتم كلمته بالاعراب عن أمله في أن يحقق هذا المؤتمر النجاح الذي حققته المؤتمرات السكانية التي عقدت في مناطق أخرى من أجل اعداد للمؤتمر العالمي للسكان .

وتكلّم مندوب صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية ، فنقل الى المؤتمر تحيات السيد روفائيل سالاس المدير التنفيذي للصندوق . وأعاد الى الذاكرة قرارات الجمعية العامة الصادرة في كانون الاول ١٩٦٦ تلك القرارات التي تدعو الى اشراك الامم المتحدة في الحقل السكاني ، على الاساس الذي انشئ فيه صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية . وذكر أن المساهمات الطوعية للصندوق زادت منذ ذلك الحين الى ١٢١,٨ مليون دولار اميركي في عام ١٩٧٣ ، تبرّعت بها ٦٣ دولة. وأضاف أنه كان لدى الصندوق ٩٧٤ مشروعا في شتى أنحاء العالم في السنة ذاتها . وأكّد أن القضية الحقيقية التي تعترض طريق التنمية ، تكمن في تأثير مجموعة من العوامل . كاهمال الزراعة والهياكل الاجتماعية الصلبة ، وانعدام التوازن في تخصيص الموارد ، الى جانب العلاقات غير المتكافئة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة واساءة توزيع الدخل .

كما أكّد على أن البرامج السكانية يجب اعتبارها جزءا لا يتجزأ عن عملية التنمية ، وأن التغييرات في الخصوبة أكثر احتمالا في الظهور كجزء من عملية التغير الاجتماعي والاقتصادي ، ذلك التغير الذي لم يحدث حتى الآن بمعدل كاف في معظم البلدان النامية. وقال أيضا انه من باب التضليل التصور بان الانخفاض في معدل النمو السكاني من شأنه ان يرفع مستويات المعيشة . كما أن التخطيط السكاني الفعّال هو عملية طويلة الاجل ، كما نوه بانه مهما تحقق من نجاح عن طريق الجهود الحالية التأثير على الخصوبة ، فانه يكاد يكون من المؤكد ، ان سكان المناطق النامية سوف يتضاعف عددهم خلال الخمس والعشرين الى الثلاثين سنة القادمة .

ثم استعرض مختلف انواع النشاطات التي يبدي صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية استعداده لدعمها . وقال ، ان الصندوق يساعد في تنفيذ عدد من المشروعات في المملكة العربية السعودية . سوريا ، العراق ، الكويت ، جمهورية اليمن الشعبية الديموقراطية ، الجمهورية العربية اليمنية ، الاردن ، ولبنان ، وأشار الى أن الصندوق يرغب في بحث مسألة توسيع نشاطاته الاقليمية التي يزمع تنفيذها عن طريق اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وحكومات المنطقة .

وتكلّم ممثل المكتب الاقليمي في بيروت بالنيابة عن مدير عام منظمة اليونيسف ، فحيّا المشتركين وأشار الى النشاطات التي قامت بها اليونيسف خلال ربع قرن في النواحي الانمائية وتمنى للمؤتمر باسم اليونيسف كل نجاح .

كما وألقى ممثل منظمة الصحة العالمية كلمة شكر فيها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لقيامها بتنظيم مثل هذا المؤتمر الهام . واستعرض بايجاز النشاط الواسع الذي تقوم به المنظمة في نواحي الصحة السكانية وتخطيط الاسرة .

وألقى أيضا ممثل وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) ، كلمة استعرض فيها أعمال الوكالة في المنطقة ، وشدّد على برنامج الاغاثة والخدمات الاجتماعية ، بما في ذلك التعليم والتدريب المهني والاعمال الصحية التي تقوم بها الوكالة للاجئين الفلسطينيين في البلدان المعنية .

هذا وقد ألقى المدير الاقليمي للاتحاد العالمي لتنظيم الوالدية نيابة عن الامين العام للاتحاد كلمة جاء فيها ، انه على الرغم من أن المؤتمر يتجاوز الى درجة كبيرة الحقل التخصصي للاتحاد العالمي ولتنظيم الوالدية ، الا أن نتائج مداولاته ستكون هامة على جميع المستويات ضمن منطقة الاتحاد المذكور.

كما قام المدير الاقليمي بشرح الاهداف الاساسية للاتحاد في مجال تسهيل الحصول على الخدمات الفعّالة الخاصة بتنظيم الاسرة . واختتم كلمته بان وعد بمساعدة الهيئات المتطوعة في المنطقة وكذلك الحكومات وأجهزة الامم المتحدة والهيئات الناشطة الاخرى في جميع جهودها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الموافقة على جدول الاعمال

تمّت الموافقة بالاجماع على جدول الاعمال المدرج في الملحق الثاني .

ثانيا – خلاصة المداولات

أ – جمع البيانات الديموغرافية

قام منظّم هذه الجلسة ، بشرح أهمية البيانات الديموغرافية وبصورة خاصة عمليتي جمعها وعرضها ، وأعاد الى الذاكرة ، أن التأكيد كان فيما مضى على البيانات الاقتصادية الصرفة ، ولم يوجه اهتمام كاف الى العوامل السكانية والديموغرافية ، كما غاب عن الذهن إيضاً أن النمو الاقتصادي ليس هدفا في حدّ ذاته ، بل وسيلة لرفع مستوى الانسان ورفاهيته مما أدى الى القول ، بان ذلك كان أحد الاسباب التي ساهمت في فشل العقد الاول للتنمية . كما لوحظ نقص في البيانات الديموغرافية حين مضت الدول بخططها القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . وعليه فان الحاجة الى بيانات موثوقة لوضع السياسات الصحيحة وللتخطيط الاجتماعي والاقتصادي باتت أمرا ضروريًا. لقد قامت الحكومات الوطنية والامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، ولا تزال تقوم ، ببذل الجهود لتوضيح المفاهيم والتعاريف وتطوير طرق جمع البيانات وتبويبها وعرضها .

كما أشار الى امكانية تقسيم البيانات الديموغرافية بصورة عريضة الى بيانات اساسية ، وبيانات تحليلية . كما لا بدّ من التمييز أيضا ، بين البيانات الديموغرافية الصرفة ، والبيانات الديموغرافية المتعلقة بالعوامل الاقتصادية ، كما يمكن أيضا تصنيف البيانات الاساسية حسب طريقة جمعها على النحو التالي : (أ) البيانات الدورية – وتجمع عن طريق التعداد

(ب) بيانات العيّنة – وتجمع بواسطة أبحاث بالعينة (ج) البيانات الجارية – وتجمع بطريقة التدوين او التسجيل لمدة من الزمن .

أما فيما يتعلق ببلدان هذه المنطقة ، فان البيانات الديموغرافية تعاني من نقص في مدى الشمول والنوعية . بيد أن البيانات الاحصائية الاخرى ليست بأحسن حظا منها . وهنا لا بدّ من الاعتراف بأن البيانات الخاصة بالتعداد السكانية في بعض بلدان المنطقة التي لها تقاليد طويلة في هذا المجال جديرة بالثقة .

كما وان كثيرا من بلدان المنطقة قد شرعت باكتساب خبرات لا بأس بها في مجال تنفيذ التعدادات السكانية . فالبحرين مثلا ، أجرت أربعة تعدادات في فترة ما بعد الحرب ، وخلال الفترة ذاتها أجرت كل من العراق والكويت ثلاثة تعدادات ، وسوريا تعدادين ، وكل من الاردن وقطر والامارات العربية المتحدة تعداداً واحدا . أما لبنان فان التعداد الذي أجراه الى الآن يعود الى عام ١٩٣٢ ، بينما أجرت جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية تعدادها الاول في عام ١٩٧٣ . هذا وتنوي كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية ، اجراء تعداد للسكان خلال عام ١٩٧٤ . كما أن سلطنة عمان مهتمّة الآن باجزاء تعداد شامل للسكان في أقرب وقت ، حيث يجري حاليا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . التحضير لمسح ديموغرافي اجتماعي تمهيدًا للتعداد المذكور .

كما ويوجد أيضا تقليد طويل لتسجيل الاحصاءات الحيوية في عدد من بلدان المنطقة ، غير ان بيانات هذا التسجيل غير مرضية . فالجمهورية العربية السورية مثلا قد سجلت المواليد والوفيات خلال ما يزيد عن الخمسين عاما ، غير أن بيانات هذا التسجيل باتت ناقصة حتى الآن ، اذا ان ١ / ١٠ من السكان تقريبا لم يشملهم التسجيل قط . الامر الذي نجم عنه وجوب اعطاء الاسبقية الاولى الى تحسين التسجيل المدني .

لقد قدّمت عدة اقتراحات لتصحيح واقع البيانات في المنطقة ، كما أشير في الجلسة الى امكانية القيام بقدر كبير من العمل من أجل تحسين مدلولات البيانات المتاحة ، وذلك بتبنّي الطرق العلمية الحديثة للتقدير .

كما جرى التأكيد كذلك ، على الحاجة لوجود اطار شامل للبيانات ، ليكون مصدرا اساسيا لانتقاء العينات الخاصة بالابحاث الديموغرافية ، والتي لا بدّ من وضع خطة شاملة في كل بلد من بلدان المنطقة لتنفيذها باسرع ما يمكن ، وبصورة خاصة بعد تنفيذ عمليات تعداد السكان . ولهذا الغرض لا بد وضع نظام للاسبقيات يتسنى بموجبه تخصيص الموارد المالية على الوجه الصحيح لجميع مراحل تلك الابحاث ، وذلك بغية تخفيف الهدر وتخفيض التكاليف الى الحد الادنى ، وذلك على ضوء الحقيقة الراهنة ، وهي أن اجراء تعداد شامل عملية باهظة التكاليف كما وأن التكاليف المرتفعة قد تكون عاملا مانعا لاجراء ابحاث جديدة .

هذا ، وقد أكّد المؤتمرون على الحاجة الى تطوير مفاهيم مشتركة لجمع البيانات ، وذلك لتأمين سهولة المقارنة بين البلدان العربية . وفي هذا المضمار ساد الشعور بانه في الوقت الذي يجب أن يكون هناك تبادل في المعلومات والخبرة بين بلدان المنطقة ، ينبغي على اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا أن تأخذ زمام المبادرة لتنسيق الجهود الخاصة بوضع مصطلحات ونماذج موحدة ، والقيام بالاستبيانات اللازمة بهذا الشأن ، وفقا لاحتياجات المنطقة . كما جرى التأكيد على أنه ليس من الضروري دائما اتباع التقاليد الغربية في جمع البيانات وتحليلها ، اذ يجب تطبيق طرق مبتكرة تلائم الظروف الحالية للدول النامية .

ب – الوضع الديموغرافي في المنطقة

أشار منظم الجلسة الى علاقة الوضع الديموغرافي بموضوع الجلسة السابقة والخاصة بجمع البيانات الديموغرافية

والتي أكد المؤتمرون فيها على وجود نقص وخلل في البيانات الديموغرافية في معظم البلدان . وبما أن هناك ضغطا لتوفير البيانات المعنية بامور التخطيط ، فلابّد من أن يبذل الديموغرافيون كل ما في وسعهم للحصول على الارقام المرغوبة من البيانات المتوفرة ، والتي تكاد تكون غير موثوقة او كافية من أجل الوصول الى استنتاجات صحيحة . ان هذا الوضع لا بّد وأن يؤدي الى حصول ارتباك قد ينعكس بصورة سيئة على جهود الديموغرافيين وعلى الخطط القومية في آن واحد .

وأشار منظم الجلسة أيضا الى الحاجة لوجود تفهم أعمق للمؤثرات السكانية ، وأسباب تغيرها من وقت الى آخر ، وخاصة عند القيام بدراسة اتجاهاتها بقصد المقارنة . وعلى سبيل المثال ، فقد يعود الارتفاع الظاهر في معدّل الوفيات في بعض المناطق الى تحسن نسبي في التسجيل واقعات الوفاة وبصورة عامة ، ما لم يجر تقدير ذلك لا يمكن فحص وتقييم تأثيرات التحسن في الخدمات الصحية والاجتماعية على معدل الوفيات هذا . كما أن الاختلاف في حجم السكان بين فترتين قد يعود جزئيا الى اختلاف في الشمول الجغرافي أو في طرق جمع البيانات وتبويبها .

ولدى استعراض الوضع الديموغرافي للمنطقة ، ونتيجة للمناقشات ، أبديت الملاحظات التالية :

١ – نقاط التباين :

– اختلاف كبير بالنسبة للحجم السكاني والمساحة والكثافة .
– اختلاف واسع في مستوى التنمية والدخل، وكذلك في درجة الوعي للدور الهام الذي تلعبه البيانات الديموغرافية والابحاث الخاصة بها .

٢ – نقاط الشبه :

– التركيب العمري : يشكل الاحداث (دون الخامسة عشر من العمر) حوالي ٥٠ / من مجموع السكان . وليس بخاف ما يعني ذلك من تأثيرات على برامج التعليم والعمالة والخدمات الاجتماعية .
– ارتفاع مستويات الخصوبة (تتراوح معدّلات المواليد الخام من ٤٥ الى ٥٠ بالالف) وانخفاض حاد في مستويات الوفاة ، مما أدى الى نمو سكاني بمعدّل بلغ ٣ بالمئة سنويا .
– احتمال كبير بان تستمر معدّلات النمو السكاني بالارتفاع في المستقبل القريب .
– ارتفاع معدلات المساهمة بالنشاط الاقتصادي لدى الذكور عن تلك المعدلات الخاصة بالاناث ، وذلك بفارق كبير .
– عودة اللاجئين الفلسطينيين في معظم بلدان المنطقة الى ديارهم حيث خلق تشردهم عن بلادهم الاصلية مشكلات سكانية عديدة .

كما ذكر منظم الجلسة ، أن سكان سوريا قد تضاعف عددهم خلال ٢٥ سنة ، وأن معدّل نموهم السنوي بلغ حوالي ٣٣ بالالف سنويًا خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٠ ، كما ان نسبة السكان الذين هم دون سن الـ ١٥ زادت من ٤٦ بالمئة في عام ١٩٦٠ إلى ٤٩ بالمئة في عام ١٩٧٠ ، وارتفع متوسط حجم الاسرة بمقدار ٢٠ بالمئة خلال الفترة ذاتها في كل من الريف والحضرية ، في حين ان التحضر في سوريا يزداد ازديادا سريعا .

وتناولت المناقشات التي تلت هذه الملاحظات ، معدّلات النمو والتحضر ، وفيما اذا كانت التغيّرات في الشمول وتحديد التعاريف قد أخذت بعين الاعتبار ، هذا وقد أبديت بعض الاقتراحات فيما يتعلق بوجوب توفر بتعريف أدق للمجتمع الحضري في المنطقة ، وجرى التأكيد على ضرورة وضع تعاريف موّحدة لتحسين وتسهيل المقارنة زمانيا ومكانيا .

ثم عاد منظم الجلسة فأشار الى أن حجم الاسرة في الاردن ازداد من ١ ,٦ فردا في عام ١٩٦٠ ، الى٦,٤ فردا في عام ١٩٧١ ، وان نسب الاعالة والكثافات السكانية قد أصابها هي الاخرى ازديادا ملحوظا ، وذكر أيضا ان الاردنيين يعيشون في ١٠ بالمئة فقط من المساحة الكلية ، وأن عدد سكان الاردن ينتظر أن يتضاعف في غضون ٢٦ سنة ، مما يؤدي الى مضاعفة أعباء الخدمات التعليمية وفرص العمل .وأشار الى أن عدد الاردنيين الذين نزحوا الى بلدان أخرى يقدر بـ ٢٥٠ الف ، منهم ٢٠٠ الف يقيمون في أقطار عربية . ومع أن الحكومة الاردنية تسعى الى زيادة الامكانات التعليمية وفرص العمل والخدمات الاجتماعية لمواجهة النمو السكاني ، الا انه لم يجر اتخاذ خطوات لاجراء تغيير في التركيب الديموغرافي في البلاد .

كما ذكر أيضا انه على الرغم من ان التعدادات السكانية في العراق لم تكن شاملة وأن التسجيلات الحيوية ما زالت قاصرة ، الا أن الدلائل تشير الى ان معدل النمو في العراق يزيد عن ٣ بالمئة ، وأن العراق يعاني من سوء توزيع السكان ، وخاصة في المناطق الريفية . كما أن سكان العراق ، كغيرهم من سكان المنطقة تتألف غالبيتهم من الاحداث ، اضافة لمعدلات النمو السريعة للحضر .

أما بالنسبة لسكان الكويت ، فقد ازداد عددهم ثلاثة أضعاف في غضون ١٣ سنة (١٩٥٧ – ١٩٧٠) . ولقد بلغ معدل النمو حوالي ٩٣ بالمئة ١٩٦٥ – ١٩٧٠ غير أن معظم هذه الزيادة تعود الى الهجرة ، ويبدو أن معدّل المواليد التقريبي بين الكويتيين مرتفع جدا ، في حين أن معدّل الوفيات التقريبي يبدو منخفضا جدا . وفي عام ١٩٧٠ كان معدّل المساهمة بالنشاط الاقتصادي ٢٠ بالمئة من الكويتيين و ٤٠ بالمئة من غير الكويتيين . وبدا واضحًا انه رغم وفرة الموارد المالية فان النمو السكاني السريع أدى الى حصول ضغط كبير على الوسائل والخدمات الاجتماعية . ولوحظ أيضا أن نسبة الاميين بين القوى العاملة في الكويت ما زالت مرتفعة .

أما بالنسبة للبنان ، فقد ذكر منظم الجلسة أن البيانات الديموغرافية فيه ليست كافية كما أشار الى أن لبنان قلق جدا من ناحية الهجرة الداخلية والخارجية على حد سواء .

ج – السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

اكدمنظم هذه الجلسة في بيانه على أن هذا الموضوع الواسع والمعقد ، ذو سببية مزدوجة . ففي حين أن الوضع السكاني ، من الناحية الاولى ، له مضاعفات خطيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الّا أن هذه التنمية ، من الناحية الاخرى ، تؤثر على التطور الديموغرافي ، ولقد كانت الناحية الاولى موضع دراسة واسعة في حين أن الثانية أهملت الى حدّ ما .

ان معظم المحاولات لدراسة تأثيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على السكان قد جرت ضمن اطار نظرية التحول الديموغرافي ، وقد أشير في احدى وثائق العمل الى تعديل لهذه النظرية ، اذ أن الانخفاض في معدلات المواليد في التحول الديموغرافي يتكون من عنصرين هما : انخفاض في معدلات الخصوبة أثناء فترة الزواج وارتفاع معدلات الزواج بحد ذاتها . وهذان العنصران يتأثران بعوامل اجتماعية واقتصادية مختلفة .

أما فيما يتعلق بتأثير النمو السكاني على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فقد تركز الاهتمام على تأثير هذا النمو على اليد العاملة ، والرأسمال ، والارض ، والابتكارات الفنية . وفي أغلب الاحيان، اعتبر تكوين الاستثمارات الرأسمالية الجديدة العامل الحاسم . فعلى سبيل المثال ، يمكن تقسيم الاستثمارات الى قسمين الاستثمارات الديموغرافية (الضرورية

للاحتفاظ بمستويات المعيشة ذاتها في حال زيادة عدد السكان) والاستثمارات الاقتصادية (المتوفرة لتحسين مستوى المعيشة) .

ان هذه الانواع من الدراسات لها قيود كثيرة، فهي تركز على الاستثمارات فقط مع أن بعضا من الدراسات قد أظهر أن مستوى الاستثمار ، لا يستطيع أن يعلل الا جزءا من عملية النمو الاقتصادي ، حيث أخذت بعين الاعتبار البطالة والنقص في استخدام الموارد . والواقع أن العامل الاهم في العملية الاقتصادية على ما يبدو هو معدّل التقدم التكنولوجي الذي من الصعب جدا قياسه .

هذا وقد تناولت الدراسة الثانية تقدير التكاليف المتعلقة بالنمو الاقتصادي والديموغرافي في الشرق الاوسط . وكشفت نتائجها عن أهمية هذه التكاليف ، وذلك أن في معظم بلدان الشرق الاوسط ، حوالي من ٤٠ بالمئة الى ٦٠ بالمئة من الاستثمارات الفعلية توازي الاحتياجات الجديدة فقط من أجل الاحتفاظ بمستوى النمو السكاني (يقابل ذلك ٦ بالمئة الى ١٠ بالمئة في البلدان الصناعية حيث النمو الديموغرافي منخفض) . بيد أن هذه الحسابات قد أثيرت حولها بعض الشكوك اذ انها تقوم – حسب قول واضعها – على نظرية ما لتوسية استنتاجية عرضة للمناقشة : فان مستوى المعيشة ليس المتغير الاقتصادي الوحيد القابل للتعديل في فرضية النمو السكاني . اذ أن هناك أيضا مستوى العمالة والانتاجية وغيره . ويمكن للنمو الديموغرافي والتقدم الاقتصادي أحيانا ان يسيرا معا جنبا الى جنب .

أما الدراسة الاخيرة فقد مضت بروح مختلفة كليا . فكانت طريقة المعالجة فيها واقعية واستقرائية وبعيدة عن منهجية (ميتودولوجية) النماذج القائمة على الفرضيات المحددة استنتاجيا . حيث اختار واضعوها أكبر عدد ممكن من المتغيرات (٤٥ متغيرا) لتغطية اوسع مدى من المتغيرات الديموغرافية بـ ١٤ بلدا عربيا وكذلك النظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة في تلك البلدان . وقد جرى فيها تدقيق جدول البيانات بطريقتين احصائيتين مختلفتين (التحليل الجماعي وتحليل المركّب الخطي) ، وذلك لايجاد المتغيرات الغالبة والعلاقة بين هذه المتغيرات . أما الهدف من هذا العمل فهو تحديد محصلة للعوامل الرئيسية التي توضح الواقع ، واكتشاف عامل واحد يمكن اختباره وتطبيقه في المرحلة التالية .

كما وقدمت دراسة تطبيقية خاصة ، عن سوريا أبرزت خمسة تفاعلات سلبية بين النمو الشكاني السريع والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ، أي أن النمو السكاني السريع قد : (أ) يزيد في خطورة البطالة والعمالة غير الكاملة (ب) يزيد النزوح الجماعي الى المدن ، (ج) ويضع عبئا ثقيلا على الاقتصاد عن طريق الاستثمار الديموغرافي (د) كما يجعل حل مشكلة الامية أكثر صعوبة (هـ) يسهم في زيادة نسبة عجز ميزان المدفوعات . ومع أن سوريا قد تحتاج الى عدد أكبر من السكان في المدى الطويل ، فانه لمن الافضل بلوغ ذلك عن طريق النمو السكاني المعتدل ، بدلا من النمو السكاني المتفجر .

كما أثيرت أيضا أثناء المناقشات عدة نقاط منهجية (ميتودولوجية) ، لابراز الحاجة الى تفسير دقيق للنتائج التي تم التوصل اليها . كما جرى التاكيد على عدم كفاية النظريات الحالية ، وكذلك عدم وجود تفاهم علمي محدد بين مختلف مجالات المعرفة ، وجرى التشديد أيضا على المشكلات الخاصة باستعمال البيانات الاحصائية في البلدان المنتمية الى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وذلك باعتبار أن قسما كبيرا من تلك البلدان يعتمد في اقتصادياته على المنتجات البترولية . ووجد أيضا أن قلة البيانات الاحصائية تحول دون التمكن من اجراء المقارنات الاقليمية الزمنية . التي قد تكون أفضل وسيلة لكشف الحقائق، من تلك المقارنات الدولية بين مختلف القطاعات .

ان الميّزة الكبيرة للتحليل الواقعي الذي عرضه منظم الجلسة ، هي امكانية ادخال متغيرات جديدة في تحليل العلاقات

بين النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي . وهذا – كما ذكر – يعتبر تقدّما على النظريات والنماذج القائمة على الفرضية المبسطة تبسيطا مبالغا فيه للعلاقة المعكوسة بين الاثنين . بيد أنه لوحظ أن : (آ) طريق التحليل الواقعي تسمح باستخدام الاحصاءات المتوفرة فقط ، وليس هناك ما يؤكد أهمية هذه الاحصاءات للسياسات الانمائية (ب) ان نتابع طريق التحليل الواقعي ولو الى مدى غير محدّد على المتغيرات المستعملة ، اذ ليس من المستحسن اختبار حساسيتها ، لادخال متغيّرات اضافية قد تكون أكثر ملاءمة لطبيعة العلاقة المدروسة (ج) ان هذه الطرق ليست مبنية على أية نظرية انمائية ، كما لا يمكن تفسيرها الّا بالنسبة لمعطيات محددة ، تلك المعطيات التي لا يمكن الوقوف عليها من نتائج الاحصاءات فقط . وقد يكون هذا مفيدا كعنصر حكم في توضيح سياسات التنمية الاقتصادية والسياسات السكانية ، ولكن لا يعدّ هذا كافيا . اذ انه لا يشكل غاية في حدّ ذاتها ، بل وسيلة ينبغي تقييم ملاءمتها بالنسبة للغاية المتوخاة من أجل تحسين ونشر المعلومات الخاصة بالعلاقات بين النمو الاقتصادي ، والنمو السكاني ، كما أنه سيكون من المفيد تحسين المصادر الاحصائية في بعض النواحي الرئيسية من وجهة نظر السياسة الانمائية ، وعلى الاخص البطالة والعمالة الناقصة ، بالاضافة الى توزيع الدخل وتحرك القوى العاملة جغرافيا ومهنيا . كما أثيرت في الجلسة أيضا مسألة ما اذا كان في الامكان ، وضع قائمة محددة ، بالمعطيات التي لا غنى عنها في بناء القرارات السياسية .

كما ناقش المجتمعون الدراسات الخاصة بالهجرة الداخلية للسكان ، وركّزوا على الارتباط المباشر بين التنمية الديموغرافية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، الامر الذي يعتبر من الاهمية بمكان بالنسبة لكل بلد على حدة أو بالنسبة للمنطقة بأكملها ، كما تركّزت المناقشة أيضا على ضرورة اعداد الدراسات الخاصة بالهجرة الداخلية ، مع الاخذ بعين الاعتبار ان البيانات الاحصائية المتاحة ، وكذلك النماذج الخاصة برصد تيارات الهجرة الداخلية ، وخصائصها ، بحاجة لعملية تقييم شامل قبل بدء المباشرة بإعداد تلك الدراسات ، كما لا بدّ من التعمق أيضاً في انتقاء المتغيرات الإجتماعية والثقافية ، وذلك على ضوء المشكلات الهيكلية للسكان ، وتوزع مواردهم حسب القطاعات الاجتماعية في البلد الواحد .

وبالاضافة الى ذلك ينبغي لاية سياسة ديموغرافية أن تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات البعيدة المدى للتغير الديموغرافي ، وقد جرى التأكيد في هذا المضمار على العناصر الديموغرافية التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في الخطط التي وضعتها معظم بلدان المنطقة ، غير أنه من المتوقع أن يتم ذلك في السنوات القادمة .

وتناولت المناقشات الاخرى ، الحقيقة الواقعة وهي أن التنمية الاقتصادية ، من شأنها أن تسهل حلّ المشكلات الديموغرافية الى حد كبير ، وأن الزيادة الكبيرة في عائدات النفط العربي باستطاعتها أن تفي بحاجات الانسان الى الغذاء والكساء والمسكن والثقافة والترفيه ، وأن تحلّ جزئيا المشكلات السكانية في المنطقة .

كما ظهرت في الجلسة آراء متناقضة على المشكلات الاقتصادية في المنطقة وتوضح أن المشكلات الديموغرافية ستنشأ ، حتى في البلدان المنتجة للنفط ، وخاصة في مجال توزيع السكان على أراضي القطر الواحد ، ومشكلة تسارع المدن وغير ذلك . وجرى التنويه كذلك ، على أنه حتى في البلدان الصناعية . ذات النمو السكاني المنخفض جدًا ، فان المشكلة السكانية لا تزال تلاحظ في المضمار الصحي والطبي .

وأخيرا ، فقد عارض المؤتمرون أسلوب المزج بين النظريتين المالتوسية ، والسكانية ، ذلك الاسلوب الذي يقوم على مبدأ التقشف في المدى القصير ، مقابل رفاه متوقع على المدى البعيد .

د – السكان والتعليم

رحّب منظم الجلسة في كلمته بالفرصة التي أتاحها المؤتمر لبحث موضوعات التعليم ، وذلك من خلال علاقته بالسكان ، والتنمية الاقتصادية ، والعمالة ، بدلا من بحثه بمنأى عن هذه المجالات ، التي تربط فيما بينهما ارتباطا وثيقا .

وأشار الى امكانيات الاستفادة من بيانات تعداد السكان ، من أجل وضع التبويبات المختلفة ، كتوزع السكان ذوي النشاط الاقتصادي حسب التحصيل العلمي ، والمهنة والنشاط الاقتصادي ، وذلك حسب التوزعات العمرية والنوعية .

هذا ولقد كشفت الدراسة التي أجريت على هذا الاساس ، عن وجود ارتباط بين مستوى التنمية الاقتصادية والمستوى التعليمي . بيد أن هذه العلاقة ، ليست وثيقة الى حدّ يكفي لاستعمالها كوسيلة لاغراض التقدير والتخطيط ، بل يجب اعتبارها عنصرا هاما لغرض المقارنة يقتضي أخذه بعين الاعتبار من قبل المخططين وواضعي السياسات .

وكما يمكن استعمال بيانات تعداد السكان من أجل تقديرات القوة العاملة ، والقيام بعملية الاسقاطات السكانية . فانه من الاهمية بمكان أيضا الحصول من بيانات ذلك التعداد بالنسبة لمعدّلات المساهمة بالنشاط الاقتصادي للاناث ، باعتبارها ذات فائدة كبيرة في هذا المجال .

وجرى التأكيد في هذه الجلسة ايضا على ضرورة القيام بتقييم شامل لكافة التصنيفات التي يعتمد عليها في تعدادات السكان التي ستجري في المنطقة ، وخاصة تلك التصنيفات الخاصة بالسكان المساهمين بالنشاط الاقتصادي .

هذا وقد عرض موضوع التعليم ، بصفته العامل الرئيسي الذي يؤدي الى الازدهار ، والى مشاركة السكان أكثر فأكثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية السريعة التغيّر . وعلى ضؤ النسب المنخفضة للمتعلمين والطلبة المسجلين في المدارس في بلدان المنطقة ، فقد اتضحت الضرورة لتحسين المستويات التعليمية للسكان ، بالرغم من التقدم الذي حققته دول المنطقة في هذا المجال .

ومع أن الديناميكية السكانية السريعة تقف عائقا في وجه التنمية ، فانها في الوقت نفسه تعد حافزا لتشجيع الابتكارات في مجال التعليم ، تلك الابتكارات التي من شأنها ان تسهم في حل المشكلات الراهنه للتوسع (توفر المعلمين ، والامكانات التعليمية والاموال العامة ، والمشكلات النوعية أيضا) .

وتشمل احتياجات التنمية في هذا الصدد : (أ) مراجعة المناهج المدرسية ، وتطوير مختلف أنواع التعليم خارج المدرسة كذلك مراجعة انتاجية التعليم (ب) الحدّ من عدم التكافؤ في الفرص التعليمية على الصعيدين الافقي (التوسع بالتعليم في المناطق الريفية) ، والعامودي (زيادة في الفرص الخاصة بتعليم الاناث) .

ولدى استعراض الدراسات القطرية حول موضوع التعليم ، كشف النقاب عن خصائص تعليمية مشابهة بين بلدان المنطقة ، وذلك رغم وجود بعض الاختلافات بينها في هذا المجال . وجرى التشديد على النواحي النوعية للتعليم ، وكان من بين القضايا المختلفة التي عرضت للبحث ، صلاحية المناهج الحالية وملاءمتها لاحتياجات الفرد والمجتمع .

هذا وقد عللت ، أثناء البحث ، مشكلة انخفاض نسبة تسجيل الاناث في المدارس ، في بعض بلدان المنطقة ، بصورة جزئية الى عدم وجود مدارس مناسبة خارج المناطق الحضرية .

وجرى التأكد في هذه الجلسة ، على مسألة انعدام التوازن بين العرض والطلب ، للقوى البشرية والقوى العاملة المتعلمة باعتبارها مشكلة تحتاج الى المزيد من البيانات الاحصائية والدراسات ، وذلك لتحسين وتنسيق الموارد التعليمية مع السياسات الخاصة

بالسكان والعمالة . وأشير أيضا الى النقص في بعض المهارات ، والى الصعوبات الخاصة بفرص العمل للمتخرجين الشباب في عدد من بلدان المنطقة .

وجرى التأكيد ايضا على الحاجة الى ضرورة اتاحة الفرص اللازمة لتبادل الخبرات بين بلدان المنطقة في المجال التعليمي ، خاصة وأن العلاقة التاريخية ، ووحدة اللغة ، ووحدة الثقافة تشكل عوامل مساعدة في هذا المجال ، كما تمّ الاشارة الى الدور الذي يمكن أن تلعبه اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في هذا المجال .

هـ – السكان والزراعة

مّهد منظم الجلسة الطريق لبحث الموضوع ، بوصف العلاقة بين السكان والزراعة ، على أنها علاقة تقوم على اعتماد كل منهما على الاخر . وبالتالي ، فانه لا بد لاي سياسة من الاحتفاظ بتوازن دائم بين النمو السكاني ، والنمو الزراعي والانتاج الغذائي . ومن الواضح أنـه يمكن تأمين هذا التوازن اما بالتأثير على النمو السكاني او بتجهيز الزراعة بالطاقة اللازمة لمواجهة التغيرات السكانية ، أو بالاثنين معا . ومن دراسة السياسة الزراعية في البلدان العربية ، يظهر عدد من العوامل التي قد تجعل من غير الممكن للزراعة مواجهة النمو السكاني ، وعلى سبيل المثال ، هناك التزام مستمر لانشاء مـزارع صغيرة للفلاحين رغم ان هذه المزارع تكاد أن تكون عديمة الفعالية . كما لا يزال المزارعون الفلاحون يجمعون في تعاونيات رغم أن التعاونيات في البلدان النامية لم تلق الا نجاحا اقتصاديا محددا . وقد أدت هذه السياسات الى ما يمكن تسميته بالهجرة غير الطوعية او ابقاء الفلاح في زراعة عديمة الكفاية . والابقاء على الطرق البدائية ، مما قضي على دخل الفلاح وعلى آماله وأمانيه . وأخيرا آلت هذه السياسة الى قيام ازدواجية بين القطاعين ، الزراعي ، وغير الزراعي ، أضيف ذلك الى فشل الزراعة في مواجهة النمو السكاني .

ويمكن معالجة مسألة تأمين توازن مستديم بين السكان والزراعة ، باستقصاء بعض النواحي الخطيرة من المشكلة كما يلي : (آ) امكانية ادخال تنظيم الاسرة والثقافة الجنسية في سن مبكرة « وقد يكون تنظيم الزواج والاجهاض المراقب متفقا مع ثقافة المنطقة وديانـاتها » (ب) هناك حاجة الى استقصاء تأثير المكننة على الرأسمال البشري في الزراعة ، وهنا ويجب التشديد على التأثيرات غير المباشرة ، التي تجعل العامل الريفي والعامل الحضري أكثر قابلية للانتقال مهنياً (ج) يجب القيام بمحاولات لاستعمال العوائد الزراعية في المجالات غير الزراعية عن طريق استعمال رؤوس الاموال المحلية ، أما امكانية تحقيق ذلك من الناحية العملية فلم يجر بيانها . (د) يجدر استقصاء السبب في عدم تشجيع انتاج الاغذية في البلدان العربية وذلك رغم وجود الامكانيات الكبيرة . وقد يكون هناك ما يبرر تقديم اعانات مالية للمزارعين لتشجيعهم على انتاج المزيد من الاغذية (هـ) هناك حاجة لاستقصاء امكانيات اطلاق حرية التحرك والاستقرار بين بلدان المنطقة كتدبير لتوفير الامكانيات الزراعية (و) وأخيرا . ان الامر البالغ الاهمية ، ان يلتزم المخططون وواضعي السياسة بالسعي لتقليص الثغرة بين القطاعات الريفية ، وغير الريفية ، ودمج الزراعة بباقي القطاعات الاقتصادية ، حيث يعد هذا من العوامل التي تمّكن الزراعة من مواجهة النمو السكاني .

لقد أحدثت هذه الآراء اصداء أخرى للمناقشة بحيث اشير الى ان توزيع المداخيل الزراعية غير متكافئ الى درجة كبيرة ، مما خفض دخل الاسر الريفية ، كما هناك حاجة الى استصلاح المزيد من الاراضي ، لمواجهة الزيادة الكبيرة في اعداد السكان الناجمة عن معدّلات الخصوبة المرتفعة في المناطق الريفية ، اضافة لذلك ، فان الحاجة تدعو الى زيادة انتاجية العمال الزراعيين ، اذا ما أريد تجنب انخفاض مستوى المعيشة . وجرى التشديد في الجلسة على ثلاث نقاط رئيسية أخرى : (أ) بما

أن فرص العمل في الحقول غير الزراعية ، محدودة ، فليس هناك بديل عن خفض النمو السكاني (ب) لا بدّ من معالجة المشكلات السكانية المتعلقة بالزراعة ، على مستوى اقليمي أولاً (ج) ينبغي تكييف السياسات المتعلقة بالز راعة ، من أجل مواجهة القضايا السكانية ، ضمن اطار التنمية الريفية المتكاملة .

كما تطرقت المناقشة الى بعض المواضيع الاكثر تحديدا . جيث تناولت احدى هذه الدراسات الخطط والمنجزات الزراعية السورية . وأشارت الى الاهتمام المتزايد بالانتاجية في قطاع الزراعة ، والى الخدمات الاجتماعية ، والوسائل الترفيهية ، لتحسين الطرق المعيشية للسكان الريفيين . ومع أن الدراسة لم تبين الصلة بين الزراعة والسكان ، الا انها تضمنت بعض التوصيات ، التي اذا ما اتبعت ، تستطيع بسهولة تجهيز الزراعة لمواجهة التغييرات السكانية .

وفي بحث آخر تركز على دول الخليج والتي تعاني نقصا في القوى العاملة البشرية . أشير الى أن الاهتمام باستثمار عائدات النفط ، في أنواع الثروة القابلة للتجديد ، يؤثر على الزراعة بصورة مباشرة ، كمصدر دخل قابل للتجديد الى درجة كبيرة . كما أنه يساعد في انتاج الغذاء ، وخلق فرص للعمل في المنطقة ، وذلك رغم التربة ذات الطابع القاحل الصحراوي في تلك المنطقة .

أما في تونس ، فقد عولجت مشكلة التضخم السكاني ، والنزوح الى المدن ، برسم سياسة لاستصلاح الاراضي ، حيث نجحت هذه السياسة في انعاش الزراعة . بيد أن تعديل هذه السياسة في عام ١٩٦٩ ، أدى الى استئناف الهجرة الى المدن ، والى خارج البلاد أيضا .

وأخيرا ، جرى التحذير من عدم جدوى التدابير الرامية الى ضبط تحركات السكان ، أو تنمية الزراعة ، دونما الأخذ بعين الاعتبار ، الناحيتين الاجتماعية والثقافية ، حيث أن قواعد السلوك الحالية والخاصة بالاسرة والتناسل في الريف المصري ، وربما في امكنة أخرى من المنطقة ، في طريق نجاح ضبط السكان . فاذا ما تسنى تطوير قواعد أخرى ، ترفع من شأن العائلة الصغيرة ، عندها فقط يمكن لتنظيم الاسرة وتحديد النسل في المناطق الريفية أن يلاقي نجاحاً حقيقا

هذا وقد برزت أثناء البحث النقاط التالية :

أ – جرى التأكيد على أن الخدمات ، والمعلومات ، الخاصة بتنظيم الاسرة يجب أن يتم توفيرها للجميع ، لاعطاء الوالدين حرية اختيار زمن تنظيم اسرهم وكيفيته . وأشير الى دور المرأة بالنسبة لمركزها ، وهو المركز الذي قد يختلف بين بلد وآخر من بلدان المنطقة .

ب – يجب أن يرافق الزيادة في انتاج الاغذية ، دراسة القيمة الغذائية المتأتيه عن ذلك الغذاء . ومن المفيد تعيين المواد الغذائية الصالحة للاكل ولا تؤكل في المنطقة . وما يؤكل زيادة عن الحاجات الغذائية .

ج – أبدي اهتمام ظاهر ، بمسألة فتح باب الهجرة للعمال الزراعيين ، من بلد الى آخر ، ضمن المنطقة .

د – أبديت خلال المناقشة بعض المخاوف فيما يتعلق بالانحسار الملاحظ في الاراضي الزراعية وخاصة في المناطق الحضرية ، وقدمت اقتراحات وتوصيات بشأن التدابير الواجب اتخاذها بهذا الشأن .

هـ – مع وجود تقدير تام ، للحاجة الى تنسيق انتاج القطاعات الريفية وغير الريفية في سوق موّحد ، بمداخل ومستويات تقنية متوازية ، فان التوصية النهائية لم تنص على وجوب قيام المخططين بتشجيع ذلك الهدف ، مع ان هذا يعد خطوة مفيدة في الاتجاه الصحيح .

و – التعاون الفني

افتتح منظم الجلسة المناقشة ، بشرح دور التعاون الفني وأهميته ، في حقل السكان . وذكر أن المعونة الفنية هي احدى النشاطات الرئيسية للامم المتحدة التي تقدّم في حقول عديدة بما في ذلك الحقل السكاني ، وقد تم خلال عقد التنمية الاول واستجابة للاهتمام المتزايد فيما يختص بتوفير الغذاء ، والمأوى ، والخدمات الصحية والتعليمية ، وتوفير فرص العمل للسكان الذين يتزايد عددهم بسرعة نتيجة للا نخفاض الحاد في نسبة الوفيات اهتمام ظاهر بالنواحي الاقتصادية فقامت الامم المتحدة في عام ١٩٦٧ بانشاء صندوق ائتمان لتمويل برنامج موسع للمعونة الفنية من أجل تطوير وتعزيز الامكانات القومية والاقليمية للتدريب ، والابحاث ، والاعلام ، والخدمات الاستشارية ، في حقل السكان . ونما هذا الصندوق بسرعة بفضل المساهمات الطوعية من الحكومات والهيئات الخاصة ، وفي عام ١٩٦٩ ، أعيد تسميته بصندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية . ويقوم الصندوق الآن بمساندة سلسلة كبيرة من النشاطات في عدة حقول ، كجمع البيانات السكانية ، ونشرها ، وتحليلها ، وتحسين المعرفة والوعي لمنطويات الا تجاهات السكانية الحالية ، والمتوقعة ، وصياغة السياسات السكانية وتقييمها ، واعداد برامج تطبيقية لتنظيم الاسرة والتدريب والابحاث .

وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، تمّ تقديم المساعدة لعدد من المشروعات المحلية والاقليمية . وتشتمل المشروعات المحلية ، اجراء تعدادات سكانية في ثلاثة أقطار لم يجر فيها أي تعداد شامل من قبل ، هي جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ، والمملكة العربية السعودية ، والجمهورية العربية اليمنية ، كما تشمل تلك المساعدة ابحاثا بالعينة ، في العراق ولبنان والاردن والجمهورية العربية اليمنية ، وتحسين للتسجيل المدني في العراق والاردن والمملكة العربية السعودية وسوريا ، ومنحا تدريبية ، وخدمات استشارية لانشاء وسائل تدريبية في عدد من بلدان المنطقة . اما المشروعات الاقليمية فتشتمل ، تقديم المعونة الفنية لبلدان المنطقة بشكل خدمات استشارية اقليمية ، ودراسات وأبحاث ديموغرافية وذلك بغية تلبية الاحتياجات الانمائية لهذه الاقطار ، وكذلك أبحاثا ميدانية ومشروعات تجريبية (مثلا أجرى بحث اجتماعي – ديموغرافي لمدينة صنعاء وبحث لتقدير معدلات الوفيات بين الاطفال في مدينة دمشق وبحث لتقدير معدلات الوفيات بين الاطفال في بيروت) كما تشمل ايضاً ومشروعات لوكالات متعددة ، بالتعاون مع منظمة اليونسكو واليونيسف ، وكذلك عقد مؤتمرات اقليمية ، واجتماعات للخبراء ، ونشر وتبادل المعلومات السكانية بواسطة بعض المنشورات ، كالنشرة السكانية التي تصدر عن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

كما تمّ في هذه الجلسة أيضا ، الاشارة الى دور الوكالات المعنية في المنطقة ، في تطوير التعاون والمعرفة الفنية في الحقل السكاني ، كما أشير ايضا الى ما تقوم به الهيئات غير الحكومية ، أو الهيئات الدولية الخاصة من دور فعّال في هذا المجال ، فالاتحاد العالمي لتنظيم الوالدية والذي يضم حوالي ٨٠ جمعية قطرية لتخطيط الاسرة ، قد اعترف به الأن كوكالة تنفيذية لصندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية . حيث يهدف هذا الاتحاد الى النهوض بمستويات الثقافة السائدة في بلدان العالم في مجالات تنظيم الاسرة ، والوالدية المسؤولة ، لصالح الاسرة ، وخير المجتمع ، والوفاق العالمي ، كما يهدف كذلك تشجيع الابحاث العلمية الملائمة كدراسة الخصوبة البشرية ، من النواحي البيولوجية ، والديموغرافية ، والاجتماعية ، والسيكولوجية وتنظيم الخصوبة ، ووسائل منع الحمل والعقم والثقافة الجنسية ، والارشاد في أمور الزواج كما يقوم الاتحاد المذكور جمع نتائج هذه الابحاث ونشرها .

وفي المناقشة التي تلت ذلك ، أثيرت عدة نقاط . واتفقت الآراء على انه للافادة الى أقصى حدّ من التعاون الفني ، لا بد من اتخاذ بعض الخطوات ، حيث لا بد من معالجة متكاملة لصياغة المشروعات السكانية ، مع تقسيم هذه المشروعات

الى مراحل طويلة الاجل ، حسب الاسبقيات ، كما ويجب أن تكون المشروعات وثيقة العلاقة بالخطط الاجتماعية والاقتصادية للبلد المعني . ولا بد أيضا من وجود علاقة عمل بين وكالات الامم المتحدة على الصعيدين ، الاقليمي والقطري وذلك لتأمين تعاون أوثق فيما بينها ، لمساعدة البلدان في تحديد وصياغة احتياجاتها من المساعدة ، كما ينبغي توفير الخدمات الاستشارية عن طريق المستشارين الاقليميين للجنة الاقتصادية لغربي آسيا بصورة أوفى ، كما ينبغي مراجعة الاجراءات الفعلية الخاصة ببلدان المنطقة . ولا بدّ لتسهيل التدريب والتعليم والابحاث في المجالات الديموغرافية في المنطقة من توفير مجموعة من المراجع ذات الترجمات العربية للكتب والمنشورات . ولهذا الغرض ينبغي تقديم المساعدة لترجمة المؤلفات المرجعية الى اللغة العربية . وأخيرا ينبغي الحدّ من التأخير في الموافقة على المشاريع وتنفيذها الى أقصى درجة ممكنة .

وعلى سبيل الايضاح ذكر منسق صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية ان عدة مشروعات تتعلق بالخدمات الخاصة بصحة وتنظيم الاسرة قد قدمت الى صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية ، من قبل حكومات جمهورية اليمن الشعبية الديموقراطية والجمهورية العربية السورية ولبنان على غرار المشروع الناجح جدا الذي يجري تنفيذه في العراق .

ز – السياسات السكانية

قام منظم الجلسة ، باستعراض الدراسات المقدمة اليها حيث تركّز البحث حول المواضيع التالية :

أ – الاستفادة من القوى العاملة العربية ضمن المنطقة وهجرة المواهب (هجرة العقول)

ب – أوضاع الشباب العرب .

ج – التحضر والحاجة الى استراتيجية حضرية .

وقد تبيّن من خلال المناقشة بأن نسبة الهجرة من البلدان العربية تقدر باثنين بالمئة من مجموع السكان أو حوالي ١٠ بالمئة من مجموع القوة العاملة العربية . اما فيما يتعلق بالفئات المهنية فقد قدرت نسبة الهجرة بحوالي ٢٥ بالمئة من الاطباء ، و ٥٠ بالمئة من حاملي درجة الدكتوراه في مختلف الحقول . هذا وقد جرى التأكيد على دور هذه الهجرة في تأخير خطط التنمية وابطاء التطور الحضاري في المنطقة .

ومن اجل خلق حافز للمواهب العربية في الخارج للعودة ، اقترح واضعوا الدراسات المقدمة الى الجلسة بعض التدابير التي رأوها ضرورية ، منها : (أ) الفصل بين عمل الشخص وبين عقيدته السياسية ، أو علاقة الدول العربية بعضها ببعض . (ب) لابد أن يمنح العربي المهاجر الى بلد عربي آخر ، جميع الحقوق المدنية والمهنية ، الممنوحة لمواطني ذلك البلد (ج) انشاء مؤسسات خاصة لتنظيم حسن الاستفادة من العربي العائد الى بلده الاصلي ومحاولة مساعدته على الاندماج فيه الى اقصى حد .

وفيما يتعلق بوضع الشباب قد تمّ التأكيد في هذه الجلسة على الحاجة الى التخطيط في هذا القطاع ، كما أشير الى الخصائص الديموغرافية للبلدان العربية بالنسبة للتركيب العمري . وجرى التأكيد ايضاً على أهمية دمج الشباب في الحياة الاجتماعية ، عن طريق التدابير المنظمة ، حيث أن مثل هذه التدابير سيكون تأثيرها واضحا على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ثم استعرضت في الجلسة مشكلات التحضر في البلدان العربية ، والاقتراحات الخاصة بوضع استراتيجية بهذا الشأن . فقد قدر نمو الحضر بضعفي معدل النمو السكاني تقريبا ، وبالنتيجة فان مجموع عدد السكان قد يتضاعف خلال ٢٥ سنة ، في حين يتضاعف عدد السكان في المناطق الحضرية كل ١٥ سنة .

هذا وقد نوه اثناء المناقشة الى ان الاستراتيجية الحضرية تقوم على ثلاث دعائم ، الدعامة الاولى تتجلى في التدابير العلاجية التالية : (١) ايقاف أو ابطاء نمو العواصم أو المدن العربية الكبيرة ، وخاصة تلك التي يفوق عدد سكانها مليون نسمة (٢) ازالة الاحياء الفقيرة بدمج سكانها الحاليين بالمناطق الصحية المجاورة والقائمة حاليا . (٣) تحسين نوعية الخدمات على أساس المشاركة ، بين الوكالات العامة والخاصة والمجاورة . أما الدعامة الثانية ، فتتجلى بالتدابير الوقائية التي تهدف الى تطوير المدن المتوسطة الحجم (١٠٠,٠٠٠ – ٥٠٠,٠٠٠ نسمة) والمدن الصغيرة (٢٠,٠٠٠ – ١٠٠,٠٠٠) . حيث ان تطويرا كهذا سيكون له فوائد كثيرة تساعد جميعها في شمول عملية التحضر كافة المجتمعات العربية ، كما ويجب اقامة نظام اللامركزية في الصناعة ، والخدمات والسلطة السياسية بصورة فعلية . وقد وضعت خلال الجلسة توصيات محددة بهذا الشأن . أما الدعامة الثالثة والاخيرة ، فهي عبارة عن التدابير والتصورات القائمة ، لمعالجة الشؤون السكانية ، والنمو الحضري . حيث ذكر بشأنها ، أنه ينبغي الاتجاه نحو الصحراء ، واقترح اقامة أربعة انواع من المجتمعات الصحراوية : (١) مستوطنات متوسعة حول الموارد الطبيعية والمعدنية الحالية (٢) مجتمعات تقوم على مؤسسات ابحاث علمية ومؤسسات ثقافية (٣) مستوطنات حول الصناعات المائية الواسعة (٤) منتجعات صحية وترفيهية في المناطق الصحراوية الساحلية .

هذا وقد جرى التأكيد على انه لا يمكن لاي من التدابير المذكورة أعلاه أن تلاقي نجاحا تاما ما لم تكن جزء من خطه اجتماعيه واقتصاديه متكامله على الصعيدين المحلي والعربي مع استراتيجية رئيسية خاصة بها .

وأشير أثناء المناقشات الى أن المتغيرات التي تحاول السياسة السكانية التأثير عليها ، والتي يمكن تصنيفها تحت ستة أبواب رئيسية ، جرى ادراجها في المسودة الثانية لخطة العمل السكانية العالمية هي النمو السكاني – المرضى والوفاة – الانجاب وتكوين الاسرة – توزيع الاسرة – توزيع السكان والهجرة الداخلية – الهجرة الدولية – الهيكل الديموغرافي

ح – السكان والصحة

تمّ التقديم لموضوع هذه الجلسة بان استعيد الى الذاكرة ، كون الصحة من العناصر الهامة في ديناميكية المشكلة السكانية ، وليس المقصود من معناها المألوف فقط بل عدداً كبيراً من العمليات التي تدخل في المشكلة السكانية ، كما وأن التغير في الوضع الصحي متعدد العوامل في سببيته . لذا فهناك علاقة متبادلة بين ميزان القوى التي تقرر الاتجاهات السكانية ، والقوى التي تؤثر على العمليات الصحية ، تلك العمليات التي يمكن الاستفادة منها في ضبط النمو السكاني . ان العوامل التي تساعد على انخفاض معدلات الخصوبة ، تعمل بصورة محدودة جدا في البلدان النامية ، بينما تعتبر الصحة الآن من الحقوق الانسانية الاساسية ، كما أن كمية الخدمات الصحية ونوعيتها ، هي التي تقرر الوضع الصحي للسكان . كما وتستطيع الخدمات الصحية بصورة عامة والخدمات المتعلقة برعاية الامومة بصورة خاصة ، الى جانب نشاطات الثقافة الصحية المناسبة ، ان توفر عناصر عمل هامة للخدمات المتعلقة بتنظيم الاسرة ، ضمن الأهداف الصحية حسب رغبات البلدان المعنية .

كما وجرى في هذه الجلسة أيضا بحث العلاقة المتبادلة بين الصحة والسكان ، في اطار مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية على صعيد مجمل سكان البلدان او المناطق وعلى صعيد الاسرة ، وشُرح كيف أن التغيرات في انماط الصحة والمرض ، تتأثر وتؤثر في السكان ، من حيث الحجم والهيكل العمري والنوعي ، وذلك بالاشتراك مع انماط اجتماعية واقتصادية معنية . وأشير الى الاخطار المتزايدة للمرض والوفاة بين الاطفال ، وأيضا الخطر على الامهات بالنسبة للانجاب المتكرر ، وقصر الفترات الفاصلة بين الولادة والأخرى ، أو طولها ، وكبر حجم الاسرة ، وذلك استناداً إلى بيانات احصائية من البلدان المتطورة . وبمقارنتها بظروف ونتائج مشابهة لها في البلدان النامية وبعض البلدان العربية حيث ما زالت البيانات المتوفرة

في دول المنطقة غير موثوقة . كما بدى ان ثمة علاقة بين التحول الديموغرافي والتحول الوبائي ، فالمستويات الحالية للامراض السارية وسؤ التغذية تكون مصحوبة عادة بمستويات منخفضة للانتاج والاستهلاك ، كما أن مستويات منخفضة للامراض السارية ، تكون مصحوبة بمستويات عالية للانتاج والاستهلاك .

وبحثت في هذه الجلسة أيضا العلاقات المتبادلة بين السكان والبيئة والصحة ، وحددت العلاقات المباشرة ، والتأثيرات المتبادلة ، بين الصحة والسكان . وجرى التأكيد على ضرورة التنسيق بين النشاطات المتعلقة بالسكان والتي يقوم بها مختلف الفنيين ، كالمختصين بالنواحي الصحية ، والاقتصادية ، والديموغرافية أو غيرها من النواحي الاجتماعية . وبحثت ايضًا النشاطات الخاصة بتنظيم الاسرة ، باعتبارها حقلا واسعا ، ومتعدد الجوانب ، وجرى التأكيد على العلاقات الوثيقة بين الصحة البشرية والانجاب ، واشير الى الاسس الصحية للعلاقات المتبادلة بين الخدمات الصحية ، ونشاطات تنظيم الاسرة الموجهة توجيها صحيا ، بحيث تساند الواحدة الأخرى . كما جرى التأكيد ايضاً على أن الصحة حق من حقوق الانسان الاساسية ، وهدف في حدّ ذاته ، وأن الهدف الصحي ليس في زيادة الانتاجية والكفاية البشرية فقط .

كما أشير في هذه الجلسة الى صلاحيات منظمة الصحة العالمية الواسعة ، في حقل السكان ، وتنظيم الاسرة ، والمجالات التي امكن للمنظمة من مساعدة الدول بناء على طلبها .

وفي حقل السكان وتخطيط الاسرة والخدمات الصحية المتعلقة به ، برزت في المناقشة أهمية تطوير اليد العاملة في الحقل الصحي ، بواسطة التدريب المهني الاساسي ، والتدريب أثناء الخدمة والدورات التجديدية .

ولدى استعراض الوضع الصحي في بلدان المنطقة ، اشير الى أن التخطيط في القطاع الصحي في لبنان لا يقوم على احصاءات كافية وموثوقة . بيد أن تقدما كبيرا أحرز مؤخرًا بالنسبة لنوعية البرامج الصحية وكميتها .

وفي العراق وخلال العقد الاخير تضاعفت تقريبا شبكة الخدمات الصحية ، بما في ذلك اسرّة المستشفيات ، والموظفون الصحيون ، غير أن الحاجة تدعو الى المزيد من التوسع ، وذلك للتغلب على النقص الحالي ومواجهة الأحتياجات المتزايدة للسكان .

أما في الأردن ، فهناك توسع مّطرد في الخدمات الصحية ، وتطويرها رغم النمو السكاني المرتفع والذي يبلغ ٣ بالمئة أو أكثر سنوياً نتيجة لاخفاض معدّلات الوفيات . وبما أن النمو السكاني السريع هنا ، قد يحدث ضغطاً على مستويات المعيشة في بلد محدود الموارد كالاردن ، فلا بد من تفكير جدي في ضبط هذا التسارع السكاني .

وأما في سورية ، فان الخدمات الصحية آخذة في التوسع ، الا ان سرعة تطورها لا يكفي للتغلب على مخلفات الماضي ، وخاصة في المناطق الريفية ، وكذلك لا يكفي لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للسكان ، والذين يزداد عددهم بسرعة فائقة . ومن الضروري الإهتمام أكثر بتخطيط وتنفيذ الخدمات الصحية على أساس الأسبقية وخاصة للامهات والأطفال وجدير بالذكر أن من المشروعات التي تشتمل عليها الخدمات الصحية ، مشروعا يهدف الى توفير الضمان الصحي لعمال المصانع وموظفي الحكومة بصورة رئيسية .

وأخيرًا فقد ، برزت النقاط الرئيسية التالية : أشير الى العلاقة القائمة بين الانجاب المتكرر والمستويات النفسية والعقلية للاطفال المنجبين . وأشير أيضا الى ما جاءت به بعض الدراسات حول الوفيات بين الاطفال ، فقد تراوحت الفترات الفاصلة بين كل حمل وآخر بين سنتين ونصف وثلاث سنوات . لذا فقد ساد الشعور بأن الانخفاض في نسبة الخصوبة في الغرب حدث بلغت نسبة الوفيات بين الاطفال ١٥ بالألف تقريباً بينما هذه ليست هي الظاهرة في البلدان النامية .

ط – السكان واليد العاملة

استهل منظم الجلسة المناقشة بان عرض تصنيفاً للدراسات التي قدمت لها والتي تناول قسم منها السياسية الخاصة بالقوى العاملة ، من حيث علاقتها بالسكان ، بينما تناول القسم الآخر ، بعض المشكلات الخاصة بالقوى العاملة الى جانب بعض الاحصاءات الخاصة بالموضوع .

وقد ذكر في هذه الجلسة أن موضوع القوى العاملة من المواضيع المعقدة ، ذات العلاقة بكثير من فروع المعرفة والموضوعات الاجتماعية والاقتصادية ، كالديموغرافيا ، والاقتصاد ، وعلم الاجتماع ، والصحة ، والتعليم ، والضمان الاجتماعي والشؤون المالية ، والعلاقات الصناعية وغيرها . كما وان القضايا الرئيسية كالعمالة والبطالة والانتاج لا تخلو من التقدير . أما اثناء المناقشات ، فقد اقترح تقسيم الموضوع كما يلي : (أ) المشكلات الخاصة بالمنهج ، بما في ذلك المفاهيم ، والتعاريف ، والطرق المتعلقة بالبلدان العربية ، بغية تحديد المشكلات ذات الطابع الخاص في المنطقة ، بالنسبة لجمع البيانات الإحصائية وبتحليلها (ب) فروع المعرفة المتعلقة بمختلف جوانب القوة العاملة في فختلف بلدان المنطقة (ج) القضايا الخاصة بالسياسات الخاصة بتوفير الارشاد للعاملين في رسمها وللباحثين في هذا المجال أيضاً .

ونظرا لعدم وجود أبحاث خاصة بالقوى العاملة ، فان الاعتماد ما زال يقوم على البيانات التي توفرها التعدادات السكانية في تحليل واقع القوى العاملة . ان هذه الطريقة التقليدية لا تزال هي الشائعة في المنطقة ، ومع ذلك فأن البيانات الناتجة عنها كثيرا مالا تستخدم على الوجه الاكمل . وبغض النظر عن أن البيانات الاحصائية ضئيلة نسبيا ، فان الارقام المتوفرة تحتاج الى فحص دقيق ، لتجنب الاستنتاجات الخاطئة . كما تتأثر صلاحية البيانات باختلاف المفاهيم والتعاريف ، فمثلا بالنسبة للنشاط الاقتصادي ، فان طريقة المعالجة للنشاط العادي والقوة العاملة قد اتبعتا دون تمييز ، وفي كثير من الحالات ثبت أن المقاييس الدولية غير صالحة لبلدان هذه المنطقة . وذكر في الجلسة أن البلدان النامية تواجه بديلين غير مرغوبين : التّبنّي الاعمى للتعاريف غير الصالحة ، أو رفض هذه التعاريف على حساب قابلية المقارنة الدولية .

ورغم النقص في البيانات الاحصائية جرت محاولة لاجراء بحث تحليلي حيث أظهر أن غالبية السكان العرب هم من الاحداث ، حيث بلغت نسبتهم حوالي ٤٥ بالمئة من السكان ، كما بلغت النسبة التقديرية لفئة السكان في سن العمل حوالي ٥٠ بالمئة ، وهذا يدل الى بنسبة عالية من المعالين . ومن جهة أخرى ، بلغت نسبة الذكور في القوة العاملة بين ٤٣ و٤٨ بالمئة ، ونسبة الاناث أقل من ٦ بالمئة . أما فيما يتعلق بالسياسة ، فيمكن القول ان التخطيط المسبق يؤدي في النهاية الى تقديرات للعرض أو الطلب على القوى العاملة أو لكليهما معا . ومن التدابير الواجب اتخاذها لزيادة العرض هو زيادة نسبة المشتركين في القوة العاملة ، والاستخدام الانتقائي لليد العاملة الاجنبية وغير ذلك من الاجراءات . أما تخفيض الفائض في اليد العاملة ، فقد يأتي عن طريق تخفيض سن التقاعد وتمديد الفترة الدراسية ، وتخفيض ساعات العمل ، الخ . . . . .

ثمّ تطرق البحث الى مفهوم الاعتماد على المصادر الخارجية في مجالات التنمية . وذكر أن هناك فائضا في اليد العاملة في كثير من البلدان ، كما أن هناك اتجاهاً بين العمال المهرة لمغادرة بلادهم بحثا عن فرص عمل أفضل في الخارج ، كما وجرى التأكيد على أنه لصالح التنمية الاقتصادية الصحيحة لا بدّ أن يكون تخطيط القوى العاملة ، المظهر الرئيسي للتخطيط العام . الامر الذي يتطلب تقوية المقومات الاساسية لجمع وتحليل البيانات المناسبة ، على مستوى المشروع . وذكر أيضا أن اليد العاملة الاستراتيجية ، قد تختلف باختلاف الزمان ، والمكان ، اعتمادا على مرحلة التنمية التي حققتها البلاد . وكذلك ينبغي الاهتمام بامكانية انشاء مركز البيانات للقوى العاملة . واتفقت الآراء على أن هناك بعضاً من الفائدة في محاولة تحسين شروط تبادل القوى العاملة مع العالم الخارجي .

بعد ذلك عرضت في الجلسة بعض المشكلات المحلية والمتعلقة بنسب المساهمة بالنشاط الاقتصادي بوجه عام ، ومساهمة النساء بوجه خاص . وأشير الى حجم القوة العاملة المغتربة في بعض أقطار المنطقة ، والى مشكلات التعليم والتدريب ، ووجد أن هناك حاجة لتقديم المشورة والارشاد بشأن التوجيه المهني .

كما لوحظ ايضاً أن التدريب يقتصر عادة على الداخلين الجدد في القوة العاملة ، وليس على القوة العاملة الحالية . أما فيما يتعلق بـ « هجرة الأدمغة » فقد ذكر أن السبب في ذلك بالنسبة للمنطقة يعود كلياً إلى التفضيل الشخصي ، أو الاغراء المالي ، بل قد يعود أيضا الى شعور بالعزلة من جانب اليد العاملة ذات المؤهلات العالية . وفيما يختص بالمستويات المنخفضة ، لنسبة مساهمة النساء في البلدان العربية ، ذكر أن هذا الوضع قد يكون ظاهرياً أكثر منه حقيقيا ، اذ ان البيانات الاحصائية ما هي الّا دالّة لما يختار المدلي بالبيانات الادلاء به .

كما وجد أيضا بان مشكلة التعارف ليست مشكلة توحيد ، بقدر ما هي مسألة تحديد توضيح لما يجري استعماله في جمع البيانات الاحصائية ، ووجد أيضا أن التوزيع الهيكلي للقوى العاملة دالة للهيكل القطاعي الاقتصادي كما وقد يكون تحويل القوة العاملة من الزراعة الى الصناعة ممكنا ، اذ لا بد من قطاع « انتقالي » كالبناء أو النقل مثلا .

ى – تنظيم الاسرة

استعرض منظم الجلسة الوضع الحالي بالنسبة لتنظيم الاسرة ، وذكر أن زهاء ٤٤ بلدا لديها سياسات قومية لتنظيم الاسرة ، أما لاسباب صحية ، أو ديموغرافية . كما أن هناك نشاطات منظمة لتنظيم الاسرة بشكل في عدد من البلدان يبلغ مجموعها ١١٠ بلدا في العالم .

كما أشار الى الغموض الذي اكتنف التمييز بين تنظيم الاسرة ، والسياسات السكانية ، وذكر أن السبب في ذلك هو أن برامج تنظيم الاسرة ، ما زالت منذ مطلع القرن الحالي الى أوائل الستينات كانت تقوم على نظرة اجتماعية وصحية واسعة . وهذا ما أدى الى الغموض الحالي في المصطلحات الخاصة بها .

ومن المعترف به أن تنظيم الاسرة ، مسؤولية اجتماعية ، وحق انساني ، يمارسه الزوجان لتقرير العدد الامثل من الاطفال الذي يودان انجابه ، وكذلك الفترة الفاصلة بين حمل وآخر ، بحرية تامة .

وقد جرى التأكيد في الجلسة على أنه من المحتمل أن تكون مفاهيم تنظيم الاسرة والسياسة السكانية قد نشأت في منطقة شرقي البحر الابيض المتوسط ، في حين بدأ التنظيم العملي الحديث للاسرة متأخرا . بيد ان نموا سريعاً في هذا المجال جرى خلال السنوات الاخيرة . هذا ويتوقع أن تضطلع الحكومات بصورة متزايدة بمسؤلية تنظيم الاسرة ، ضمن اطار مخططاتها الاقتصادية ، ومخططات التنمية الاجتماعية ، وعلى الاخص في قطاع الصحة العامة . وبغض النظر عن السياسات المحددة لبلد معيّن جرى التأكيد على أن الجمعيات الخاصة لتنظيم الاسرة ، يمكنها أن تلعب دورا كبيرا وتكميلاً للدور الحكومي في هذا المجال .

وقد برزت في المناقشة ، أهمية الوسائل التي تقوم عليها برامج تنظيم الاسرة ، وبعد استعراض الوضع الاجمالي في العالم ، لهذا الشأن تم التوصل الى الاستنتاجات التالية : (أ) ان البلدان النامية ، والبلدان المتطورة ، على السواء ، بحاجة الى الخدمات الخاصة بتنظيم الاسرة ، لصالح صحة الام والطفل . (ب) ان العلاقات المشتركة بين تنظيم الاسرة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، تتطلب دراسات وأبحاث سريعة (ج) يجب التركيز بصورة رئيسية على النواحي الصحية من

تنظيم الاسرة ، بحيث تكون جزءا لا يتجزأ من الخدمات القائمة عند رسم السياسات السكانية ، كما أشير الى ان منحى كهذا ، من شأنه أن يؤدي الى تقدّم مطّرد ، أكثر صمودا من نتائج البرامج الخاطفة .

ولدى استعراض الدراسات المحلية والخاصة بالموضوع ، ذكر أن تنظيم الاسرة في العراق لم يكن في أي شكل من الاشكال حتميا من الناحية الديموغرافية ، وان البرنامج يقوم فقط على الناحية الصحية من تنظيم الوالدية .

وفي البحرين ، حيث لم يرد ذكر لاية نشاطات رسمية في هذا الحقل الى الآن ، لوحظ أن الخلفية التي يمكن أن تعتمد عليها برامج تنظيم الاسرة متعددة الوجوه ، فهناك معدّل النمو العالي للسكان ، والنواحي الصحية والقضايا الاجتماعية الأوسع ، كما ساد الرأي الداعي إلى المميزات الإجتماعية والإقتصادية الخاصة للبحرين من شأنها أن تسهل برنامج تنظيم الاسرة ، والبدء به من المشافي التي تعني بالامومـة .

أما بالنسبة لبرنامج تنظيم الاسرة في تونس ، والذي دعت الحاجة اليه عند رسم سياسات التنمية . شأنه في ذلك شأن كافة النواحي الصحية والانسانية ، قد صدرت كثير من التشريعات الموازية له والتي كان لها التأثير المباشر ، أو غير المباشر على الخصوبة ، فقد الغي القانون الفرنسي القديم ، الذي يمنع استعمال وسائل منع الحمل ، وباتت هذه الوسائل متاحة للامهات ، كما أتيح الاجهاض بالنسبة للامهات اللواتي انجبن خمسة أطفال أو أكثر ، كما عدلت ايضا القوانين الخاصة بالاحوال الشخصية (بما في ذلك مبدأ عدم تعدد الزوجات) . واتخذت الاجراءات الكفيلة برفع منزلة المرأة . . . وأخيرا وفي عام ١٩٧٣ ، أبيح الاجهاض اباحة تامة .

وفي مصر ، فقد ذكر في الجلسة بأن الطريقة التقليدية في معالجة مسألة تنظيم الاسرة لم تكن كافية لتحقيق الاهداف الديموغرافية للبلاد . ومع ان معدلات الخصوبة قد أخذت بالانخفاض ، الّا أن هذا الانخفاض لم يحقق المستويات المطلوبة . والسبب في ذلك ، هو أن انماط الخصوبة في مصر – وفي غيرها من البلدان – هي في الحقيقة انعكاس للهيكل الاجتماعي والثقافي الحالي . ولذلك تقوم مصر الان . بتنفيذ برنامج شامل وموجه نحو التنمية السكانية . من شأنه أن يؤدي الى احداث تغييرات في هذه الهياكل والقيم ، ويشجع على اتباع القواعد الخاصة بتخفيض حجم الاسرة .

اشارت عمليات تحليل تعداد السكان لعام ١٩٧٠ في سورية ، وكذلك الدراسات الاجتماعية والطبية ، الى الضرورة الحقيقية لوجود برنامج لتنظيم الاسرة فيها . وقد بوشر بتنفيذ ذلك البرنامج في القطاع الصحي ، الأمر الذي سيؤدي الى شمول خدمات البرنامج المذكورة القاعدة السكانية العريضة في المجتمع كما انشئ مؤخرا شعبة خاصة بتنظيم الاسرة في وزارة الصحة السورية ، وتتخذ الاجراءات لشهر جمعية تنظيم الاسرة السورية الخاصة .

وأما في لبنان ، فان خدمات تنظيم الاسرة متوفرة عن طريق جمعية خاصة فقط تحظى بالتعاون التام من الحكومة . وقد أثبتت الخبرة السريرية والدراسات البحثية التي أجريت في لبنان الى الحاجة لخدمات رسمية لتنظيم الاسرة ، ويؤمل أن يؤثر هذا في النهاية على موقف الحكومة .

وفي المناقشات التي تلت ذلك لوحظ اجماع في الرأي ، على أن تنظيم الاسرة أفضل وسيلة لمقاومة الاجهاض المعتمد ، والمخالف للقانون ، والذي أصبح يشكل خطرا متزايدا على الصحة بالاضافة الى وضع أعباء ثقيلة على الخدمات الخاصة بالامومة في المستشفيات .

وجرى التأكيد على أن أكثر الحريات ضرورة للمرأة ، هي حرية التحكم بخصوبتها ، كذلك من الاهمية بمكان أن تشترك الاتحادات النسائية في تخطيط وتنفيذ البرامج بتنظيم الاسرة .

وتطرّق البحث أيضا الى مسألة الصلة بين مستويات الخصوبة ، والظروف الاجتماعية والاقتصادية الشاملة . واقترح ان البرامج الاعلامية والتثقيفية بمكنها أن تساعد في تشجيع وتنظيم الاسرة ، كما هو الحال في الخدمات الاخرى المتصلة بالصحة العامة والتغذية . خاصة وأن هناك كثير من الافكار الخاطئة الرائجة حول تنظيم الاسرة .

وجرى التأكيد في المناقشات أيضاً على التميز بين تنظيم الاسرة ، وضبط السكان . فتنظيم الإسرة مسألة تتعلق بتقرير عدد الاطفال ، والمدة الفاصلة بين كل حمل وآخر ، حسب طاقة الاسر الاجتماعية والعاطفية ، وهذا يشمل معالجة الخصوبة ، والعقم في آن واحد . واتفق على أن هذا هو الاطار الذي لابد أن تفهم فيه عبارة « تنظيم الاسرة » في صياغة التوصيات الخاصة بالمؤتمر . بيد أنه لم يكن يظهر في الجلسة إجماع في الرأي ، فيما إذا كان من الواجب دائماً أن يشمل البرنامج الشامل للسياسة السكانية ، برنامجه لتنظيم الاسرة ، أم لا .

ك – التدريب والابحاث

عرض منظم الجلسة في كلمته الافتتاحية الخطوط العريضة للبحث . وأشار الى مختلف المؤتمرات الدولية والاقليمية التي بحثت فيها نواحي التدريب والابحاث العملية ، كما أشار الى المؤتمر العالمي للسكان المقرر عقده قريباً في بوخارست .

وجرى استعراض القائمة الخاصة بمختلف انواع الفئات والمستويات التدريبية (مثلا فئة المهنيين والخبراء وراسمي السياسة الخ .) كما استعرضت وباختصار نشاطات مزكز القاهرة الديموغرافي خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٧٧ . وأشير أيضا الى جهود اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في هذا الاتجاه .

هذا ، وقد تولت الدراسات الخاصة بهذا المجال ، بشرح النشاطات والمقومات الاساسية للتدريب وكذلك الخبرة التي اكتسبت في العمل الميداني . ثم تطرق البحث الى موضوع الابحاث الديموغرافية ، فجرى التشديد على أن المشكلة لا تتعلق بنقص الديموغرافيين فقط وانما يتعلق ايضاً بعدم وجود الجهاز الفني المساعد ، والذي يتيح الاستفادة من الديموغرافيين على أحسن وجه .

وفي معظم أقطار المنطقة لوحظ غياب الجامعات عن مجالات المشاركة الديموغرافية ، كما وأن معظم الدراسات في هذا الحقل هي أعمال تقليدية لاجهزة احصائية أو تخطيطية . وفي كلتا الحالتين ، كما هو الحال بالنسبة للتطورات التاريخية حتى في البلدان الاكثر تطورا ، لا يمثل التدريب والابحاث في الديموغرافية الا جزءا من منهاج العلوم الاجتماعية أو الاقتصاد او الاحصاءات أو الجغرافيا أو الطب ، الخ . . . . .

ثالثا – التوصيات

توصيات الجلسة الأولى

جمع البيانات السكانية

يوصي المؤتمر بما يلي :

١ – ان تهتم الحكومات بوضع برامج متكاملة لجمع البيانات الديمغرافية وتطويرها لتوفير قاعدة سليمة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، وان تعطى اولوية خاصة لتنظيم السجل المدني . ويراعي عند اعداد تلك البرامج توحيد وتنميط المصطلحات والتصنيفات حتى تكون البيانات قابلة للمقارنة . وان تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في هذا المجال ، بالتعاون مع الحكومات للعمل على تطوير اساليب موحدة لجمع وتجهيز تلك البيانات .

٢ – ان تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بمعاونة حكومات المنطقة ، في بلورة برامجها لجمع وتجهيز وتحليل البيانات الديمغرافية اللازمة لها والتنسيق بين الهيئات الدولية من جهة ، والحكومات من جهة أخرى ، للافادة القصوى من المعونات التي تقدمها تلك الهيئات وتفادي التضارب والازدواجية .

٣ – ان تولي الحكومات أهمية كبرى لاستخدام الاساليب العلمية الحديثة لاستخلاص المؤشرات السكانية من الاحصاءات القاصرة او المعيبة ، ريثما تتوافر لها بيانات أفضل . وان تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بتنظيم حلقات دراسية وتدريبية ومجموعات عمل لتحقيق هذا الغرض ،وذلك بعد حصولها على معلومات كافية عن دول المنطقة مما تجمعه كل منها من بيانات سكانية .

توصيات الجلسة الثانية

الوضع الديمغرافي في المنطقة

يوصي المؤتمر بما يأتي :

١ – ان تسعى الحكومات للافادة القصوى من التسهيلات المتاحة للتدريب في المجالات الديمغرافية ، في مراكز الابحاث المختصة ، وذلك لرفع كفاءة العاملين بالدراسات والابحاث الديمغرافية في دول المنطقة ، ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بالافادة من المتدربين في مجالات تخصصهم ، وان تقوم الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بتقديم العون اللازم للحكومات في هذا الشأن .

٢ – ان تراعي الاجهزة الفنية المختصة في دول المنطقة الضمانات اللازم توافرها عند جمع وتحليل بياناتها الديمغرافية ، لكي تؤدي الى قياس علمي صحيح للاتجاهات والتطورات الديمغرافية .

٣ – ان تبذل الحكومات جهودا مكثفة لقياس معدلات الهجرة الداخلية والخارجية ، ودوافعها وآثارها ، مع التركيز على ظاهرة التحضر من ناحية وعلى تنقلات الكفاءات العلمية بين دول المنطقة والى الخارج من ناحية اخرى

توصيات الجلسة الثالثة

السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

يوصي المؤتمر بما يلي :

١ – ان تهتم الحكومات بدراسة التوزيع الجغرافي للسكان ، لما له من آثار مباشرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وان تعمل على اتخاذ ما يلزم من اجراءات نحو تجمع السكان في المناطق القليلة الكثافة في مجتمعات ذات حجم يسمح بتوفير الخدمات الاجتماعية وفرص العمل بصورة أفضل .
وان تقوم الأمم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة ، بتقديم العون اللازم لتحقيق ذلك .

٢ – ان تقوم الحكومات ، عند رسم الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية ، بأخذ المتغيرات السكانية في دولها وفي المنطقة ككل بالاعتبار ، وذلك لما للمتغيرات السكانية من أهمية كبرى في تحديد التطور الاجتماعي والاقتصادي .

٣ – ان تقوم الحكومات بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ببرنامج موسع في مجال الربط بين المتغيرات الديمغرافية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، ويتضمن ذلك عقد حلقات دراسية وتدريبية وكذلك لجان عمل لتعميق البحث في ذلك المجال . وقد يكون من المفيد دعم التعاون مع الهيئات والمعاهد المعنية بهذا الموضوع وتيسير تبادل الخبراء والخبرات بين دول المنطقة في هذا المجال .

توصيات الجلسة الرابعة

السكان والتعليم

يوصي المؤتمر بما يلي :

١ – ان تبذل الحكومات مزيدا من الاهتمام بالتطوير الكمي والنوعي للتعليم ، وعلى الاخص فيما يتعلق بالاناث ، وربط خطط التعليم بخطط وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك بهدف توازن بين العرض والطلب في مجال القوى العاملة .

٢ – ان تتعاون الحكومات مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في اجراء بحوث احصائية حول اثر التعليم على المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية بما في ذلك اثره على الهجرة الداخلية والخارجية .

٣ – ان تتعاون الحكومات فيما بينها ومع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لتحديد أفضل اسلوب ممكن لادخال الدراسات والثقافة السكانية ضمن مناهج التعليم وتحديد اكثر الاساليب فعالية في المستويات التعليمية المختلفة وذلك عن طريق اجراء دراسات ميدانية تأخذ بالاعتبار الاوضاع السائدة في كل دولة .

توصيات الجلسة الخامسة

السكان والزراعة

يوصي المؤتمر بما يلي :

١ – ان تتعاون الحكومات مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والهيئات الدولية المختصة لاجراء الدراسات اللازمة في مجالات التخطيط الزراعي لتحقيق أقصى زيادة ممكنة في انتاج الأغذية في أقصر مدة ،وذلك لمواجهة متطلبات النمو السكاني السريع ، مع الاهتمام بصورة خاصة بتطوير الثروة الحيوانية .

٢ – ان تتعاون الحكومات فيما بينها لاستغلال كافة الاراضي الزراعية والمراعي وذلك عن طريق تشجيع تبادل رؤوس الاموال والمهارات الفنية والعمال حيثما دعت الحاجة لذلك .

٣ – ان تقوم الحكومات باتخاذ كافة الاجراءات وسن التشريعات اللازمة للحد من استخدام الاراضي الزراعية الجيدة لاغراض التشييد والبناء .

٤ – ان تتعاون الحكومات مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في اجراء الدراسات والابحاث المتعلقة بتحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية ،وتقليص الفجوة بين الريف والحضر ، وتحديد المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي الى النزوح من الريف الى الحضر .

توصيات الجلسة السادسة

التعاون الفني

يوصي المؤتمر بما يأتي :

١ – ان تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بمساعدة الحكومات في تحديد المعالم الديمغرافية لدول المنطقة فور توافر البيانات الديمغرافية اللازمة وخاصة بيانات التعدادات ، وان تعاون تلك الحكومات في رسم سياساتها السكانية بما يتفق مع الاحتياجات الفعلية لكل منها ، ويمكن تمويل هذا المشروع من صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية

٢ – ان تتعاون اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مع الحكومات في القيام ببرامج ابحاث ودراسات في المواضيع السكانية ، تقوم بها الاجهزة الفنية والمعاهد والجامعات الوطنية ، واتخاذ الخطوات اللازمة لنشر وتبادل المعلومات المتعلقة بالاجهزة والخبراء المتخصصين في البلدان العربيةفي هذه المجالات ،بهدف الافادة القصوى من الخبرات المتوافرة في دول المنطقة وسائر الدول العربية .

٣ – ان تقوم الحكومات بدعم الجهود التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية اعترافا منها بالدور الكبير الذي يقوم به الصندوق في دعم الفعاليات والدراسات الديمغرافية في دول المنطقة .

كما يوصي المؤتمر الهيئات المختصة في الأمم المتحدة وخارجها بدعم جهاز الصندوق في المنطقة وتقويته حتى

يتمكن من تأدية دوره على أكمل وجه مع اخذ احتياجات المنطقة في الاعتبار.

٤ – ان تقوم الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بالتعاون مع الحكومات بدعم الاجراءات المتخذة حاليا لانشاء مركز للاعلام الانمائي في الوطن العربي .

توصيات الجلسة السابعة

السياسات السكانية

يوصي المؤتمر بما يأتي :

١ – ان تسعى الحكومات الى تحقيق تكامل السياسات السكانية مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وان تبنى هذه السياسات بقدر الامكان على مسوح وابحاث علمية .

٢ – ان تسعى الحكومات لتحديد موقف واضح نحو السياسة السكانية ووضع البرامج المتضمنة الاجراءات المناسبة في ضوء هذا الموقف ، ومن المفضل ان يتم ذلك (ان امكن) قبل انعقاد المؤتمر العالمي للسكان في هذا العام .

٣ – ان تأخذ الحكومات في اعتبارها دراسة التوزيع الجغرافي للسكان ، ومدى انسجامه مع توزيع الموارد الطبيعية ، وان تتخذ الحكومات في ضوء هذه الدراسات التدابير الكفيلة بتحقيق تواجد السكان في مناطق الانتاج .

٤ – يؤكد المؤتمر على أهمية انعاش الريف وتوفير الحد الملائم من المرافق والخدمات وفرص العمل للسكان الريفيين بغية زيادة ارتباطهم بالريف وتخفيف الهجرة الى المدن .

٥ – ان تعمل الحكومات على التوسيع في تطبيق اللامركزية في الادارة المحلية ، والعمل على اشراك الاهلين في اتخاذ القرارات على الصعيد المحلي وذلك فيما يتعلق بمصالح المواطنين ومشاكلهم اليومية .

٦ – ان تولي الحكومات اهتماما كبيرا لمسألة رفع المستوى التعليمي والثقافي للسكان من اجل بناء انسان عصري وذلك بوضع برامج متخصصة بالاضافة الى التعليم التقليدي .

٧ – ان تولي الحكومات أهمية خاصة لابناء الجيل الصاعد من اطفال وشباب ، ووضع خطة متكاملة للعناية بهم من جهة والاستفادة من طاقاتهم من جهة اخرى ، ولا سيما في مجالات الانتاج .

٨ – ان تهتم حكومات المنطقة بقضية هجرة العقول والسعي لتخفيف نزيفها المستمر ، وذلك بتدابير مادية ومعنوية تشجعهم على العودة لخدمة اوطانهم الأصلية ، على أن تعتبر هذه الهجرة داخل المنطقة العربية ظاهرة ايجابية . وفي هذا المضمار يقترح المؤتمر ان تقوم المؤسسات العربية المعنية بشؤون التنمية بحصر العلماء العرب في الخارج وبذل الجهود للاستفادة من خبرتهم داخل المنطقة .

٩ – بما ان الشعب الفلسطيني يشكل جزءا هاما من سكان المنطقة . وقد تعرض لانواع مختلفة من التشتيت ، وأصبحت المشكلات التي يتعرض لها جزءا من المشكلات السكانية في المنطقة العربية ،فان المؤتمر يناشد الأمم المتحدة ان تضع حدا لمأساته وذلك بتنفيذ قراراتها بشأنه ، وبخاصة تأكيد حق الشعب الفلسطيني بالعودة الى وطنه . والى ان يتم ذلك تعمل الأمم

المتحدة على تحسين الأوضاع الثقافية والمعيشية للفلسطينيين المقيمين في المخيمات .

١٠–بما ان السكان العرب في المناطق المحتلة يتعرضون باستمرار الى التهجير الاجباري وهدم منازلهم ، فان المؤتمر يناشد الأمم المتحدة والضمير العالمي للعمل على ايقاف تلك المآسي التي اصبحت من أهم المشكلات السكانية والانسانية في المنطقة .

توصيات الجلسة الثامنة

السكان والصحة

يوصي المؤتمر بما يأتي :

١ – ان تقوم الحكومات بدعم مراكز الطفولة والامومة والتوسع بانشائها مع التركيز على فئات السكان الأكثر حاجة . وان تقوم الامم المتحدة ووكالاتها المختصة بتقديم المساعدات الكافية لتلك المراكز لا سيما فيما يتعلق بالتدريب والتجهيزات .

٢ – ان تقوم الحكومات التي لم تطبق بعد نظاما للضمان الصحي ، بالاسراع في تطبيقه . وان تقوم الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة بتقديم العون اللازم في هذا الشأن .

٣ – ان تسعى الحكومات الى تنسيق الخدمات الصحية التي تقدمها الاجهزة الرسمية وغير الرسمية فيها ، وان تسعى الى تشجيع تبادل الخبرات والخبراء فيما بينها في كافة المجالات الصحية ، وان تساهم الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة بتسيير سبل هذا التبادل .

٤ – ان تهتم الحكومات بموضوع صحة الاسرة وعلاقته بحجمها وتنظيم فترات الحمل وسن الأم وغير ذلك من العوامل ، وان تتعاون فيما بينها ، ومع المنظمات الاقليمية والدولية العاملة في هذا المجال في اجراء الدراسات الميدانية اللازمة المدعومة بالفحوص الطبية والمختبرية على ان يشمل ذلك الصحة الجسمية والنفسية .

٥ – ان تقوم الحكومات عند اعداد برامج تدريب العاملين في ميادين الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية على اختلاف فئاتهم تتضمن تلك البرامج الموضوعات المتعلقة بديناميكية السكان والعلاقات العامة بين صحة الاسرة الموضوعات المتعلقة بديناميكية السكان والعلاقات العامة بين صحة الاسرة وتكوينها .

توصيات الجلسة التاسعة

السكان والقوى العاملة

يوصي المؤتمر بما يأتي :

١ – ان تنظر الحكومات عند تخطيط القوى العاملة الى سوق العمل العربية كسوق واحدة وان تعمل على عقد الاتفاقات اللازمة فيما بينها لتنظيم انتقال العمال والفنيين العرب بين دول المنطقة وغيرها من الدول العربية .

٢ – ان تعمل الحكومات على اعتماد وتطبيق تصنيفات موحدة عند تبويب بيانات السكان وخاصة تلك المتعلقة بالقوى العاملة مثل التصنيف المهني ويمكن في هذا الشأن التعاون مع الهيئات الدولية والعربية المعنية بذلك .

٣ – ان تعمل الحكومات على محو الأمية وخاصة بين القوى العاملة وفقا لحاجاتها المحلية وذلك نظرا لما لذلك من أثر في زيادة الانتاجية وارتفاع المستوى الاجتماعي لهم .

٤ – ان تقوم الحكومات بالتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة باجراء ابحاث احصائية لتحديد معدلات النشاط الاقتصادي السائدة بها وخاصة المتعلقة منها بالاناث مع ضرورة الاهتمام باستعمال المصطلحات الموحدة وغيرها من الشؤون الفنية بهدف الوصول الى نتائج دقيقة .

٥ – ان تتخذ الحكومات ما يلزم من اجراءات لتشجيع اسهام المرأة في مجالات الإنتاج ، نظرا لما لذلك من آثارا بعيدة على التطورات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية .

٦ – ان تسعى الحكومات للتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من الهيئات الدولية المختصة ،لعقد ندوات وحلقات تهدف الى تعريف القوى العاملة بالمسائل السكانية .

٧ – ان تولي منظمة العمل الدولية المنطقة اهتماما يماثل ما تلقاه مناطق العالم الاخرى وذلك عن طريق ارسال مجموعة عمل رفيعة التخصص في مجال دراسات القوى العاملة لكي تساعد الحكومات في تقييم المشكلات المتعلقة بالقوى العاملة في كافة المجالات واقتراح الحلول المناسبة في ضوء اوضاع دول المنطقة .

توصيات الجلسة العاشرة

تنظيم الاسرة

يوصي المؤتمر بما يأتي :

١ – ان تنظر الحكومات الى تنظيم الاسرة كحق طبيعي لكل اسرة ، وان يعتبر ذلك حقا انسانيا اساسيا في المجتمع العربي نظرا لما يترتب على ممارسة هذا الحق من تطوير للظروف المعيشية للاسرة ، ورفع المستوى الصحي للأم والطفل . ولتأمين ممارسة هذا الحق بوعي ومسؤولية ،يتحتم توفير المعلومات المتعلقة بتنظيم الاسرة واتاحة الوسائل اللازمة في اطار الخدمات الصحية الاساسية ،وان توفر الهيئات الدولية المعنية المعونة اللازمة لتحقيق ذلك وخاصة عن طريق توسيع الخدمات التي تقدمها مراكز الأمومة والطفولة لتضمين خدمات تنظيم الاسرة .

٢ – ان تقوم الحكومات بالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة لتأمين تبادل المعلومات والخبرات والخبراء في مجال تنظيم الاسرة بين دول المنطقة والدول العربية بصورة عامة .

٣ – ان تنظر الحكومات الى تنظيم الاسرة في اطار التنمية الشاملة ، لا كهدف بحد ذاته ، وذلك للارتباط المباشر بين تنظيم الاسرة وتطوير المجتمع في كافة المجالات .

توصيات الجلسة الحادية عشر

التدريب والابحاث

يوصي المؤتمر بما يأتي :

١ – ان تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا باتخاذ ما يلزم من اجراءات نحو الاسراع في ترجمة المراجع الاجنبية التي تتناول موضوع السكان الى اللغة العربية، وتوزيع التراجم على كافة الاجهزة والمعاهد المعنية بالسكان في دول المنطقة مع اعطاء أولوية للمراجع التي تعالج الاساليب العلمية والمناهج التطبيقية للدراسات السكانية .

٢ – ان تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بالعمل على تنظيم دورات علمية قصيرة للعاملين في الدراسات السكانية على مختلف مستوياتهم ، وذلك لتجديد معلوماتهم وتعريفهم بالتطورات والاساليب الحديثة في هذا المجال .

٣ – ان تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بالاعتماد قدر الامكان على مواطني الدول المعنية عند اجراء دراسات سكانية عن دول المنطقة .

٤ – ان تقوم الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بدعم المكتبات العلمية للاجهزة المتخصصة في المجالات السكانية بالمراجع العلمية الحديثة اولا بأول .

٥ – ان يقوم المركز الديمغرافي بالقاهرة بتوفير البرامج الدراسية اللازمة لحصول المتدربين على أعلى الدرجات العلمية المعترف بها في دول المنطقة والجامعات في الخارج .

٦ – ان تقوم الحكومات بانشاء ودعم مراكز وطنية للدراسات والبحوث السكانية تتبع الجهاز الحكومي الاكثر اهتماما بالقضايا السكانية ، وان تعاون الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الحكومات المعنية، في دعم هذه المراكز وخاصة في المراحل الاولى لانشائها .

توصيات عامة

١ – يوصي المؤتمر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالتعاون مع المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة ، بذل عناية خاصة لمساعدة دول المنطقة الاقل تقدما في تنفيذ توصيات المؤتمر ، مع الاستعانة بالخبرات المتوافرة في الدول الأكثر تقدما في المنطقة نفسها .

٢ – ان المشتركين في المؤتمر لا يسعهم الا ان يعبروا عن امتنانهم للترتيبات والتسهيلات التي قامت بها الحكومة اللبنانية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في تنظيم ورعاية هذا المؤتمر ، ويوصون بعقد مثل هذا المؤتمر الاقليمي مرة كل خمس سنوات .

٣ – يوصي المؤتمر بأن تقدم الدول العربية كل حسب امكاناتها ، المساعدة المالية إلى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لاغراض تمكينها من القيام بمهامها الجليلة وخدماتها المثمرة في المنطقة .

الملحق الاول

المشتركون

آ – المشتركون من دول منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البحرين

الوفد الرسمي

١ – الدكتور علي حسن طاقي	مشرف التخطيط والعلاقات العامة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
٢ – السيد ويصّا عجابي بنجامين	مخطّط مدن مجلس التخطيط والتنسيق

المدعوون

١ – الدكتور ابراهيم م. يعقوب	مدير العلاجات الطبية وزارة الصحة

العراق

الوفد الرسمي

١ – معالي الدكتور جواد هاشم	وزير التخطيط
٢ – السيد اسماعيل الدليمي	مدير عام الدائرة التعليمية والاجتماعية وزارة التخطيط
٣ – السيد عدنان الربيعي	مدير الاحصاءات الحيوية والصحية وزارة الصحة
٤ – السيد تحسين مصطفى	مدير قسم الدراسات السكانية وزارة التخطيط

المدعوون

١ – السيد عبد الحسين الذيني	استاذ مساعد للاحصاء والعلوم السكانية جامعة بغداد
٢ – الدكتور فؤاد هـ. غالي	مدير عام مستشفى الكرك للأمومة ومدير مشروع الامومة والطفولة وزارة الصحة

الاردن

الوفد الرسمي

١ – الدكتور خليل سالم	رئيس المجلس الوطني للتخطيط
٢ – السيد شجاع الاسد	مدير عام دائرة الاحصاء المجلس الوطني للتخطيط
٣ – السيد صفوان قاسم	

المدعوون

١ – الدكتور محمود درويش	رئيس قسم الاحصاء وزارة الصحة
٢ – السيد نجاتي البخاري	مدير المشاريع وزارة التعليم
٣ – الدكتور ميشيال مرتو	دائرة الابحاث الاقتصادية الجمعية العلمية الملكية
٤ – السيد عبد الكريم البوريني	دائرة الاحصاء الجمعية العلمية الملكية
٥ – السيد واصف عازار	مركز البيانات الجمعية العلمية الملكية

المراقبون

١ – السيدة فدوى حداد	مديرة قسم الجراحة مستشفى الاشرفية
٢ – الدكتور فوزي صحاوني	استاذ ، المستشفى الاردني

الكويت

الوفد الرسمي

١ – السيد فؤاد ملاّ حسين	مدير دائرة الاحصاء المركزية
٢ – السيدة وسيما خالد الغنيم	مشرفة الاحصاءات السكانية والحيوية مجلس التخطيط

٣ – السيد مزيد حسن الامين	مراقب الدراسات مجلس التخطيط

المدعوون

١ – الدكتور صفوح الاخرس	خبير الامم المتحدة في التخطيط الاجتماعي المعهد العربي للتخطيط
٢ – الدكتور محمد ربيع	استاذ ، جامعة الكويت

لبنـان

الوفد الرسمي

١ – معالي الدكتور حسن الرفاعي	وزير التصميم العام
٢ – السيد جوزيف دوناتو	مدير عام مصلحة الانعاش الاجتماعي
٣ – السيد شفيق منيمنه	مدير عام بالوكالة وزارة التصميم العام
٤ – السيد نايف معلوف	مدير التعليم الابتدائي وزارة التعليم
٥ – السيد عبد الغفّار عيتاني	وزارة الخارجية والمغتربين
٦ – السيد عمر عضاضة	وزارة التصميم العام
٧ – السيد ريمي شامي	وزارة التصميم العام
١ – السيد روبير كسبريان	رئيس الدراسات والنشر وزارة التصميم العام
٩ – السيد جورج الزغبي	رئيس التعاون والنشر وزارة التصميم العام
١٠ – السيد حسين حمدان	مشؤول عن مجموعة الثروة البشرية وزارة التصميم العام
١١ – السيد بطرس لبكي	وزارة التصميم العام
١٢ – السيد عبدو ابو زيد	رئيس المجموعة الصحية وزارة التصميم العام
١٣ – السيد روجيه حاج	وزارة التصميم العام
١٤ – السيد محمد خير دوغان	وزارة التصميم العام
١٥ – الدكتور فوزي معلولي	وزارة الصحة
١٦ – السيد حكمت عواد	وزارة الخارجية والمغتربين

١٨ – السيد ايلي شحاده	رئيس دائرة الاحصاءات الاجتماعية وزارة الداخلية
١٩ – السيدة نعمان كنعان ابي عبدالله	مصلحة الانعاش الاجتماعي
٢٠ – السيد جان مراد	مصلحة الانعاش الاجتماعي
٢١ – السيد موسى جدعون	خبير تطوير المجتمع مصلحة الانعاش الاجتماعي

المدعوون

١ – الدكتورة جمال حرفوش	الجامعة الاميركية في بيروت

المراقبون

١ – الدكتور جورج ديب	استاذ في القانون ، الجامعة اللبنانية
٢ – السيد أحمد ستيتية	ديموغرافي
٣ – الدكتورة أدما أبو شديد	رئيسة الجمعية اللبنانية لتنظيم الاسرة
٤ – السيد توفيق عسيران	امين سر الجمعية اللبنانية لتنظيم الاسرة

جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية

الوفد الرسمي

١ – السيد ماني أحمد علي الأحمدي	رئيس الدائرة الاقتصادية الهيئة المركزية للتخطيط
٢ – السيد سليمان فرج	رئيس قسم الاحصاءات السكانية والاجتماعية دائرة الاحصاء المركزية
٣ – السيدة سلوى بن همام	مراقبة تخطيط الهيئة المركزية للتخطيط

المدعوون

١ – السيد رضا قنديل	خبير هيئة الامم للتعداد في عدن

قطر

الوفد الرسمي

١ – معالي السيد علي الانصاري	وزير العمل والشؤون الاجتماعية
٢ – السيد محمد عزام	مدير مكتب معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية
٣ – السيد محمد سعيد المحمود	مدير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

٤ – السيد ابراهيم الشريف	مهندس مدني وزارة الاشغال العامة

المملكة العربية السعودية

الوفد الرسمي

١ – السيد علي الراشد	مدير عام مصلحة الاحصاءات العامة – وزارة المالية
٢ – السيد عبد العزيز سمكري	مدير عام دائرة تخطيط المدن
٣ – السيد عثمان سليمان	مهندس معماري – دائرة تخطيط المدن

المدعوون

١ – السيد زهير سباعي	استاذ مساعد كلية الطب – جامعة الرياض

الجمهورية العربية السورية

الوفد الرسمي

١ – السيد محي الدين ماميش	مدير مركز الدراسات والبحوث السكانية المكتب المركزي للاحصاء
٢ – الآنسة نهلة الصبان	رئيسة دائرة السكان والقوة البشرية هيئة تخطيط الدولة

المدعوون

الدكتور فريد بستاني	مدير التخطيط والدراسات المكتب المركزي للاحصاء
٢ – السيد ممدوح مبيض	مدير الاحصاءات الاجتماعية المكتب المركزي للاحصاء
٣ – السيد مصطفى علوان	معاون مدير احصاء حماه
٤ – الدكتور هشام خواجكيه	جامعة حلب
٥ – السيد منير عزّام	مراقب وزارة التربية

المراقبون

١ – السيد فوّاز النقّري	سكرتير تحرير صحيفة البعث – دمشق
٢ – السيد صالح رجب	مدير معهد آذار – دمشق
٣ – السيد وجيه طه	مدير المعهد المركزي لتعليم العمّال

٤	– الدكتور محمود عارف اليافي	مدير العلاقات الدولية في وزارة الصحة
٥	– السيدة هاجر صادق	ممثلة مجلس الشعب
٦	– الدكتور ياسين مفتاح	مدير دائرة وزارة الصحة
٧	– السيد عدنان حبّاب	معاون مدير المكتب المركزي للاحصاء
١	– الآنسة عنان منيمنه	الاتحاد النسائي
٩	– السيد حنّا حنّا	الاتحاد العام للعمّال

اتحاد الامارات العربية

الوفد الرسمي

١	– معالي السيد محمد الكندي	وزير التخطيط
٢	– السيد حسن موسى القمزي	مدير دائرة التخطيط
٣	– السيد صلاح الدين كمال	خبير في وزارة التخطيط
٤	– السيد يحي هاشم حموده	مدير دائرة في وزارة التخطيط
٥	– السيد عبد العزيز العويس	وزارة الخارجية

الجمهورية العربية اليمنية

الوفد الرسمي

١	– السيد محمد انعم غالب	خبير في الهيئة المركزية للتخطيط
٢	– السيد محمد الهيمي	رئيس دائرة تعداد السكان الهيئة المركزية للتخطيط

المراقبون

١	– السيد احمد محسن	وزارة الصحة
٢	– الدكتورة فاطمة اسماعيل	وزارة الصحة

ب – المشتركون من خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

افغانستان

المراقبون

١	– السيدة فهيمة ارسالا	مديرة مستشفى ابن سينا

قبرص

المراقبون

١ – السيد ميشيل اتالاديس	مركز الابحاث الاجتماعية
٢ – السيد ت. كونس	رئيس دائرة التنمية وزارة الشؤون الاجتماعية
٣ – السيد ت. باسكالس	احصائي – مديرية الاحصاء

جمهورية مصر العربية

المراقبون

١ – الاستاذ صلاح كريم عادل	دائرة القبالة وامراض النساء كلية الطب
٢ – السيد محمود فرج	مدير جمعية تنظيم الاسرة في الجيزة
٣ – الاستاذ م. س. فوده	رئيس اللجنة الطبية لتنظيم الوالدية
٤ – الدكتور عبد الفتاح ناصيف	معهد التخطيط بالقاهرة
٥ – الدكتور نادر فرجاني	المجلس الأعلى لتنظيم الاسرة
٦ – السيد توفيق راشد	الملحق التجاري سفارة جمهورية مصر العربية في بيروت

المدعوون

١ – الاستاذ سيد جاد الله	استاذ السكان والاجتماع الجامعة الاميركية بالقاهرة

المغرب

المراقبون

١ – السيدة س. سعيدي	مركز الابحاث السكانية
٢ – السيد أ. اوتاراهوت	مستشفى توليد الرباط
٣ – السيد أ. تراب	شركة التبغ (الريجي)

السودان

المراقبون

١ – السيد احمد العبيد	مدير القسم الاجتماعي والاقتصادي المجلس الوطني للابحاث

٢ – السيد عمر التاي	معاون مدير دائرة الاحصاء
٣ – سراج الدين حسن	دائرة الاحصاء
٤ – السيدة محاسن سعد	رئيسة اللجنة الاقليمية للتعليم والمعلومات في هيئة تنظيم الوالدية

تونس

المدعوون

١ – السيد مزري شكير	مدير عام دائرة السكان وتنظيم الاسرة
٢ – السيد حافظ سيثم	استاذ العلوم السكانية جامعة تونس

المراقبون

١ – السيدة فايزة سلامة	ملحقة بمكتب الوزير وزارة الصحة
٢ – الدكتور توحيدا بن الشيخ	معاون مدير اقليمي لتنظيم الوالدية
٣ – السيد شادلي طريفة	رئيس قسم المعهد الوطني للاحصاء
٤ – السيد محمد بو بكر	
٥ – السيد أحمد بولطيف	

الولايات المتحدة الاميركية

المدعوون

١ – سعد الدين ابراهيم	استاذ علم الاجتماع قسم علم الاجتماع جامعة ديبو – انديانا

ج – هيئة الأمم المتحدة

دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

قسم السكان

١ – السيد جان كلود شاستلان	كبير مسؤولي الشؤون السكانية مكتب المدير
٢ – السيد رياض طباره	رئيس قسم السياسات السكانية

مكتب الاحصاء

١ – السيد فاينو كانيستو — المستشار الدولي للسكان والاحصاءات الحيوية

صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية

١ – السيد رفائيل سالس — الامين العام المساعد للأمم المتحدة – المدير التنفيذي للصندوق
٢ – السيد رشدي الهنيدي — رئيس قسم اوروبا ، افريقيا والشرق الاوسط – قسم المشاريع
٣ – السيد جوتي سنكر سنغ — مساعد المدير التنفيذي للسنة الدولية للسكان
٤ – الدكتور فيصل شيخ الارض — المنسق الاقليمي لصندوق النشاطات السكانية في الشرق الاوسط

برنامج الأمم المتحدة للتنمية

١ – السيد الفرد هـ. ماكنزي — الممثل المقيم – بيروت
٢ – السيد عبد الرزاق الشواري — مدير البرامج – دمشق
٣ – السيد عدنان الصغير — كبير خبراء الزراعة
ممثل منظمة الاغذية والزراعة بدمشق

منظمة اليونيسف

١ – السيد جيمس ماكدوكل — المدير الاقليمي
دائرة شرقي البحر الابيض المتوسط

٢ – الدكتور عثمان فراج — مسؤول التخطيط الاقليمي
دائرة شرقي البحر الابيض المتوسط

منظمة العمل الدولية

١ – الدكتور صالح برقان — مدير – مكتب بيروت
٢ – السيد فيليب عقراوي — معاون مدير – مكتب بيروت
٣ – السيدة انطوانيت بوجان — رئيسة قسم تخطيط القوة العاملة – جنيف
٤ – السيد توركال الفتان — خبير مساعد

منظمة اليونيسكو

١ – الدكتور عبد القادر يوسف — خبير في شؤون التعليم والتدريب ، ومدير العمل بيروت

٢ – الدكتور الكسندر كورتشيف — خبير اقليمي في ديناميكية السكان والتخطيط التعليمي بيروت

٣ – السيد شاو تري وين — اختصاص في اقتصاديات التعليم

منظمة الصحة العالمية

١ – الدكتور س. أ. ظفير — خبير اقليمي لشؤون صحة الاسرة
المكتب الاقليمي لمنظمة الصحة العالمية – الاسكندرية

٢ – الدكتور عصمت حمود	خبير اقليمي في الاحصاءات الصحية المكتب الاقليمي لمنظمة الصحة العالمية – الاسكندرية

منظمة الاغذية والزراعة

١ – الدكتور سليمان نور الدين	خبير اقليمي في النشاطات السكانية في الشرق الادنى

منظمة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم

١ – الدكتور محمد شريف	مدير الشؤون الصحية
٢ – الدكتور جون ماكفيل	رئيس قسم الطب الوقائي
٣ – السيد أ. كلارك	مسؤول التعليم

– اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (امانة المؤتمر)

١ – الدكتور محمد سعيد العطار	الامين العام التنفيذي
٢ – السيد بسيم حنوش	رئيس القسم الاقتصادي والتخطيط
٣ – السيد زدنكو رايا كوفيتش	رئيس دائرة الدراسات والبرامج السكانية
٤ – السيد سليمان طربح	رئيس الوحدة الادارية
٥ – السيد نبيل خوري	مسؤول الشؤون السكانية – سكرتير ومقرر المؤتمر
٦ – السيد جان ماري بيليه	مسؤول الشؤون السكانية
٧ – السيدة اوديت ابكاريوس	كبيرة مساعدي الامور الادارية
٨ – السيدة وداد حداد	باحثة مساعدة
٩ – الآنسة ليدا سراداريان	باحتة مساعدة
١٠ – السيد جورج قصيفي	باحث مساعد
١١ – السيد سمير ناصيف	باحث مساعد
١٢ – الآنسة ماري الين كامير	مساعدة ادارية
١٣ – السيدة دانييل نصر	سكرتيرة
١٥ – الآنسة تيا فيليانغوريدس	سكرتيرة

– اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (المشتركون الآخرون)

١ – السيد ف. ج. رام	رئيس دائرة الموارد البشرية
٢ – السيد جورج صفير	رئيس الوحدة الصناعية
٣ – السيد غابي رزق	رئيس وحدة التعاون الفني
٤ – السيد محمد زكي الشافعي	خبير اقليمي في التنمية المالية والاقتصاد
٥ – السيد حامد عمار	خبير اقليمي في التنمية الاجتماعية
٦ – السيد طارق الخضيري	خبير اقليمي في الصناعة

٧ – السيد حلمي مراد	مدير المشروع الاقليمي للمالية العامة والادارة
٨ – السيد عدنان ماردیني	خبير – المشروع الاقليمي للمالية العامة والادارة
٩ – السيد عبد الوهاب خياطة	خبير اقليمي – المشروع الاقليمي للمالية العامة والادارة
١٠ – السيد جورج حداد	مسؤول الشؤون الاقتصادية
١١ – السيد سالم سليم	رئيس دائرة المعلومات
١٢ – السيد غانم الاطرقشي	مسؤول للمعلومات
١٣ – السيد حلمي معلوف	مستشار للمعلومات

د – المنظمون

١ – الدكتور احمد رجائي	مدير عام المكتب المركزي للاحصاء – دمشق
٢ – السيد محمد السعدي الخضري	خبير الشؤون السكانية الكويت
٣ – السيد جان فرنسوا اودروان	استاذ الاقتصاد جامعة القديس يوسف – بيروت
٤ – الدكتور عبد الرزاق قدوره	رئيس جامعة دمشق
٥ – الدكتور الياس توما	استاذ الاقتصاد جامعة كاليفورنيا – ديفس
٦ – الدكتور عبد المجيد فراج	استاذ ورئيس قسم الاحصاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة
٧ – الدكتور لويس فيروسترات	مدير مدرسة الصحة العامة الجامعة الاميركية في بيروت
٨ – الدكتور انطوان زحلان	مدير الابحاث والعمليات مشاريع التنمية العربية
٩ – الدكتور عصام الناظر	المدير الاقليمي الاتحاد الدولي لتنظيم الوالدية بيروت
١٠ – الدكتور جوزيف تماشي	مدير مساعد مركز الابحاث السكانية بودابست – هنغاريا

١١ – السيد ع. ب. لال	خبير اقليمي للاحصاءات السكانية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

هـ – المستشارون

١ – السيد ميشيل ديبوفيه	مركز التنمية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باريس
٢ – السيد وليم براس	استاذ الصحة السكانية مدرسة لندن للعلوم الصحية والطب المداري
٣ – الدكتور عبد الرحيم عمران	استاذ علم الأوبئة المركز السكاني – جامعة كارولينا
٤ – السيد بول دمني	نائب الرئيس المجلس السكاني في نيويورك
٥ – الدكتور حنا رزق	خبير السكان – عمان

و– المنظمات الاقليمية

جامعة الدول العربية

١ – السيد ت. هـ. وصفي	مدير الشؤون الاجتماعية والشباب

الاتحاد الدولي للدراسات السكانية

١ – السيد وليم براس	استاذ الصحة السكانية مدرسة لندن للعلوم الصحية والطب المداري

الاتحاد الدولي لتنظيم الوالدية

١ – الدكتور عصام الناظر	المدير الاقليمي مكتب الشرق الأوسط وشمال افريقيا ديموغرافي – بيروت
٢ – السيد توربان لارسن	مسؤول التعاون الفني والارتباط
٣ – السيد درمود نوكس	

ز– المنظمات الأخرى

الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية

١ – السيد الياس غنطوس	الأمين العام المساعد

مؤسسة فورد

١ – السيد كورتني نلسون	ممثل المؤسسة في لبنان
٢ – السيد صومائيل بانكر	الممثل المساعد للمؤسسة في لبنان

المجلس السكاني في نيويورك

١ – الدكتور بول دمني	نائب رئيس المجلس
٢ – السيد جول مانتجيو	المدير الاقليمي الشرق الادنى وأفريقيا

ح – **الجامعات**

الجامعة الاميركية في بيروت

١ – الدكتور يوسف صايغ	استاذ الاقتصاد
٢ – الدكتور شارل تشرشل	استاذ في كلية الصحة العامة
٣ – السيد جوزيف شامي	كلية الصحة العامة

الجامعة العربية في بيروت

١ – الدكتور كمال دسوقي	رئيس قسم الفلسفة والاجتماع
٢ – الدكتور محمد الهادي المكيفي	رئيس قسم التعليم
٣ – الدكتور محمد عاطف غيث	استاذ علم الاجتماع
٤ – الدكتور محسن محرم زهران	استاذ التخطيط الحضري
٥ – الدكتور طاهر صادق	قسم الهندسة والعمارة

الجامعة اللبنانية

١ – الدكتور عبد الكريم اليافي	محاضر في العلوم السكانية
٢ – السيد رياض عوض	مدرس العلوم السكانية
٣ – السيد فيليب فارج	مدرس العلوم السكانية
٤ – السيد جوزيف كرباج	مدرس العلوم السكانية

* * *

الملحق الثاني

جدول الاعمال

١ – التسجيل
٢ – حفل الافتتاح
٣ – انتخاب مكتب المؤتمر
٤ – كلمات الوفود
٥ – جمع البيانات السكانية
٦ – الوضع الديموغرافي في المنطقة
٧ – السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية
٨ – السكان والتعليم
٩ – السكان والزراعة
١٠ – التعاون الفني
١١ – السياسات السكانية
١٢ – السكان والصحة
١٣ – السكان والقوة البشرية
١٤ – تنظيم الاسرة
١٥ – التدريب والابحاث
١٦ – التوصيات الرئيسية
١٧ – الختـــام

الملحق الثالث

قائمـة الوثائـق

الجلسة الأولى : جمع البيانات السكانية

جمع وتصنيف البيانات السكانية في الكويت – اعداد الادارة المركزية للاحصاء – مجلس التخطيط – الكويت[1]	ECWA/POP. CON. I/SP. 2/E
جمع البيانات السكانية – اعداد الادارة المركزية للاحصاء – وزارة المالية والاقتصاد الوطني – الرياض – المملكة العربية السعودية[1]	ECWA/POP. CON. I/SP. 4/E
اساليب جمع البيانات السكانية في الجمهورية العربية السورية – اعداد السيد ممدوح المبيض[2]	ECWA/POP. CON. I/SP. 7/A

(١) النسخة الاصلية باللغة الانكليزية

(٢) النسخة الاصلية باللغة العربية .

تقديرات الخصوبة والوفيات من السجلات الحيوية الغير كاملة — اعداد الدكتور وليم براس[1] ECWA/POP. CON. I/BP. 10/E

الاحصاءات السكانية المتاحة في العالم – اعداد مكتب الاحصاء التابع لهيئة الامم المتحدة[1] ECWA/POP. CON. I/BP. 3/E

جمع البيانات السكانية في الاردن – اعداد السيد البوريني[1] ECWA/POP. CON. I/SP. 18/E/Rev.[1]

الاحصاءات المتاحة في الجمهورية العربية اليمنية – اعداد السيد محمد غالب[2] ECWA/POP. CON. I/CP. 9/A

تعداد السكان في الجمهورية العربية اليمنية – اعداد السيد م. الهيمي[2] ECWA/POP. CON. I/CP. 7/E/A

جمع البيانات السكانية في جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية – اعداد الادارة المركزية للاحصاء[1] ECWA/POP. CON. I/CP. 13/E

طريقة تنظيم الاسلوب المزدوج للتسجيل في العراق – اعداد الدكتور صلاح الشيخلي[1] ECWA/POP. CON. I/CP. 10/E

الجلسة الثانية : الوضع السكاني في المنطقة

خدمات وكالة غوث اللاجئين الفلسطنيين وتشغيلهم – اعداد وكالة الغوث[1] ECWA/POP. CON. I/WP. 9/E

السكان ومشاكل الأحداث – اعداد منظمة اليونسيف واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا[1] ECWA/POP. CON. I/WP. 14/E

الوضع السكاني في البلدان العربية الواقعة في منطقة الشرق الاوسط – اعداد اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا[3] ECWA/POP. CON. I/WP. 13/E/F

الوضع السكاني في الكويت – اعداد الادارة المركزية للاحصاء – مجلس التخطيط – الكويت[1] ECWA/POP. CON. I/SP. 5/E

جمع وتصنيف البيانات السكانية في الكويت – اعداد الادارة المركزية للاحصاء[1] ECWA/POP. CON. I/SP. 2/E

الوضع السكاني في الجمهورية العربية السورية – اعداد السيد محي الدين ماميش[2] ECWA/POP. CON. I/SP/10/E/A/F

---

(١) النسخة الاصلية باللغة الاكليزية .

(٢) النسخة الاصلية باللغة العربية .

(٣) النسخة الاصلية باللغة الافرنسية .

الواقع السكاني في الاردن – اعداد السيد وصفي عازار[1]	ECWA/POP. CON. I/SP. 17/E
تقرير عن النمو السكاني والاحصاءات الحيوية في العراق – اعداد السيد تحسين مصطفى[1]	ECWA/POP. CON. I/CP. 1/E/Rev.[1]
مقتطفات عن الوضع السكاني في لبنان – – اعداد معهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية[3]	ECWA/POP. CON. I/UP. 9/F
اتجاهات النمو السكاني في جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية – اعداد السيد م. علي[2]	ECWA/POP. CON. I/CP. 16/A
الاحصاءات السكانية في اتحاد الامارات العربية – – اعداد دائرة التخطيط – ابو ظبي – اتحاد الامارات العربية[2]	ECWA/POP. CON. I/CP. 14/E/A
الخصائص الديموغرافية للسكان في لبنان وتوقعاتها المستقبلية – اعداد السيد حسين حمدان[2]	ECWA/POP. CON. I/CP. 12/A

الجلسة الثالثة : السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

النمو السكاني والاقتصادي في سوريا – اعداد الدكتور هشام خواجكية[2]	ECWA/POP. CON. I/SP. 11/E/A/F
علاقة العامل السكاني بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية اعداد السادة : ادروان – ج. ك. شاستلان – س . هاند والآنسة ل. سيراداريان[3]	ECWA/POP. CON. I/WP. 10/E/A/F
العلاقة بين الاستثمار السكاني والاستثمار الاقتصادي في سوريا (دراسة تطبيقية) – اعداد الدكتور ادروان[3]	ECWA/POP. CON. I/WP. 1/E/A/F
اثر الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية المقبلة على التغيرات السكانية – اعداد الدكتور انسلي كول[1]	ECWA/POP. CON. I/BP. 4/E
ابحاث في التركيب العظمي للتنمية الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية – اعداد البروفسور سوفي[3]	ECWA/POP. CON. I/BP. 5/F

---

(١) النسخة الاصلية باللغة الانكليزية .

(٢) النسخة الاصلية باللغة العربية .

(٣) النسخة الاصلية باللغة الافرنسية .

الجلسة الرابعة : السكان والتعليم

ديناميكية السكان والتطور التعليمي في البلدان العربية – اعداد الدكتور كورتشيف بالتعاون مع السيدين كرباج وزوين[1]	ECWA/POP. CON. I/WP. 3/E/A/F and Corrigendum
تخطيط الموارد البشرية وتعددات السكان لعام ١٩٧٠ – – اعداد البروفسور ميشيل دوبوفي[3]	ECWA/POP. CON. I/WP. 17/F
الخدمات التعليمية لوكالة غوث اللاجئين الفلسطنيين وتشغيلهم الجزء الثاني – اعداد وكالة الغوث[1]	ECWA/POP. CON. I/WP. 9/E
السكان والتعليم في الاردن – اعداد السيد البخاري[1]	ECWA/POP. CON. I/SP. 19/E
السكان والتعليم في سوريا – اعداد السيد عزام[1]	ECWA/POP. CON. I/SP. 13/E
السكان والتعليم – اعداد منظمة اليونسكو[1]	ECWA/POP. CON. I/BP. 6/E
العلاقة بين النمو السكاني والتعليم الابتدائي والاعدادي في سوريا (١٩٦٠ – ١٩٨٥) – اعداد الآنسة صبان[2]	ECWA/POP. CON. I/CP. 5/E
التطور السكاني والتعليم – اعداد السيدة ف. سلامة[2]	ECWA/POP. CON. I/UP. 5/F

الجلسة الخامسة : السكان والزراعة

السكان والزراعة والغذاء في البلدان العربية – اعداد الدكتور الياس توما[1]	ECWA/POP. CON. I/WP. 15/E
السكان والارض والعمل الزراعي في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا – اعداد السيد بولدوين[1]	ECWA/POP. CON. I/WP. 8/E
التنمية الزراعية ومحدودية المتاح من القوة العاملة – اعداد الدكتور رجائي الملاخ[1]	ECWA/POP. CON. I/SP. 23/E
مظاهر الاحلال ودوافع الخصوبة في المناطق الريفية كعائق سكاني للغذاء والزراعة – اعداد السيد جادالله[1]	ECWA/POP. CON. I/SP. 22/E
السكان الزراعيون في الجمهورية العربية السورية – اعداد السيد مصطفى الشهابي[1]	ECWA/POP. CON. I/UP. 3/E

---

(١) النسخة الاصلية باللغة الانكليزية .

(٢) النسخة الاصلية باللغة العربية .

(٣) النسخة الاصلية باللغة الافرنسية .

تطور الريف والهجرة السكانية في تونس – اعداد السيد س. حافظ[٢] ECWA/POP. CON. I/SP. 24/F

المشاكل السكانية وعلاقتها بالتنمية الزراعية والغذائية في منطقة الشرق الادنى – اعداد منظمة الأغذية والزراعة – المكتب الاقليمي للشرق الأدنى[١] ECWA/POP. CON. I/WP. 19/E

الجلسة السادسة : التعاون الفني

المساعدات الفنية التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة في المجالات السكانية لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ECWA/POP. CON. I/WP. 12/E
– اعداد اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالتعاون مع الدكتور شيخ الارض المنسق الاقليمي لصندوق النشاطات السكانية – بيروت[١]

النشاطات والمساعدات التي قدمها الاتحاد الدولي لتنظيم الوالدية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ECWA/POP. CON. I/WP. 7/E/A
– اعداد الاتحاد الدولي لتنظيم الوالدية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا[١]

التعاون الفني في المجالات السكانية في الجمهورية العربية السورية ECWA/POP. CON. I/SP. 8/E
– اعداد السيدة منى الزركلي[١]

مستوى ودور المساعدات التي قدمتها هيئة الامم المتحدة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في المجالات السكانية ECWA/POP. CON. I/SP. 21/E
– اعداد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية[١]

الجلسة السابعة : السياسات السكانية

السياسات السكانية ، مجالها ، اهدافها ، وسائلها ومشكلاتها ECWA/POP. CON. I/WP. 4/E
– اعداد الدكتور حنا رزق[١]

هجرة العقول العربية – اعداد الدكتور انطوان زحلان[٢] ECWA/POP. CON. I/WP. 18/A

دراسة التحضر في الوطن العربي والحاجة لوضع استراتيجية حضرية ECWA/POP. CON. I/SP. 28/E
– اعداد الدكتور سعد الدين ابراهيم[١]

واقع الشباب في الوطن العربي في ضوء الوضع الاجتماعي الراهن ECWA/POP. CON. I/SP. 25/A
– اعداد الدكتور صفوح الأخرس[٢]

---

(١) النسخة الاصلية باللغة الانكليزية .
(٢) النسخة الاصلية باللغة العربية .
(٣) النسخة الاصلية باللغة الافرنسية .

التنمية البشرية وتنظيم الأسرة في مصر ECWA/POP. CON. I/CP. 15/E
– اعداد الدكتور نادر فرجاني[1]

رسم نماذج ادارية التخطيط وتنسيق العوامل السكانية وبرامج تنظيم الأسرة في الشرق الادنى وأفريقيا ECWA/POP. CON. I/BP. 1/E
– اعداد السيدين منتاجيو وثورن[1]

السياسات السكانية – اعداد الدكتور بول دمني[1] ECWA/POP. CON. I/BP. 11/E

هجرة العقول في سوريا – اعداد السيد جلال مراد[1] ECWA/POP. CON. I/UP. 6/E

اوضاع البدو الرحل ومقترحات لتطويرها ECWA/POP. CON. I/UP. 7/E
– اعداد السيد محمد سعيد الحلبي[1]

الجلسة الثامنة : السكان والصحة

أثر الأوبئة على التغييرات السكانية في الوطن العربي ECWA/POP. CON. I/WP. 11/E
– اعداد الدكتور عبد الرحيم عمران[1]

البرامج السكانية والصحية وتنظيم الاسرة ECWA/POP. CON. I/WP. 6/E/F/Rev.[1]
– اعداد الدكتور ظفير

السكان والصحة في لبنان – اعداد الدكتور ابو زيد[3] ECWA/POP. CON. I/SP. 27/F

اثر الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية على الوضع الصحي في الاردن ECWA/POP. CON. I/SP. 29/E
– اعداد الدكتور درويش[1]

اثر العوامل السكانية في تطوير الخدمات الصحية في العراق ECWA/POP. CON. I/CP. 6/E
– اعداد الدكتور عدنان الربيعي[1]

السكان والصحة في سوريا – اعداد الدكتور ياسين مفتاح[1] ECWA/POP. CON. I/CP. 11/E

المظاهر السكانية والصحية وتوقعاتها (ملخص) ECWA/POP. CON. I/BP. 9/E
– اعداد منظمة الصحة العالمية[1]

---

(١) النسخة الاصلية باللغة الانكليزية .
(٢) النسخة الاصلية باللغة العربية .
(٣) النسخة الاصلية باللغة الافرنسية .

الجلسة التاسعة : السكان والقوة البشرية

واقع القوة العاملة في المنطقة العربية والطلب عليها في المستقبل — ECWA/POP. CON. I/WP. 16/E
– اعداد الدكتور عبد المجيد فراج[1]

تخطيط الموارد البشرية وتعداد السكان لعام ١٩٧٠ — ECWA/POP. CON. I/WP. 17/F
– اعداد البروفسور ميشيل دوبوفي[3]

اوضاع العمالة والنمو السكاني – اعداد منظمة العمل الدولية[1] — ECWA/POP. CON. I/WP. 20/E

تقدير المعروض والمطلوب من القوة العاملة الفنية في سوريا — ECWA/POP. CON. I/SP. 1/E/A
– اعداد السيد ممدوح المبيض[2]

السكان والقوة العاملة في سوريا – اعداد السيد صفوح الصفدي[1] — ECWA/POP. CON. I/SP. 9/E

تطور الخصائص الاقتصادية للسكان وتقدير المعروض من قوة العمل في سوريا — ECWA/POP. CON. I/SP. 20/E/A and summary
– اعداد مصطفى العلواني[2]

استراتيجية الاستفادة من المستويات العلمية للقوى البشرية في البلدان العربية — ECWA/POP. CON. I/SP. 26/E
– اعداد الدكتور انطوان زحلان[1]

لمحة عن نشاطات مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون الفني والتنمية في مواجهة مشاكل العمالة والبطالة متضمنا مشكلة النمو السكاني والاستثمارات الاجتماعية — ECWA/POP. CON. I/BP. 2/E
– اعداد السيد هاتكنسون[1]

الاتحاد العام لنقابات العمال والمشاكل السكانية — ECWA/POP. CON. I/WP. 2/E
– اعداد الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا[1]

دور الاتحاد النسائي في مواجهة المشاكل السكانية في سوريا — ECWA/POP. CON. I/UP. 8/E/A
– اعداد الآنسة عنان منيمنة[2]

الجلسة العاشرة : تنظيم الأسرة

تنظيم الاسرة والسياسات السكانية في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا — ECWA/POP. CON. I/WP. 5/E/A/F
– اعداد الاتحاد الدولي لتنظيم الوالدية – مكتب الشرق الأوسط وشمال افريقيا[1]

العامل السكاني والصحي وبرامج تنظيم الأسرة — ECWA/POP. CON. I/WP. 6/E/Rev.1
– اعداد الدكتور ظفير[1]

---

(١) النسخة الأصلية باللغة الانكليزية .
(٢) النسخة الأصلية باللغة العربية .
(٣) النسخة الأصلية باللغة الافرنسية .

نشاطات تنظيم الأسرة في العراق
– اعداد الدكتور فؤاد غالي[1] ECWA/POP. CON. I/CP. 3/E/A/F

تنظيم الاسرة في البحرين
– اعداد الدكتور يعقوب[1] ECWA/POP. CON. I/CP. 2/E/A/F

تنظيم الاسرة في تونس (الواقع والمستقبل)
– اعداد الدكتور شكير[3] ECWA/POP. CON. I/CP. 4/E/A/F

التنمية الاقتصادية وتنظيم الاسرة في مصر
– اعداد الدكتور نادر فرجاني ECWA/POP. CON. I/CP. 15/E

تنظيم الأسرة
اعداد الاتحاد الدولي لتنظيم الوالدية – الادارة المركزية[1] ECWA/POP. CON. I/BP. 7/E

تنظيم الأسرة في الجمهورية العربية السورية
– اعداد السيد عدنان حباب[2] ECWA/POP. CON. I/UP. 1/E/A

تنظيم الأسرة في لبنان
– اعداد السيد عسيران[2] ECWA/POP. CON. I/UP. 4/A

الجلسة الحادية عشر : التدريب والابحاث

دور المركز الديموغرافي بالقاهرة في مجالات التدريب والأبحاث
– اعداد المركز الديموغرافي بالقاهرة[1] ECWA/POP. CON. I/WP. 2/E

دراسة الاحصاءات السكانية في قسم الاحصاء بجامعة بغداد
– اعداد الدكتور عبد الحسين الزيني[2] ECWA/POP. CON. I/SP. 6/E/A/F

مواطن القصور في تدريب العناصر الصحية في المجالات السكانية ومدى امكانية تطوير المناهج اللازمة للمجازين وغير المجازين في هذا المجال
– اعداد الدكتوره جمال حرفوش[1] ECWA/POP. CON. I/SP. 3/E/A and Summary

التعليم والتدريب في المجالات السكانية في سوريا
– اعداد السيد عدنان حباب[1] ECWA/POP. CON. I/SP. 14/E

نشاطات دائرة الديموغرافيا في معهد العلوم الاجتماعي في الجامعة اللبنانية
اعداد السيدين فارج وكرباج[2] ECWA/POP. CON. I/SP. 16/F

---

(١) النسخة الأصلية باللغة الانكليزية .
(٢) النسخة الأصلية باللغة العربية .
(٣) النسخة الأصلية باللغة الافرنسية .

التقرير النهائي للاجتماع الاستشاري الاقليمي
المنعقد في دمشق – سوريا – من ٢١ ولغاية ٢٣ أيار ١٩٧٤

أولا : تنظيم الاجتماع

المقدمة :

عقد في دمشق الاجتماع الاستشاري الاقليمي للدول الواقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للامم المتحدة ، وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين ٢١ و ٢٣ أيار ١٩٧٤ . وقد تمّ هذا الاجتماع باشراف الأمم المتحدة ، وبالتعاون مع حكومة الجمهورية العربية السورية .

يعدّ هذا الاجتماع الحلقة الاخيرة في سلسلة الاجتماعات الاستشارية الاقليمية التي عقدت في البلاد النامية ، والتي قامت الامم المتحدة بتنظيمها كجانب هام في عمليات التحضير للمؤتمر العالمي للسكان ، المزمع عقده في بوخارست – رومانيا اعتبارا من ١٩ ولغاية ٣٠ آب ١٩٧٤ .

أهداف الاجتماع :

ان الغرض الأساسي من الاجتماع الاستشاري الاقليمي هو توضيح موقف الدول الواقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قبل انعقاد المؤتمر العالمي للسكان ، وخاصة فيما يتعلق بخطة العمل المبدئية للسكان باعتبارها مجموعة بدائل للتطبيق وفقا للظروف الخاصة لكل دولة .

المشتركون

حضر الاجتماع كبار العاملين في الجهاز الحكومي في كل من العراق ، والاردن ، والكويت ،وعمّان ، ولبنان ، وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ، وقطر ، وسوريا ، والجمهورية العربية اليمنية ، كما حضره أيضا ممثلين لبعض من منظمات الأمم المتحدة في المنطقة . وذلك بالاضافة لحضور مراقبون من الجمهورية الاشتراكية الرومانية وممثل الاتحاد العالمي لتنظيم الوالدية وممثل الجمعية العربية للدراسات السكانية . هذا ، ويتضمن الملحق الاول المرفق قائمة بأسماء السادة المشتركين في الاجتماع المذكور.

انتخاب رئيس الاجتماع وأعضاء المكتب :

أجمع الحاضرون على انتخاب السيد الدكتور أحمد رجائي مدير المكتب المركزي للاحصاء في سوريا رئيسا للاجتماع ، كما أجمعوا على انتخاب كل من السيد علي الداوود وكيل وزارة التنمية في سلطنة عمان ، والسيد محمد عبد الهادي وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة قطر ، نائبين للرئيس . كما اختار المجتمعون لجنة لصياغة التقرير النهائي للاجتماع .

حفل الافتتاح :

نيابة عن حكومة الجمهورية العربية السورية المضيفة ، قام السيد الدكتور أحمد رجائي بافتتاح الاجتماع الاستشاري الاقليمي . وقد اشاد بعد ترحيبه بالسادة الحضور بالجهود التي تبذلها الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، في التحري عن اسباب اختلال التوازن بين الضغوط السكانيه المتزايدة ، ومحدودية المتاح من الموارد والامكانات الاقتصادية، وقال سيادته : بأن تلك الجهود سوف تبقى عاجزة عن تحقيق أهدافها اذا لم تقابل بجهود مماثلة من قبل الحكومات وخاصة حكومات البلدان النامية ، وكذلك من قبل السكان أنفسهم ومن ثمّ انتقل إلى الاشارة للمنهج العلمي الذي اتبعته سوريا في رسم سياساتها سياساتها الاقتصادية والاجتماعية من أجل الاسراع بعملية التنمية إلى أقصى حد ممكن ، وذلك إلى جانب أعباء الدفاع الهائلة التي تتحملها البلاد ، كما أشار للزيادات في الانفاق عـلى الخدمات التربوية والصحية والمرافق ، وكذلك نشجيع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والاهتمام بالأسرة ، ودعم جهاز رعاية الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة في وزارة الصحة ، وقيام جمعية أهلية لهذا الغرض . كما نوّه إلى الخطة العلمية والتأهيلية التي اعتمدتها سوريا لتأمين الكوادر اللازمة من الأفراد العلميين والمهنيين لمواجهة احتياجاتها واحتياجات الدول العربية الشقيقة .

وبعد ذلك ، نوّه الدكتور رجائي إلى انشاء مركز الدراسات والبحوث السكانية ، وإلى أن هذا المركز قد نهض بعدد من البحوث والدراسات ، منها بحث وفيات الاطفال في مدينة دمشق ، وبحث العلاقة بين حجم الأسرة وصحتها ، وبحث أثر التغيرات السكانية في التركيب التعليمي وغير ذلك من الأبحاث .. ثم انتقل الدكتور رجائي بعد ذلك إلى توضيح المهام التي ما زالت سورية تسعى اليها ، لمواجهة المشاكل السكانية فيها ، وعلي رأس تلك المهام الهجرة الداخلية ومشكلة تناثر التجمعات السكانيه ، وتباين المستوى الحضاري بين المناطق ، وكذلك مشكلة الاسكان وتطوير المرافق وتلوث البيئة الناجمة عن حركة التحضر .. كما أوضح سيادته أنه ما يزال عـلى الأجهزة الحكومية في سوريا أن تسعى لتطوير مصادر بياناتها الاحصائية وخاصة السجلات ، وفي مقدمة ذلك سجل الأحوال المدنية وسجلات الاقامة والهجرة والجوازات .

ثم تكلّم الدكتور محمد سعيد العطار الأمين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا معبراً عن امتنانه لحكومة الجمهورية العربية السورية لاستضافتها هذا الاجتماع ، كما رحّب بالسادة أعضاء الوفود المشتركين ، متمنيا لهم النجاح في مهمتهم ، كما أشار سيادته إلى أن هذا الاجتماع يعتبر أول اجتماع تعقده اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا بعيدا عن مركزها ، وإلى ان نجاح هذا الاجتماع سيكون مشجعا للجنة لتقوم بتنظيم اجتماعات أخرى مماثلة في منطقتها . كما أعاد إلى الأذهان بأن المؤتمر السكاني العالمي الاول (١٩٥٤) والمؤتمر العالمي للسكان الثاني (١٩٦٥) قد اقتصرت أهدافهما عـلى النواحي العلمية للسكان ، حيث قد اتاحا فرصة التقاء الخبراء والعلماء السكانيين لتبادل المعلومات والخبرات . في حين سيقوم المؤتمر العالمي للسكان عـام ١٩٧٤ بمخاطبة حكومات العالم ، معتبرا المشتركين فيه ممثلين لتلك الحكومات ويساعدهم في ذلك مستشارون فنيون . وبعد ذلك انتقل سيادته لبيان الأهمية التي تعلقها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على اجتماع دمشق ، باعتباره فرصة لتعبر بلدان المنطقة فيه عن وجهات نظرها في شتى الأمور المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بالمشاكل السكانية ، كما ان الاجتماع هو فرصة نادرة للقيام بتحديد مقومات التنمية في هذه المنطقة ، والتي تجعل مشاكلها تختلف كل الاختلاف عن المناطق الاخرى في العالم .

وفي النهاية كرر السيد الدكتور العطّار تمنياته للامين العام للامم المتحدة السيد كورت فالدهايم بأن يكون كل من السنة العالمية للسكان ، والمؤتمر العالمي المزمع عقده ، الاحداث الأكثر أهمية بالنسبة للأمم المتحدة في السبعينات ، وأن يقترب اليوم الذي يستطيع العالم أن يقول فيه بأنه أتم السيطرة عـلى المشاكل السكانية التي تواجهه أو أنه في سبيله إلى ذلك .

ثم قدّم السيد انتونيو كاريللو – فلوريس الأمين العام للمؤتمر العالمي للسكان تحياته وتمنياته لحكومة الجمهورية العربية السورية لاستضافتها الاجتماع الاستشاري الاقليمي ، وذلك بالرغم من الظروف الصعبة التي تعيشها سورية وبلدان المنطقة الأخرى ، كما نوّه بان النتائج التي سيتوصل اليها هذا الاجتماع ستكون غاية في الأهمية لانجاح المؤتمر العالمي للسكان . وأشار السيد فلوريس إلى أن توجيهات المؤتمر الأول للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، قد ساعدت في وضع خطة العمل الدولية للسكان ، وخاصة فيما يتعلق ببعض الموضوعات الهامة كهجرة العقول ، وتسارع نمو الحضر ، والتوزع الامثل للسكان ، وتطوير المجتمعات الحديثة . ومن ثم انتقل السيد فلوريس إلى التأكيد على أن المؤتمر العالمي للسكان ليس مؤتمرا للتحكم بالانجاب فقط ، وانما سيكون مؤتمرا يعالج كافة العوامل المتعلقة بالنمو السكاني ضمن اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ثم أضاف بان السيادة والاستقلالية القومية كانت الأساس الهام التي اعتمدت عليها خطة العمل الدولية ، ذلك بالاضافة إلى أن السياسة السكانية لم تعتبر في خطة العمل هذه بديلا لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانما هي جزءا مكملا لها . ثم اختتم السيد فلوريس كلامه بان اجتماع دمشق هذا والاجتماعات الاستشارية الاقليمية الأخرى سوف تغني خطة العمل الدولية للسكان بمقومات أساسية هامة ، كما أنها لا بدّ أن تطوّرها نحو الأحسن .

ثم قام السيد ليون تابا ، مدير قسم السكان في المركز الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة ، باستعراض ووصف الاجراءات التي اتخذت للاعداد للمؤتمر العالمي للسكان ، مشيرا إلى الندوات الأربع التي نظمت لمعالجة العلاقة بين السكان والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والتي عقدت الندوة الاولى منها في القاهرة لمعالجة السكان والتنميه ، والثانية في هونولولو لمعالجة مواضيع الأسرة ، والثالثة في استوكهولم لبحث السكان والموارد والامكانات ، أما الرابعة ، فقد عقدت في امستردام لبحث مواضيع حقوق الا نسان وقد نوّه السيد تابا أيضا إلى أن الاجتماعات الثلاث الأولى ضمها جدول أعمال مؤتمر بوخارست العالمي للسكان .

كما ذكر السيد تابا في كلمته ، بأن تقديم خطة العمل المبدئية هذه كان من مهام سكرتارية الأمم المتحدة ، كما أكد على حقيقة هامة ، وهي أن السياسات السكانية لا يمكن تعريفها بانها الخطة الخاصة بتحديد معدلات النمو والانجاب السكاني ، وانما تشمل كافة المتغيرات السكانية كالمرض والوفاة ، وكذلك التحركات والهجرات السكانية عامة ، والتركيب السكاني أيضا . كما قال السيد تابا أيضا أن خطة العمل المبدئية هذه ، قد لحظت بأن السياسات السكانية سوف تقدم حلاّ جزئيا لمشاكل التنمية في العالم ، لذا لا بد من التنسيق الكامل بين تلك السياسات السكانية وخطط وسياسات التنمية . وأخيرا قدم السيد تابا مثالا عمليا برهن فيه على مرونة الخطة المبدئية المذكورة وشمولها كافة الاعتبارات السائدة ومحافظتها على السيادة الاستقلالية القومية لبلدان العالم .

بعد ذلك ، تكلم في الاجتماع الدكتور روفائيل سالس المدير التنفيذي لصندوق النشاطات السكانية التابع لهيئة الأمم المتحدة ، حيث أشار في كلمته إلى أن الهدف الأساسي لصندوق النشاطات السكانية ، يتجلى في تقديم العون الضروري للبلدان النامية ، لمساعدتها في دعم نشاطاتها السكانية ، تلك النشاطات التي لا بدّ أن تترك أثرها على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان . هذا وقد أكّد الدكتور سالس في كلمته على أن السياسات والبرامج السكانية ليست بديلا بأي حال من الأحول للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ، كلا أن التخطيط السكاني لا يعد نهاية المطاف .

ثم نوّه الدكتور سالس ، بان صندوق النشاطات السكانية ، باعتباره مركزا أساسيا للمساعدة ، قد لحظ في خطته المالية أكثر من ١٧٠ مليون دولار ، لتنفق على حوالي ٩٥ بلدا في فترة زمنية تقارب الخمس سنوات ، وذلك على شكل مساعدات طويلة الأجل ، وضمن اطار خطط التنمية في تلك البلدان .

وقد اختتم الدكتور سالس كلمته ، بان أشار إلى أن صندوق النشاطات السكانية قام بمساعدة ثمانية من دول منطقة

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، كما أن خطة عمل الصندوق المذكور قد لحظت حوالي ١٠ ملايين دولار لتقديمها للبرامج السكانية في دول غربي آسيا .

ثم تكلم بعد ذلك ، سعادة سفير الجمهورية الشعبية الرومانية بدمشق ، حيث نقل إلى المؤتمرين تقدير حكومته ، للدعوة التي وجهت له ،لحضور المؤتمر الاقليمي الاستشاري لدول منطقة غربي آسيا . كما اطلع سيادته المجتمعون على الاجراءات التي أنجزت ، من أجل انعقاد المؤتمر العالمي للسكان في بوخارست . منوها إلى ان تلك الاجراءات قد تمت وفقا للاتفاق الذي تمّ بين الحكومة الرومانية ، وهيئة الأمم المتحدة . ثم تطرّق سعادة السفير إلى الانجازات التي حققتها بلاده في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية .

هذا ، وقد رد الأمين العام للمؤتمر العالمي للسكان ، على كلمة سعادة السفير الروماني ، بان قدم تقديره للحكومة الرومانية على ما أعدته للمؤتمر العالمي للسكان ، كما ذكر ، بانه وزملائه على اطلاع مستمر بما انجز حتى الآن بصدد التحضيرات المذكورة .

اقرار جدول الأعمال :

أقرّ المؤتمرون بالاجماع جدول الأعمال الوارد في الملحق الثاني .

ثانيا : خلاصة المداولات

أبدى المجتمعون اعجابهم بالتنظيمات التي تمّت للتحضير للمؤتمر العالمي للسكان ، تلك التي تعتبر الأساس العلمي للمناقشة ولاعداد التوصيات الخاصة بذلك المؤتمر الهام .

ثم بحث المجتمعون مطوّلا خطة العمل المبدئية للسكان والمتاحة باللغتين الانجليزيه والعربية (الترجمه العربية غير سمية) ، حيث قدّموا شكرهم للامانة العامة للمؤتمر العالمي للسكان للعمل الجاد والشامل الذي بذل خلال العامين السابقين ، كما أكّد المجتمعون على أن خطة العمل المذكورة تعتبر بمثابة خطة شاملة ، لمعالجة كافة الحالات في العالم ، وهي أيضا أساس جيد للمناقشة والاعتماد في مؤتمر بوخارست القادم . كما أبدى المجتمعون اعجابهم بالجهد الذي بذله الأمين العام للمؤتمر العالمي للسكان ، في اخراج هذه الخطة المبدئية .

ثم انتقل المؤتمرون لبحث أهداف الخطة المبدئية وضرورة ترتيب الأولويات الخاصة منها بدول منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . كما رحّبوا بالافكار التي تضمنتها الفقرة رقم (٨٧) من هذه الخطة ، باعتبارها موجهة للدول ذوات الأوضاع السكانية المتشابهة من أجل انشاء تعاون فيما بينها في مجال تطبيق الخطة المبدئية هذه ، وذلك بعد اقرارها في مؤتمر بوخارست القادم . وكذلك التوسع في مجال تنفيذ الخاص منها باوضاع كل بلد . وقد أكد المجتمعون أيضا على التوصية الخاصة بأن تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالاشراف على عقد اجتماعات اقليمية بعد مؤتمر بوخارست مباشرة ، من أجل تطوير وتنفيذ توصيات المؤتمر المذكور فيما يتعلق بالنواحي التي تهم المنطقة . هذا ، ومن ناحية أخرى أكد المجتمعون انه بالنظر لكون المتغيرات السكانية في المنطقة هي جزء من المتغيرات السكانية في العالم ، كما أنها تقع ضمن اطارها العام ، فلا بد للخطة العالمية للسكان من أن تراعي هذه الناحية ، كما عليها آن تراعي أيضا الأولويات الخاصة بالمنطقة ، وقد برهن المجتمعون على ذلك ، بان معدلات الزيادة السكانية وسوء توزع السكان ، والهجرة الداخلية ونمو الحضر تعتبر من أهم المجالات التي

يمكن أن تكون مجالا لتعاون دول المنطقة كما تمت الإشارة إلى الندوة السكانية القومية التي عقدت في عمّان (الاردن) لمناقشة موضوع السياسات السكانية . وذلك باعتبار أن توصيات تلك الندوة تعد الأساس والمنطلق لمعالجة المتغيرات السكانية في المنطقة .

بعد ذلك ، جرت مناقشة خطة العمل المبدئية للسكان وفقا للتسلل التالي :

آ – **خلفية خطة العمل المبدئية للسكان** :

ارتأى المجتمعون أن يبقى هذا الموضوع جزءا أساسيا من الخطة ، وأن يعتبر مقدمة مستقلة لها عن الجزئين الآخرين . كما ارتأى المجتمعون أن تنشر ملخصات مختلفة للتوصيات الواردة في هذه الخطة من قبل مؤتمر بوخارست القادم ، وذلك وفقا للمناطق المختلفة .

ب – **المبادىء والأغراض** :

تمّ الاتفاق على استبدال كلمة (دين) بكلمة (معتقد) في الفقرة ب . وفيما عدا ذلك فقد تمّ الاتفاق على بقية المبادىء والأغراض التي وردت في هذا الجزء .

ج – **الاهداف والسياسات السكانية**

لاحظ المجتمعون بأن هذا الجزء قد أغفل موضوع الهجرة القسرية ، والذي تعتبر عاملا هاما ليس بالنسبة لهذه المنطقة فحسب ، وانما بالنسبة لمناطق أخرى من العالم . حيث أكد المجتمعون بكل اصرار على حق اللاجئين الذين شردوا من أوطانهم بالعودة إلى ديارهم ، ووجوب الاشارة إلى ذلك في خطة العمل المبدئية هذه وفي مكان بارز منها . كما رأى المجتمعون أن تصاغ التوصية التالية بشكل بارز في هذا الجزء وأن تكون في فقرة مستقلة أساسية لمعالجة النزوح والهجرة القسرية .

وفيما يتعلق بالفقرة رقم ١٧ ، فقد لاحظ المجتمعون ، بانها لم تتعرض للحقيقة البديهية وهي أن الخصوبة المرتفعة سبب أساسي لزيادة النمو السكاني حيث أشار المجتمعون إلى وجوب تضمين ذلك في هذه الفقرة .

أما فيما يتعلق بالفقرة رقم ٢١ ، فقد اتفق المجتمعون على التأكيد على ضرورة التعاون الدولي في مجالات المساعدة على خفض معدلات الوفيات ، واقترحوا أن تضاف إلى الفقرة رقم ٢١ المذكورة في العبارة التالية :

« ... ان المجتمع العالمي مطالب بمساعدة الدول النامية في رفع توقعات الحياة لشعوبها ، وكذلك العمل على خفض معدلات وفيات الاطفال فيها ... »

وفيما يتعلق بالفقرة ٢٣ فقد أوصى المجتمعون بأن تضاف العبارات التالية بعد عبارة (اهتمام خاص يجب أن يعطى) وهي (ازالة الخرافات والمعتقدات الخاطئة التي قد تعتبر أحد العوامل المؤدية إلى المرض أو الوفاة) .

أما فيما يتعلق بالفقرة رقم ٢٧ – ب فقد اتفق المجتمعون على اضافة عبارة « صحة الأسرة » مباشرة بعد عبارة « تنظيم الأسـرة » .

كما اقترحوا أيضا تضمين الفقرة رقم ٣٧ ، ضرورة اجراء الفحص الطبي للزوجين قبل زواجهما .

أما فيما يتعلق بموضوع الهجرة الداخلية ، فقد أكد المجتمعون على ضرورة تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الريف ، وذلك لتقليص الفجوة القائمة بينه وبين المدينة ، كما أكدوا على ضرورة تضمين ذلك للخطة المبدئية للسكان .

كما أوصى المجتمعون الاشارة إلى الجهود التي لا بد من بذلها على المستوى المحلي والدولي للعمل على توطين البدو الرحل والعمل على ازالة ظاهرة الترحل بينهم في عـام ٢٠٠٠ .

هذا ، وقد توصّل المجتمعون إلى عدم اعتبار الهجرة الطوعية التي تتم بين الاقطار العربية هجرة دولية ، ذلك للتشابه الثقافي والحضاري بين تلك الأقطار ، كما أكدوا على الحاجة لتسهيل حركة السكان بين دول المنطقة ، من أجل ازدهارهـا الاقتصادي .

كما أكد المجتمعون من خلال مناقشتهم لموضوع الهجرة الدولية على ضرورة تخصيص جزء مستقل أو حتى إضافة توصية خاصة لمناشدة دول العالم إلى عدم اللجوء ، وكذلك شجب ، الاجراءات الداعية لتهجير السكان عنوة من بلادهم وأراضيهم وممتلكاتهم ، وقد أكد المجتمعون على الواقع اللانساني الذي يعيشه اللاجئون الفلسطينيون ، ويعيشه النازحون من الأجزاء المحتلة في الوطن العربي ، وناشدوا جميع دول العالم لوضع حد لهذه المأساة .

كما أكد المجتمعون أيضا ، على أن الهجرة الصهيونية التي تتدفق إلى فلسطين ستقف حجر عثرة في وجه اعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بارضه ووطنه ، كما أن هذه الهجرة ستؤدي إلى فقدان عنصر الأمل في سلام كامل في المنطقة ، وحتى يتحقق هذا السلام ويعود المشردون الفلسطينيون إلى ديارهم فان المجتمعون يناشدون دول العالم لتقديم وزيادة حجم المساعدات المقدمة لهم ، والتي تمكنهم من العيش بالمستوى الانساني اللائق .

وفي ما يتعلق بالفقرة رقم (٤٩) فقد أوصى المجتمعون باعادة صياغتها على الوجه التالي : « تعاني الدول النامية مـن موضوع الهجرة الكثيفة في قطاع العمال المهرة والفنيين ، لذا على تلك الدول رسم خطط موسعة للتعليم ، والقوة العاملة ، واتخاذ الاجراءات الأخرى التي من شأنها تطوير قدرة تلك الدول على الاستيعاب ، وذلك على ضوء الظروف الخاصة لكل منها ، كما لا بد من أن تتخذ تلك الدول الاجراءات بتشجيع عدد هؤلاء المهاجرين إلى بلادهم » .

كما اقترح المجتمعون تغيير العبارة الأولى من الفقرة رقم (٥٠) لتصبح على النحو التالي : « ان الدول المتقدمة مطالبة بعدم اتخاذ الاجراءات التي من شأنها اغراء الطلبة والعلماء من الدول النامية للبقاء في تلك الدول المتقدمة ، كذلك على الدول المتقدمة تشجيع المستثمرين فيها لاستخدام أصحاب المواهب من الدول النامية في المشاريع التي يقومون بها في تلك الدول ».

كما أوصى المجتمعون باضافة العبارات التالية في نهاية الفقرة رقم (٦٩) : « بالنسبة للتعريفات العامة فهناك امكانية لاجراء مقارنات سكانية مؤقتة » .

كما أوصى المجتمعون أيضا بان جميع البيانات الخاصة بالسكان الرحل ، والأبحاث الخاصة بأحوالهم ، وكذلك الوسائل الكفيلة بتثبيتهم ، لا بد من أن يخصص لها جزء خاص في خطة العمل السكانية .

وقد أقترح أيضا ، توسيع الأبحاث الخاصة بالخطة المبدئية للسكان ، لتشمل الأبحاث المتعلقة بالحياة الصميمية ، كالغذاء ، والصحة والتعليم والاسكان .

د – توصيات التنفيذ

لم يجر أي تعديل على هذا الجزء في الخطة المبدئية .

ثالثا : التوصيات العامة

التوصية الاولى : يوصي الاجتماع باعتماد التعديلات التي أدخلت على مشروع الخطة العالمية للسكان ، كما وردت في التقرير النهائي للاجتماع ، كما يوصي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بعقد اجتماع مباشرة بعد مؤتمر بوخارست ، لمناقشة تطبيق الخطة العالمية للسكان في المنطقة .

التوصية الثانية : في ضوء الصلاحيات التي منحت للسكرتير العام للمؤتمر العالمي للسكان ، من حيث دعوة منظمات التحرير الوطنية في العالم لحضور هذا المؤتمر ، توصي الأمانة بأن تدعى منظمة التحرير الفلسطينية لنقل صوت الشعب الفلسطيني إلى العالم عن طريق هذا المنبر الدولي الهام .

التوصية الثالثة : يوصي الاجتماع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، أن تبحث في دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى اجتماعاتها وندواتها ومؤتمراتها الاقليمية في المنطقة .

التوصية الرابعة : يوصي الاجتماع منظمات الأمم المتحدة ، ببذل المزيد من الجهود لضمان حقوق الشعب العربي الفلسطيني ، وانهاء مشكلة اللاجئين المزمنة ، وكذلك مشاكل النازحين من الأراضي العربية بعد العدوان ، واعتبار هذه المشكلات من أهم المسائل السكانية التي تعاني منها المنطقة العربية والتي تحتاج إلى المزيد من الجهود الدولية لايصال الشعب العربي إلى حقوقه .

التوصية الخامسة : يسجل الاجتماع شجبه وادانته لشتى أساليب التمييز العنصري التي يمارسها الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة .

التوصية السادسة : يوصي الاجتماع ، منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بأن تعيد النظر في تنظيم لجانها الاقتصادية ومكاتبها الاقليمية بحيث تكون جميع الدول العربية دائما في مجموعة واحدة مهما كانت أهدافها ومهامهـــا .

الملحق الأول

المشتركـون

اولا – **المشتركون من الدول**

العراق
السيد اسماعيل الدليمي — المدير العام – المديرية الاجتماعية والتعليمية – وزارة التخطيط

الاردن
الدكتور خليل السالم — رئيس المجلس الوطني للتخطيط

الكويت
السيد خليل القاسم — السكرتير في السفارة الكويتية بدمشق

لبنان
السيد روبير كسبريان — مدير دائرة الدراسات والتنسيق والنشر – مديرية الاحصاءات المركزية

جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية
السيد سليمان فرج — مدير قسم الاحصاءات السكانية والاجتماعية – دائرة الاحصاءات المركزية

قطر
السيد محمد عبد الهادي — معاون مدير عام مديرية العمل والشؤون الاجتماعية

الجمهورية العربية اليمنية
السيد عدنان حباب — مدير مديرية الاحصاء
السيد حسين أوجله — مديرية الاحصاء

ثانيا – **الأمم المتحدة**

دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
المؤتمر العالمي للسكان
السيد انتونيو كارللو– فلوريس — الامين العام
السيد اوكيلو — مساعد الامين العام

قسم السكان
السيد ليون تابا — مدير – نائب الامين العام للمؤتمر العالمي للسكان
السيد رياض طبارة — رئيس قسم السياسات السكانية

صندوق النشاطات السكانية

السيد رفائيل سالاس	السكرتير العام التنفيذي
الدكتورة نفيس صادق	رئيسة دائرة المشاريع
السيد رشدي الهنيدي	رئيس قسم افريقيا والشرق الاوسط – دائرة المشاريع
الدكتور فيصل شيخ الارض	ممثل صندوق النشاطات السكانية في الشرق الاوسط
الدكتور د. باتيا	ممثل صندوق النشاطات السكانية في جمهورية مصر العربية

برنامج التنمية

السيد حبيب أحمد	الممثل المقيم بدمشق
السيد هـ. ب. دانشمان	معاون الممثل المقيم بدمشق
السيد عبد الرزاق الشواري	مدير البرنامج بدمشق

صندوق الطفولة التابع لهيئة الأمم

السيد كارل شونماير	ممثل الصندوق
السيد ابراهيم جبر	مساعد برنامج
السيد سالم طيارة	مسؤول الارتباط بدمشق

اليونسكو

الدكتور اسكندر كورتشيف	خبير اقليمي في التحركات السكانية والتخطيط التعليمي – بيروت

الجمهورية العربية السورية

الوفد الرسمي :

الدكتور أحمد رجائي	مدير عام المكتب المركزي للاحصاء
السيد محي الدين ماميش	مدير مركز الدراسات السكانية – المكتب المركزي للاحصاء
السيد جلال مراد	مدير مديرية السكان والقوة العاملة – هيئة تخطيط الدولة

المراقبون :

السيد أحمد زين الدين	معاون مدير عام المكتب المركزي للاحصاء
الدكتور أنور جانو	معاون مدير عام المكتب المركزي للاحصاء
الدكتور فريد البستاني	مدير مديرية التخطيط والدراسات – المكتب المركزي للاحصاء
الدكتور ياسين مفتاح	عضو اللجنة القومية لنشر الوعي السكاني
السيد منير عزام	عضو اللجنة القومية لنشر الوعي السكاني
السيد صفوح الصفدي	عضو اللجنة القومية لنشر الوعي السكاني
السيد ناصر الدين ياسر	عضو اللجنة القومية لنشر الوعي السكاني
السيد حنا حنا	عضو اللجنة القومية لنشر الوعي السكاني
الآنسة عنان منيمنه	عضوة اللجنة القومية لنشر الوعي السكاني

السيد زهير جويجاتي	عضو اللجنة القومية لنشر الوعي السكاني
الآنسة ندى كوردي	عضو اللجنة القومية لنشر الوعي السكاني
السيد ممدوح مبيض	عضو اللجنة القومية لنشر الوعي السكاني
	– عضو اللجنة الديموغرافية
السيد مصطفى جليلاتي	عضو اللجنة الديموغرافية
السيد محمد عبيد حسنة	عضو اللجنة الديموغرافية
السيد مصطفى علواني	عضو اللجنة الديموغرافية
السيد نزار لبابيدي	عضو اللجنة الديموغرافية
السيد عدنان الدبس	عضو اللجنة الديموغرافية
السيد عبد الوهاب الكاطع	عضو اللجنة الديموغرافية
السيد أحمد سهاد جبارة	مدير احصاء حلب
السيد عبدالله حكمت حسن	مدير احصاء دير الزور
السيد عبد الباسط القباني	معاون مدير احصاء حمص
سلطنة عمان	
السيد علي داود	الأمين العام لوزارة التنمية
الآنسة راجحه عبد الامير	مديرة الاحصاء
السيد فؤاد بسيسو	الخبير الاقتصادي في وزارة التنمية
منظمة الصحة العالمية	
الدكتور س. ا. ظفير	الخبير الاقليمي لصحة الأسرة في المكتب الاقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط – الاسكندرية
منظمة غوث اللاجئين	
الدكتور جون ماكفيل	رئيس قسم الطب الوقائي
اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا	
الدكتور محمد سعيد العطار	الامين العام التنفيذي
السيد زدنكو راجاكوفيتش	رئيس قسم الدراسات والبرامج السكانية
السيد سليمان طربح	رئيس الوحدة الادارية
السيد نبيل خوري	السكرتير الفني للاجتماع – مسؤول الشؤون السكانية

ثالثا – **مشتركون آخرون**

الجمهورية الشعبية الرومانية

السيد ايلين مانسير — سفير فوق العادة ومبعوث للحكومة الرومانية في سوريا

السيد ميركايا بوليفور — استاذ في اكاديمية العلوم الاقتصادية – بوخارست

الاتحاد العالمي لتنظيم الوالدية

الدكتور عصام الناظر — المدير الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

الجمعية العربية للدراسات السكانية

الدكتور عبد المجيد فراج — رئيس الجمعية العربية للدراسات السكانية
استاذ العلوم السكانية بجامعة القاهرة

الملحق الثاني
جـدول الاعمـال

١ – التسجيل
٢ – حفل الافتتاح
٣ – انتخاب مكتب الاجتماع
٤ – اقرار جدول الأعمال
٥ – اجتماع رؤساء الوفود
٦ – المؤتمر العالمي للسكان : مناقشة عامة حول الوثائق الأساسية
٧ – المؤتمر العالمي للسكان : خطة العمل المبدئية
٨ – اقرار التقرير
٩ – الختـــام

الملحـق الثالـث
قائمـة الوثائـق

أوراق العمل :

خطة العمل المبدئية للسكان — ECWA/REG. CONS. MEET/WP. 1/E*

أوراق الخلفية

المؤتمر العالمي للسكان ١٩٧٤ — ECWA/REG. CONS. MEET/BP. 1**
– صيغة مبدئية للوثائق الأساسية وتقارير الندوات

المؤتمر العالمي للسكان ١٩٧٤ — ECWA/REG. CONS. MEET/BP. 2**
– صيغة مبدئية للوثائق الأساسية وتقارير الندوات

---

(١) متاحة باللغة العربية أيضا .
(٢) متاحة باللغة الافرنسية أيضا .

المؤتمر العالمي للسكان ١٩٧٤	ECWA/REG. CONS. MEET/BP. 3
– صيغة مبدئية للوثائق الأساسية وتقارير الندوات المؤتمر العالمي للسكان ١٩٧٤	ECWA/REG. CONS. MEET/BP. 4
– تقرير عن المناقشة الثانية بين الحكومات في مجال السكان والتنمية المؤتمر العالمي للسكان ١٩٧٤	ECWA/REG. CONS. MEET/BP. 5
– الصيغة الأولى للوثائق الأساسية وتقارير الندوات	
تقرير ندوة السكان والتنمية	ECWA/REG. CONS. MEET/BP. 6
تقرير ندوة السكان والأسرة	ECWA/REG. CONS. MEET/BP. 7
تقرير ندوة السكان والموارد والبيئة	ECWA/REG. CONS. MEET/BP. 8

وثائق الاجتماع

جدول الأعمال	ECWA/REG. CONS. MEET/L. 1/REV. 1/E*

الوثائق الاعلامية

قائمة الجلسات	ECWA/REG. CONS. MEET/INF. 1/Rev. 1/E*
قائمة الوثائق	ECWA/REG. CONS. MEET/INF. 2/E
قائمة المشتركين	ECWA/REG. CONS. MEET/INF. 3/E

* * *

(١) متاحة باللغة العربية أيضا .

التحضر في العالم العربي

الفصل الأول – التحضر في العالم العربي

أ – الاتجاهات العامة

بلغ عدد سكان العالم العربي في عـام ١٩٧٠ ما يزيد عن ١٢٢ مليون نسمة ، يعيش ٣٥ بالمئة منهم في مدن كبيرة وصغيرة يبلغ عددها ٢٠ ألفا أو أكثر . أي أن عدد سكان المدن يزيد عن ٤٢ مليون نسمة . وفي لغة النمو الديناميكي يتزايد سكان العالم العربي بمعدل يقل قليلا عن ٣ بالمئة في السنة بيد ان المناطق الحضرية فيه تنمو بضعف هذه السرعة ، وعلى هذا فان العالم العربي من حيث التحضر ، يعد من المناطق المتفجرة ان لم يكن أكثرها تفجرا . وعند مقارنة العالم العربي مع المناطق الأخرى من الدول النامية ، والدول المتخلفة ، فانه يكاد يضاهي أميركا اللاتينية التي تعتبر من أكثر المناطق ديناميكية من الناحية السكانية الحيوية .

– اميركا الانكليزية	٧٢ بالمئة حضرية)	
– أوروبا	٦٥ بالمئة حضرية)	تبلغ نسبة التحضر في العالم ككـل من ٤
– اميركا اللاتينية	٤٠ بالمئة حضرية)	إلى ٤,٥ بالمـئة في السنة وفي العـــالم العربي
– العالم العربي	٣٥ بالمئة حضرية)	من ٤,٥ إلى ٥,٥ بالمـــئة في السنـــــة .
– آسيـــا	٢٥ بالمئة حضرية)	
– افريقيـــــا	١٥ بالمئة حضرية)	

ان نسبة التحضر ليست بالطبع متساوية في جميع البلدان العربية ، فهناك اختلافات واضحة بين قطر عربي وآخر ، أو مجموعة من الأقطار ، ومجموعة أخرى ، من حيث مستوى التحضر وسرعته كما يتبين ذلك من الجدولين رقم ١ ورقم ٢ ، حيث أن :

آ – ان أكثر البلدان تحضرا الآن ، هما دولتي الخليج ، الكويت وقطر ، اذ ان ٨٠ بالمئة و ٧٠ بالمئة من سكانهما وعلى التوالي حضريون – كما وقد بلغ معدل التحضر في هذين القطرين الصغيرين مستوى غير عادي ، وهو ١٨ بالمئة خلال العقد الأخير ، كما أن عدد سكان مدينتي الكويت والدوحة يتضاعف في أقل من عشر سنوات . وفي كلا القطرين كما في بقية دول الخليج (البحرين والامارات العربية المتحدة) نشاهد نشوء « دول المدينة الواحدة » ، فمدينة الكويت تضم أكثر من ٧٧ بالمئة والدوحة ٧٢ بالمئة ، من مجموع عدد سكان القطرين على التوالي . ان دول المدينة الواحدة هذه ، كما هو الحال دائما ، ذات طبيعة « متغايرة العناصر » يعني هذا انها مدينة مينائية كبرى ، تتجه نحو الخارج ويتألف سكانها من عناصر مختلفة . فمدينة الكويت مثلا نصف عدد سكانها فقط من أصل كويتي ، فيما يتكون النصف الآخر من قوميات مختلفة ، كما يلاحظ نفس هذا النمط في الدوحة والمنامة (البحرين) ومدن الامارات العربية المتحدة .

---

(١) أعد هذه الدراسة الدكتور سعد الدين ابراهيم ، استاذ محاضر في علم الاجتماع في جامعة دي‌باو – كرينكاسل – انديانا . وقدمت الى المؤتمر الاقليمي الاول للسكان الذي عقد في بيروت ، لبنان من ١٨ شباط الى ١ آذار ١٩٧٤ باشراف اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبالتعاون مع الحكومة اللبنانية .

الجدول رقم (١) العالم العربي بيانات ديموغرافية اساسية ١٩٥٠ – ١٩٧٠

(بالملايين)

القطر	السكان		سكان الريف		سكان الحضر *		سكان المدن * *	
	١٩٥٠	١٩٧٠	١٩٥٠	١٩٧٠	١٩٥٠	١٩٧٠	١٩٥٠	١٩٧٠
الجزائر	٨,٩	١٣,٧	٦,٧ (٧٥)	٨,٥(٦٥)	٢,٢(٢٥)	٥,٢(٣٥)	١,١(١٢)	١,٩(١٤)
مصر	٢٠,٥	٣٣,٣	١٤,٠ (٦٨)	١٨,٧ (٥٥)	٦,٥ (٣٢)	١٤,٥ (٤٥)	٤,٣ (٢١)	١٠,٣ (٣١)
ليبيا	١,٠	٢,٠	٠,٨ (٧٨)	١,٣ (٦٢)	٠,٢ (٢٢)	٠,٨ (٣٨)	٠,١ (١١)	٠,٥ (٢٦)
موريتانيا	٠,٧	١,٢	٠,٧ (٩٨)	١,١ (٩٧)	٠,٠١ (٢)	٠,٠٣ (٣)	– – (—)	— (—)
المغرب	٩,٠	١٥,٥	٦,٩ (٧٧)	١٠,٠ (٦٥)	٢,٠ (٢٣)	٥,٥ (٣٥)	١,٤ (١٦)	٣,٧ (٢٩)
السودان	١٠,٠	١٥,٦	٨,٤ (٩٤)	١٤,٣ (٩٠)	٠,٦ (٦)	١,٣ (١٠)	٠,٢ (٣)	٠,٥ (٥)
تونس	٣,٦	٤,٩	٢,٥ (٦٩)	٢,٨ (٥٧)	١,١ (٣١)	٢,١ (٤٣)	٠,٦ (١٧)	١,١ (٢٢)
المجموع								
المغرب العربي	٥٢,٦	٨٦,٢	٣٩,٩ (٧٦)	٥٦,٨ (٦٦)	١٢,٦ (٢٤)	٢٩,٥ (٣٤)	٧,٧ (١٥)	١٧,٩ (٢١)
البحرين	٠,١	٠,٢	٠,٠٣ (٢٩)	٠,٠٦ (٢٦)	٠,٠٩ (٧١)	٠,٢ (٧٤)	٠٠ (٠٠)	٠٠ (٠٠)
غزة	٠,٣	٠,٥	٠٠ (٠٠)	٠٠ (٠٠)	٠,٣	٠,٥	٠٠ (٠٠)	٠٠ (٠٠)
العراق	٥,٢	٩,١	٣,٤ (٦٥)	٥,١ (٥٧)	١,٨ (٣٥)	٤,٠ (٤٣)	٠,٨ (١٥)	٢,٨ (٣١)
الاردن	١,٣	٢,٤	٠,٨ (٦٥)	١,٤ (٥٦)	٠,٥ (٣٥)	١,١ (٤٤)	٠٠ (٠٠)	٠,٥ (٢٠)
الكويت	٠,٢	٠,٧	٠,٠٧ (٤٢)	٠,١ (٢٠)	٠,١ (٥١)	٠,٦ (٨٠)	٠٠ (٠٠)	٠,٥ (٦٩)
لبنان	١,٨	٢,٩	١,٣ (٦٠)	١,٦ (٤٥)	٠,٥ (٤٠)	١,٣ (٥٥)	٠,٣ (١٨)	٠,٩ (٣٣)
مسقط وعمان	٠,٥	٠,٦	٠,٥ (٩٧)	٠,٥ (٩٤)	٠,٠١ (٣)	٠,٠٣ (٧)	٠٠ (٠٠)	٠٠ (٠٠)
قطر	٠,٠٢	٠,١	٠,٠١ (٥٠)	٠,٠٣ (٣٠)	٠,٠١ (٥٠)	٠,٠٧ (٧٠)	٠٠ (٠٠)	٠٠ (٠٠)
العربية السعوديه	٥,٣	٧,٤	٤,٨ (٧٥)	٥,٥ (٧٥)	٠,٥ (٩)	١,٩ (٢٥)	٠,١ (٢)	١,٠ (١٤)
سوريا	٣,٤	٦,١	٢,٢ (٦٥)	٣,٨ (٥٨)	١,٢ (٣٥)	٢,٣ (٤٢)	٠,٨ (٢٣)	١,٩ (٣١)
الامارات العربية								
المتحدة	٠,٠٨	٠,٢	٠,٠٦ (٤٥)	٠,٠٧ (٤٥)	٠,٠٢ (٢٥)	٠, ١ (٥٥)	٠٠ (٠٠)	٠٠ (٠٠)
اليمن (الشمالية)	٤,٠	٥,٠	٣,٩ (٩٨)	٤,٧ (٩٠)	٠,٠٨ (٢)	٠,٣ (١٠)	٠٠ (٠٠)	٠٠ (٠٠)
اليمن (الجنوبية)	٠,٧	١,٠	٠,٦ (٨١)	٠,٧ (٩)	٠,١ (٩)	٠,٣ (٣٤)	٠,١ (١٥)	٠,٣ (٢٨)
المجموع								
المشرق العربي	٢٢,٨	٣٦,٢	١٧,٧ (٧٨)	٢٣,٤ (٦٤)	٥,٢ (٢٢)	١٢,٨ (٣٦)	٢,١ (٩)	٨,٠ (٢٢)
المجموع	٧٥,٤	١٢٢,٤	٥٧,٦(٧٥,٠)	٨٠,٢(٦٤,٧)	١٧,٨(٢٥,٠)	٤٢,٢(٣٥,٣)	٩,٨(١٣)	٢٥,٩(٢١)

* سكان الحضر هم اولئك الذين يعيشون في تجمعات يبلغ حجم سكانها ٢٠ الف نسمة او اكثر.

* * سكان المدن وهم ذلك الجزء من سكان الحضريين الذين يعيشون في تجمعات بلغ حجم سكانها ١٠٠ الف او اكثر

* * * بين هلالين نسبة سكان التجمعات الى مجموع السكان .

المرجع هذه البيانات مستمدة من كنغزلي ديڤيس (Kingzly Davis) : **التحضّر العالمي** : ١٩٥٠ – ١٩٧٠ . الجزء الاول بركلي : مطبعة جامعة كاليفورنيا (١٩٦٩) ص ص ١١٣ – ١٣٠ . وقد اجريت تعديلات قليلة حين قام **مكتب الامم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت** بنشر بيانات احدث عهداً عن بعض البلدان : **النشرات السكانية** ، رقم ٣ ، ١٩٧٢ ونشرتان اخريان (بدون ارقام متسلسلة)

الجدول ٢ – **معدّلات النمو السنوي*** (١٩٥٠ – ١٩٦٠ و ١٩٦٠ – ١٩٧٠)

القطر	مجموع السكان		ريف		حضر		مدن صغيرة		مدن كبيرة	
	١٩٥٠ ١٩٦٠ (١)	١٩٦٠ ١٩٧٠ (٢)	١٩٥٠ ١٩٦٠ (٣)	١٩٦٠ ١٩٧٠ (٤)	١٩٥٠ ١٩٦٠ (٥)	١٩٦٠ ١٩٧٠ (٦)	١٩٥٠ ١٩٦٠ (٧)	١٩٦٠ ١٩٧٠ (٨)	١٩٥٠ ١٩٦٠ (٩)	١٩٦٠ ١٩٧٠ (١٠)
الجزائر	١,٩	٢,٤	١,٠	١,٣	٤,٤	٤,٥	٣,٦	٧,٧	٥,٢	٥,٥
مصر	٢,٥	٢,٥	١,٥	١,٥	٤,٢	٤,٠	٣,٠	٣,٠	٤,٩	٤,٢
ليبيا	٣,٠	٣,٢	٢,٦	٢,٧	٤,٦	٤,٦	٧,٧	١,٤	٩,٧	٥,٣
موريتانيا	٣,١	١,٨	٣,١	١,٨	٣,٩	٢,٤	٣,٩	٢,٤	٠٠٠	٠٠٠
المغرب	٢,٧	٢,٩	١,٨	٢,٠	٥,٠	٤,٩	٦,١	٤,٠	٤,٥	٥,٤
السودان	٢,٨	٢,٩	٢,٧	٢,٨	٤,٢	٦,٠	٤,٨	٤,٧	٣,٤	٣,٥
تونس	١,٦	١,٦	٠,٦	٠,٥	٣,٥	٣,٢	٦,٥	١,٥	٠,٥	٥,٣
البحرين	٣,٢	٣,٧	٢,٤	٣,٠	٣,٤	٥,٠	٣,٤	٥,٠	٠٠٠	٠٠٠
غزّة	٣,٠	٣,١	٠٠٠	٠٠٠	٣,٠	٣,١	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
العراق	٢,٨	٢,٩	٢,١	٢,٢	٤,٠	٤,٠	١,٧	٠,٦	٦,٥	٦,٨
الاردن	٢,٨	٣,٦	٢,٠	٢,٨	٤,١	٤,٨	٠,١	٢,٩	٠٠٠	٧,٨
الكويت	٥,٠	٧,١	١,٤	٢,٧	٧,١	١٨,٠	٦,٧	١٨,٠	٧,٨	١٨,٠
لبنان	١,٨	٢,١	٠,٨	١,٠	٤,٠	٤,٠	١,١	٣,٣	٥,٨	٤,٢
مسقط وعمان	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,٢	٤,٤	٤,١	٤,٤	٤,١	٠٠٠	٠٠٠
قطر	٨,٤	٧,٨	٦,١	٥,٢	١٠,٤	١٥,٢	١٠,٤	١٥,٢	٠٠٠	٠٠٠
السعودية	١,٧	١,٧	٠,٩	٠,٦	٧,٢	٦,٤	٢,٧	٥,١	١٦,٩	٧,٧
سوريا	٢,٩	٣,٠	٢,٦	٢,٧	٣,٣	٣,٤	٠,٩	٠,٢	٤,٥	٤,٦
الامارات العربية المتحدة	٢,٣	٤,٧	٠٠٠	١,٧	٧,٢	٨,١	٧,٢	٨,١	٠٠٠	٠٠٠
اليمن الشمالية	٢,٣	٢,٣	٢,١	٠,٣	٨,٥	٥,٩	٨,٥	٥,٩	٠٠٠	٠٠٠
اليمن الجنوبية	١,٠	٢,٦	٠,٢	٢,٠	٥,١	٤,٢	٣,٨	٣,٦	٥,٤	٤,٣

المرجع : هذه البيانات مأخوذة من كنغزلي ديفيس : التحضر العالمي : ١٩٥٠ – ١٩٧٠ ، الجزء الأول بركلي ، مطبعة جامعة كاليفورنيا (١٩٦٩) ص. ١٤١ – ١٥٤ .

* أجريت تعديلات في معدّلات النمو الخاصة بالسودان ودول الخليج لدى نشر بيانات جديدة بعد كتاب البروفسور ديفيس (راجع النشرات السكانية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت رقم ١ و٢ و٣) .

بيد أن الخليج ، مهما يكن شاسعاً ، لا يمثل إلا جزءا صغيرا من سكان العالم العربي ، وتوزعاتهم الحضرية . فعدد سكانه ، اذا ما استثنينا العراق ، والمملكة العربية السعودية لا يتجاوز المليوني نسمة . وهذان القطران رغم كونهما جغرافيا أجزاء من الخليج ، غير أنهما ديموغرافيا ينتميان إلى مجموعات أقليمية فرعية أخرى . وتكتسب الكويت ، والبحرين ، وقطر ، والامارات العربية المتحدة ، وعمّان قوتها التحضّرية الدافعة ، ليس من الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ، بل من تدفق المهاجرين اليها من الخارج . وهؤلاء المهاجرون يقصدون تلك الأقطار من أجل العمل والإثراء . انه مثال أصيل لـ « الهجمة » – هجمة على النفط » . تلك الهجمة التي لا يزيد عمرها عن العقدين .

ب – هناك مجموعة فرعية أخرى من البلدان العربية التي تواجه عملية تحضر مطّرد ، منذ خمسين عاما . وهي تمثل الوزن السكاني للعالم العربي ، حيث يبلغ مستوى التحضر فيها بين ٢٥ و ٥٥ بالمئة ومـا يزال هذا المستوى في ارتفاع مضطرد . في مقدمة هذه المجموعة الفرعية يأتي ، لبنان بنسبة ٥٥ بالمـئة ، يليه العراق ومصر والاردن وسوريا وتونس ، حيث تتراوح نسب التحضر فيها حوالي ٤٠ بالمـئة أما الجزائر ، والمغرب وليبيا ، فان نسب السكان الحضريين فيها أقل من ذلك (٣٥ و ٣٥ و ٣٨ بالمـئة على التوالي) اذا ما قورنت مع بقية المجموعة الفرعية المذكورة . ومع ذلك ، فان معدلات النمو متشابهة في البلدان العربية التسعة – سواء فيما يتعلق بالسكان – بوجه عـام – أو بالتحضر بوجه خـاص .

ان هذه المجموعة الفرعية المؤلفة من تسعة بلدان ، تقع في المنطقة الشمالية من العالم العربي ، وهي خلافا لدول الخليج تضم زهاء ٩٠ مليون عربي (يشكلون ٧٢ بالمـئة من مجموع سكان البلاد العربية) . كما أن مدنها أقدم بكثير وأكبر بعدة أضعاف من مدن المجموعات الفرعية الأخرى اذ تعد القاهرة بسكانها البالغ عددهم خمسة ملايين ، وبغداد والاسكندرية اللتين يبلغ عدد سكان كل منهما مليونين ، والدار البيضاء والجزائر ، وبيروت ودمشق ، وكل منهما حوالي مليون نسمة .

ج – أما المجموعة الفرعية الثالثة فهي بلدان « المنطقة الجنوبية » وتشمل ، المملكة العربية السعودية ، واليمن الشمالية ، واليمـن الجنوبيـة ، والسودان وموريتانيا . وتمثل هذه الأقطار الخمسة حوالي ٢٥ بالمـئة من مجموع السكان العرب ، وقد بدأ التحضّر فيها متأخرا نسبيا . وتتراوح نسبة السكان الحضريين فيها بين ٣ بالمـئة (موريتانيا) و ٣٤ بالمـئة (اليمن الجنوبية) . هذا ، وتعد نسبة التحضر في المملكة العربية السعودية والسودان عالية ، اذ تبلغ ٦ بالمـئة . وتمر مجموعة المنطقة الجنوبية في الوقت الحاضر في أوائل مرحلة « الانتقال الديموغرافي » ، وهذا يعني أن معدل الوفيات يتجـه نحو الانخفاض السريع ،في حين يستمر معدل المواليد بالارتفاع ، الأمر الذي يؤدي إلى التتيجة الحتمية ، وهي نموا سكانيا مذهلا . والواقع أن بقية العالم العربي ما زال حتى الآن يعاني من مرحلية الانتقال الديموغرافي هذه . فالمنطقة الشمالية ، لم يمض على دخولها مرحلة الانتقال الديموغرافي أكثر من ثلاثة عقود ، في حين أن بلدان الخليج سبقت المنطقة الجنوبية بعقد واحد . وهذا التقسيم إلى مجموعات فرعية كما ورد أعلاه ليس هو التصنيف الوحيد الممكن ، اذ كما يتبين من الجدول رقم (٣) فانه يمكن تقسيم العالم العربي إلى مجموعتين فرعيتين ، تحت اسم المغرب العربي والشرق العربي ، أو أفريقيا العربية وآسيا العربية على التوالي . وقد بدأت المجموعة الأولى ثورتهـا الديموغرافية ، قبل الأخيرة ببضعة عقود ، وعلى صعيد النمو الحضري كانت نسبة الزيادة في المغرب العربي ، أعلى في الخمسينات . كما يبدو انها استقرت عند حوالي ٤ بالمـئة في السنة في الوقت الحاضر ، أما المشرق العربي فقد

أخذ معدل النمو الحضري فيه يتجه بالارتفاع خلال الستينات ، ولا يزال يواصل ارتفاعه بمعدل عال ، يبلغ ٦ بالمئة سنويا ، ومن المرجح أن يستمر النمو في المملكة العربية السعودية والعراق ، ودول الخليج ، بهذا المعدل المرتفع خلال السبعينات . والواقع أن عدد سكان المناطق الحضرية في المشرق العربي قد زاد خلال فترة العشرين سنة الماضية (١٩٥٠ – ١٩٧٠) بنسبة تبلغ ١٤٦ بالمئة ، مقابل ١٣٣ بالمئة في المغرب العربي . وكذلك بالنسبة للمراكز الحضرية الكبرى (وتوصف عادة بالتجمعات التي يبلغ عدد سكانها ١٠٠٠ الف نسمة فاكثر وقد صنفت في الجداول التي ضمتها هذه الدراسة تحت اسم المدن) . فان سكان المدن في الشرق العربي زاد عددهم بنسبة ٢٨٥ بالمئة . أي أكثر من ضعف الزيادة المئوية في مدن المغرب العربي (١٣٣ بالمئة) .

جدول رقم (٣)
نسبة النمو الديموغرافي في العالم العربي
بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠

المنطقة	من مجموع السكان	من سكان الريف	من سكان الحضر	من سكان المدن
المغرب العربي (افريقيا)	٦٠,٠	٤٢,٥	١٣٣,٠	١٣٣,٢
الشرق العربي (آسيا)	٥٨,٥	٣٥,٥	١٤٦,٠	٢٨٥,٠
العالم العربي	٦٠,٤	٤٠,٠	١٣٦,٨	١٦٥,٦

المرجع : بيانات الجدولين ١ و ٢ .

ولا بدّ في الوقت الحاضر على الأقل من وضع اسقاطات النمو الحضري في العالم العربي ، بافتراض عدم وجود سياسات حضرية. اذ لا يوجد حتى الآن سياسة حضريه فعّالة . فاذا كان هذا الافتراض في محله ، فان عدد سكان المدن العربية سيتضاعف بحلول عام ١٩٨٥ ، بحيث يصل إلى ٨٥ مليون ، ويتضاعف مرة أخرى بحلول عام ٢٠٠٠ ، بحيث يصل إلى ١٧٠ مليون. بينما يكون مجموع عدد السكان قد تضاعف مرة واحدة فقط ، بحيث يبلغ ٢٥٠ مليونا في نفس العام المذكور .

وبكلمة أخرى ، فقد يبلغ التحضر في العالم الحضري في عام ٢٠٠٠ حوالي ٧٠ بالمئة من مجموع عدد السكان ، اذ قد تكون هذه الاسقاطات قريبة جدا من الواقع ، حيث تطابقت تقريبا مع تلك الاسقاطات التي أعدتها هيئة الأمم المتحدة ، وبعض الجهات المعنية الأخرى ، لمناطق العالم العربي المختلفة .

هذا ، ومن المؤكد ظهور اختلافات التحضر بين بلدان المنطقة العربية . بحيث أن بغض المدن كمدن الخليج ، ستحتاج إلى فترة زمنية ليتضاعف عدد سكانها . فالكويت ، وقطر ، مثلا سوف لا تحتاجان إلى أكثر من عشر سنوات لتحقيق ذلك ، حيث يتضاعف عدد سكانهما خلال الستينات في فترة سبع سنوات فقط .

ويظهر الجدولان رقم (٥) ورقم (٦) اسقاطات النمو السكاني في المدن العربية الكبرى ، حيث يلاحظ أن القاهرة التي تنمو الآن بمعدل « معتدل » يبلغ ٤,٥ بالمئة في السنة ، سيتضاعف عدد سكانها كل ١٨ سنة . أما بغداد ، فانها ستنمو بمعدل أسرع (٦ بالمئة) وهذا يعني ان عدد سكانها سيتضاعف أيضا كل ١٢ سنة ، وبالتالي

قد يصل إلى ١٢ مليون عند نهاية هذا القرن . أما مدينة الكويت ، فانه حتى لو انخفض معدل نموها المرتفع الحالي ، والبالغ ١٨ بالمـئة إلى ٧,٥ بالمـئة في السنة ، فانها تستطيع بسهولة أن تصل إلى ٤ ملايين بحلول عـام ٢٠٠٠ . وأما الرياض والتي لا تعد بين المدن العشرة الكبيرة التي يتضمنها الجدول رقم (٦) فانها تنمو في الوقت الحاضر بمعدل ١٠ بالمـئة كما انه نظرا لانخفاض مستوى التحضر في المملكة العربية السعودية ، فمن المتوقع أن تحافظ مدينة الرياض (العاصمة) على قوة الاندفاع هذه ، والتي اذا حدثت بالفعل فسوف يصل عدد سكان مدينة الرياض إلى حوالي ١٠ ملايين في نهاية القرن الحالي .

جدول رقم (٤)

المدن الرئيسية بالنسبة إلى مدى سيطرتها (١٩٧٠)

المدينة	عدد سكانها (٢)	نسبة سكان المدن الرئيسية إلى		النمو السنوي للمدن الرئيسية (٥) بالمـئة
		مجموع عدد سكان القطر (٣) بالمـئة	مجموع عدد السكان الحضريين (٤) بالمـئة	
الجزائر	١,٢٠٠,٠٠٠	٨,٢	٣٢,٥	٥,٠
المنامة (البحرين)	٩٦,٠٠٠	٤٢,٠	١٠٠,٠	٦,٠
القاهرة	٥,٧٠٠,٠٠٠	١٧,٠	٣٨,٠	٤,٥
بغداد	٢,٢٠١,٠٠٠	٢٢,٦	٤٩,٠	٥,٠
عمّان	٥٠٠,٠٠٠	٢١,٠	٤٦,٧	٥,٥
مدينة الكويت	٥٧٠,٠٠٠	٧٧,٢	٩٥,٠	١٨,٠
بيروت	٨٠٠,٠٠٠	٢٧,٩	٥٠,٧	٤,٠
طرابلس (ليبيا)	٢٧٧,٠٠٠	١٣,٨	٤٥,٤	٤,٨
الدار البيضاء	١,٣٩٥,٠٠٠	٩,١	٢٦,٠	٤,٢
الدوحة (قطر)	٧٢,٠٠٠	٧٢,٠	١٠٠,٠	١٥,٠
الرياض	٣٦٦,٠٠٠	١٥,٢	٢٦,٠	١٠,٠
الخرطوم–أم درمان	٧٠٠,٠٠٠	٢,٥	٢٤,٩	٦,٠
دمشق	٨٣٦,٠٠٠	١٣,٦	٣١,٦	٤,٥
تونس	٧٥٥,٠٠٠	١٤,٧	٣٥,٠	٤,٠
صنعاء	١٠٠,٠٠٠	١,٧	٥٠,٣	٤,٠
عدن	٢٧٠,٠٠٠	١٨,٤	٨٣,٦	٤,٥

معامل الارتباط للعمودين (٣) و (٤) = ٠,٨٤

(*) بمعدّل نمو سنوي مقداره ٤ بالمـئة يتضاعف عدد السكان كل ١٨ سنة وبمعدل ٦ بالمئة يتضاعف كل ١٢ سنة وبمعدل ٧,٥ بالمـئة يتضاعف كل ١٠ سنين وبمعدل ١٠ بالمـئة يتضاعف كل ٦ سنوات .

المرجع : كنغزلي ديفيس : سكان العالم ١٩٥٠ – ١٩٧٠ – المصدر السابق . وأرقام مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت .

هذا ولا بد من التذكير من جديد ، بان الاسقاطات الواردة في الجدولين المذكورين قد أجريت على أساس افتراضين يتلخصان بان معدلات النمو الحالية ستستمر في المستقبل ، كما لن تكون هناك سياسة فعالة لابطاء ، أو اعادة تنظيم النمو الحضري في المستقبل .

ب – مميّزات التحضر العربي

على الرغم من تشابة ظاهرة التحضر في العالم الغربي ، مع نفس الظاهرة في العالم الثالث ، فانه يمكن تحديد نواح مميّزة لهذه الظاهرة تخص البلدان العربية فقط ، وفيما يلي سنعالج ظاهرة التحضر في العالم العربي ، بغض النظر عن مدى تشابه هذه الظاهرة او اختلافها عن الظواهر المماثلة التي تسود العالم النامي عامة .

١ – النمو الحضري كدالة للنمو السكاني العام .

باستثناء مجموعة دول الخليج ، فقد كان النمو الحضري في العالم العربي نتيجة لديناميكية سكان المدن العربية ، أي أن الزيادات الطبيعية في عدد سكان المدن ، كانت المصدر الرئيسي لنموها . وهذه الظاهرة تميّز بوضوح ، التوسع الحضري في العالم العربي ، عن التوسع الحضريفي أوروبا الغربية . حيث يسود مدن الغرب معدل زيادة طبيعية ، ادنى من معدل الزيادة في المناطق الريفية المحيطة بها . عكس ذلك ، قد ساد العالم العربي . فاذا كان هناك ما يقال بهذا الخصوص ، فهو أن معدل الزيادة الطبيعية في المدن كان مساو ان لم يكن أكبر ، من معدل الزيادة في الأرياف المحيطة بها . وهكذا نجد أن ٣ بالمـئة على الأقل من النمو الحضري البالغ ٥,٥ بالمئة في السنة ، يعود إلى الديناميكية الديموغرافية للمدن ، غير أن النمو الطبيعي البالغ ٣ بالمـئة للمدن والقرى معا ، يعتبر هو الآخر مرتفعا نسبيا حيث يفوق المعدل الذي شهده الغرب في أي وقت من الأوقات ، وقد يقودنا ذلك إلى الميزة الثانية .

٢ – النمو الحضري كدالة للهجرة الريفية .

ان المصدر الثاني الرئيسي للنمو الحضري هو تدفق سكان الريف إلى المدن في الوطن العربي ، وهذا ينطبق بصورة خاصة على جميع الأقطار العربية ، باستثناء دول الخليج . فحيال النمو السكاني العام البالغ ٣ بالمـئة ، والاراضي الزراعية المحدودة نسبيا ، فان الضغط الديموغرافي ما برح يزداد في المناطق الريفية . ففي مصر مثلا ، انخفضت نسبة الأراضي الزراعية للشخص الواحد من ١ / ٣ نقطة في عـام ١٩٥٠ إلى ١ / ٥ نقطة في عـام ١٩٧٠ . وبكلمة أخرى ، فان الأراضي الزراعية عاجزة أكثر فأكثر ، عن اعالة الأعداد المتزايدة لسكان الريف . وهذا ما يؤدي إلى ما يسمى « بعامل الدفع » الذي تسهم في عملية التحضر . وعليه ، فان عددا متزايدا من الريفيين ، الذين لا أرض لهم يتدفقون على المدن العربية كل عام ، جرياً وراء لقمة العيش وهؤلاء يشار اليهم أحيانا « المهاجرون غير المحددون » .

غير أنه يوجد أيضا مهاجرون ريفيون ، لم « يدفعهم » تضاؤل الفرص المتاحة لهم في الريف إلى الهجرة ، بـل جذبتهم المزايا الايجابية لحياة المدن ، وما تتيحه تلك الحياة من امكانيات ، يشمل هؤلاء المهاجرون الأشخاص الريفيين من الطبقة المتوسطة ، والشباب المتعلمون ، وذوي الطموح ، وأصحاب الأراضي . وهذا النوع من الهجرة دالة لما يسمى

بعوامل « الجذب » إلى المدينة ، حيث يشار اليهم عادة بـ « المهاجرون المنسقون أو المحددون » . ويعود ما بين ٢ و ٣ بالمـئة من النمو الحضري في الوطن العربي إلى عوامل « الدفع » و « الجذب » المذكورة . ومع هذا ، فاننا نلاحظ بان عوامل الدفع تعتبر أقوى في مصر والعراق ، فيما تفوق عوامل الجذب في لبنـان وليبيا ودول الخليج العربي .

٣ – النمو الحضري كدالة للهجرة الدولية

يعتبر المهاجرون خارج حدود بلادهم المصدر الرئيسي للنمو الحضري في مجموعة دول الخليج ، حيث تجذبهم اليه صناعة النفط المزدهرة . ولعل الكويت يعد البلد الممثل لهذا النمط من الهجرة الدولية . فقد بلغ نصف السكان الحضريين فيه من المهاجرين الدوليين ، وكذلك الحال بالنسبة لمعظم سكان دول الخليج الأخرى . ومن ناحية ثانية فقد كانت الفئة الأولى لهؤلاء المهاجرين إلى الكويت في عـام ١٩٧٠ من العرب الفلسطينيين (٩,٦ ٪) يليها العراقيون (٨,٥ ٪) ثم المصريون (٦,٢ ٪) واللبنانيون (٥,٠ ٪) ، أما من غير العرب فهناك الايرانيون (٧,٥ ٪) ثم الهنود (٢,٤ ٪) والباكستانيون (٢,٢ ٪) . كما أن الامارات العربية الآن تشكل مناطق لاجتذاب أعداد أكبر من تلك النسب السائدة في الكويت ، وذلك نظرا لقلة عدد سكانها .

٤ – النزوح الريفي الحضري ذو الدرجة الواحدة وذو الدرجتين .

في المجتمعات الغربية وحتى في الأقطار العربية التي شهدت التحضر في فترات مبكرة ، لم يكن من غير المألوف ، أن يقصد المهاجر الريفي أقرب مدينة كبيرة ، أو صغيرة ، كذلك لم يكن من غير المألوف أن يهاجر سكان المدن المتوسطة والصغيرة الحجم إلى المدن الكبيرة . ان هذه العملية تعرف بالتحضر ذي الدرجتين : أي أن بعض القرويين يهاجرون إلى المدن الصغيرة ، كما أن بعض سكان المدن الصغيرة يهاجرون إلى العاصمة . ويبدو أن هذا النمط بدأ يتراجع أمام نمط الهجرة ذي الدرجة الواحدة . أي أن الريفيين أخذوا الآن يهاجرون إلى المـدينة الكبيرة مبـاشرة ، وقد باتوا يتجنبون المدينة الصغيرة تماما . ومن ناحية أخرى لا يزال سكان المدن الصغيرة يتوافدون إلى العاصمة كما كانوا قبلا . وهكذا فأن المدينة الكبيرة أخذت في الأونة الأخيرة تستقطب رافدا بشريا كان يسيل تقليديا إلى المدينة الصغيرة والمتوسطة الحجم .

يعزى نمط الهجرة ذي الدرجة الواحدة هذا ، إلى التوزيع غير المتوازن للطاقة والسلع والصناعات والخدمات . فالمدن الكبيرة تحصل على نصيب غير متساو من ذلك كله ، على حساب المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم . فنجد مثلا أن نصف الأطباء في السودان ، يتمزكزون في منطقة الخرطوم التي تضم أقل من ٥ بالمـئة من سكان السودان ، وكذلك بيروت التي تضم أقل من ٣٠ بالمـئة من سكان لبنان تتركز فيها جميع المؤسسات التعليمية العليا في البلاد (أربع جامعات) . كما نجد أيضا ان ٤٠ ٪ من صناعة مصر و ٥٠ ٪ من خطوطها الهاتفية تحتكرها القاهرة وحدها ، والأمثلة من هذا النوع عديدة في جميع الأقطار العربية . ولعل السبب في تجنب المهاجرين المدن المتوسطة والصغيرة الحجـم قد ورد في الميزة الخاصة التالية .

٥ – المدن الرئيسية والسيطرة الحضرية .

تسيطر على التركيب الحضري في العالم العربي ظاهرة « المدن الرئيسية » . وتعني هذه الظاهرة وجود مدينة أو مدينتين كبيرتين جدا في قطر مـا ، تهيمن على المناطق الخلفية وعلى المجتمعات الحضرية الأخرى الأصغر حجما . ويسمى

النمط المضاد لهذا التركيب « بالتوازن الحضري » ويمكن توضيحه وقياسة بـ « قاعدة المرتبة والحجم » . وتعني هذه أيضا تدرجاً في المرتبة عوضا عن تسلسل غير متكافىء بين المراكز الحضرية في القطر الواحد .

واذا طبقنا قاعدة « المرتبة والحجم » على الأقطار العربية ، نجد في معظمها أن المدينة الأولى تفوق المدينة الثانية باعداد سكانية كبيرة وغير متكافئة . وبكلمة أخرى ، لا يوجد في الوطن العربي حتى الآن سوى توازن حضري « شبه ديموقراطي » دقيق .

هذا وقد استخدم في الآونة الأخيرة مقياس آخر للتوزيع الحضريدعي « بدليل الأولوية » أو « دليل المدن الأربعة » . ويقوم هذا الدليل ، على تقسيم سكان أكبر مدينة في البلاد على مجموع سكان المدن الثلاث التالية . ومن الناحية الحسابية ، يجب أن يزيد الحد الأدنى لدليل المدن الأربعة عن ٠,٣٣ ولكن ليس من الضروري أن يكون هناك حد أقصى لذلك . وقد نجد عادة ان دليل المدن الأربعة لا ينقص عن ٠,٥٠ أو يزيد عن ٨,٠٠ الا فيما ندر . ويتبين من الجدول رقم (٧) (والذي استخدمت فيه قاعدة المرتبة والحجم) والجدول رقم (٨) (الذي استخدم فيه دليل المدن الأربعة) ان المشهد الحضري في العالم العربي ، تسيطر عليه في الغالب مدن رئيسية وبالتالي هناك اتجاه نحو ازدياد عدم التكافؤ الحضري . وهكذا ، فان معظم المدن الرئيسية قد نمت بين عـامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ بمعدل أسرع بكثير من معدل نمو المدن الثلاث التالية مجتمعة (الجزائر ومصر والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية) . ولم تحتفظ سوى المغرب وسوريا فقط ، حسب دليل المدن الأربعة ، بتوزيع حضري أكثر توازنا .

الفصل الثاني – نظرة على المشكلات الحضرية

نشأت « المشكلات » الحضرية في العالم العربي من مصدر رئيسي واحد ، وهو النمو الحضري غير الموجه ، وغير المراقب ، وغير المخطط . فقد تبلغ نسبة التحضر في العالم العربي ، حوالي السبعين بالمـئة عند نهاية القرن الحالي كما قد يبلغ عدد سكان مدنه الكبرى ، إلى ضعفي أو ثلاثة أضعاف العدد الحالي أيضا ، بحيث ان سكان بعض المدن سوف يتجاوز العشرة ملايين . لقد احتـاج الغرب إلى حوالي ١٥٠ سنة لبلوغ ذلك في حين أن العالم العربي سوف يبلغه في مدى ٥٠ سنة فقط . ومما يدعو للدهشة بنفس الوقت ، هو عجز العالم العربي الفادح عن معالجة ثورته الحضرية الراهنة ، فهناك تفاوت شاسع بين معدلات التغير في واقعنا الديموغرافي المادي من ناحية ، وبين مهاراتنا التنظيمية من ناحية أخرى ، الامر الذي قد يؤدي إلى أزمة متعددة الوجوه ، لكل وجه من وجوهها مجموعة كبيرة من المشكلات ، يصل بعضها إلى نقطة الانفجار ، وقد نستطيع تصنيف هذه المشكلات تحت ثلاث فئات : العوائق الا قتصادية – والضغط المتزايد على الخدمات – وانحلال العلا قات الاجتماعية .

أ – العوائق الاقتصادية الكبيرة

هناك اعتقاد شائع بان التحضر والتنمية الاقتصادية مترابطان ترابطا وثيقا . وهذا الترابط كثيرا ما يعبّر عنه باحدى ثلاث طرق ، بحيث يكون التحضر ، اما المتغير المستقل أو التابع أو المشترك .

لنأخذ عينة من نوع المقترحات (أو الافتراضات) التي تعتبر عملية التحضر كمتغير مستقل ، وتعتبر التمدن أو التنمية الاقتصادية كعامل تابع فتجد :

١ – ان تزايد عدد سكان المدن ، يشجع أصحاب الأموال ، على استثمار أموالهم في الخدمات والتجارة والصناعة لتلبية احتياجات المدن التي يتزايد عدد سكانها .

٢ – ان الاقتصاد الحضري يجتذب المزيد من السكان الباحثين عن فرص العمل ، من المناطق المحيطة بالمدن .

٣ – ان الزيادة الاضافية في أعداد السكان ، تشجع على المزيد من الاستثمار ، وبالتالي على المزيد من التوسع الاقتصادي .

٤ – ان الكثافة السكانية العالية في المدن ، تخلق لدى الفرد الحافز على الاقتصاد في المكان والزمان .

٥ – ان ارتفاع درجة الكثافة ، وتغاير العناصر السكانية في المدينة ، يحفز الفرد إلى التفاعل مع أناس يختلفون اختلافا ظاهرياً عن أولئك الذين اعتاد عليهم في القرية .

٦ – ان التفاعل مع أناس متباينين يطبع الفرد على صور متنوعة من أنماط الحياة .

٧ – ان معرفة أنماط حياة الآخرين ، والذين على الفرد أن يتعامل معهم ، يزيد من استعداده للتسامح .

٨ – ان معرفة أنماط حياة الآخرين والتسامح تجاهها ، يتيح امكانية الاندماج الاجتماعي والتوافق والتجديد (أي التغيير الاجتماعي) .

والآن لنأخذ عينة من المقترحات التي تعتبر التنمية الاقتصادية متغيرا مستقلا والتحضر متغيّرا تابعا . ان الميل هنا هو لمساواة التنمية الاقتصادية بالتصنيع وبالتقدم التكنولوجي .

١ – أن التكنولوجية الحديثة القائمة على العلوم الحديثة تجعل من الممكن احداث انقلاب في الزراعة عن طريق مكننتها .

٢ – ان الثورة الزراعية تؤدي إلى زيادة الانتاجية وكفايتها ، أي إلى فائض في الأغذية يستطيع أن يلبي احتياجات عدد أكبر من السكان الحضريين . وبتعبير آخر فان التكنولوجية الزراعية تشكل الشرط الضروري للنمو الحضري .

٣ – مع مكننة الزراعة تتضاءل الحاجة إلى تكثيف العمال الزراعيين بصورة مطّردة ، الأمر الذي يؤدي إلى حصول فائض في العمال الريفيين .

٤ – يضبط هذا الفائض من اليد العاملة الهجرة الداخلية إلى المدن ، حيث تستخدم الارض لا كمورد للانتاج فقط ، بل مصدراً لانواع مختلفة .

٥ – بالتكنولوجيا وعروض القوى العاملة والغذاء تتوفر للصناعة الشروط الكافية للنمو ، الأمر الذي يخلق مزيدا من فرص العمل ومزيدا من التقدم التكنولوجي .

٦ – ان هذه الفرص من العمل ، يمكن أن تدعم الزراعة مما يرفع من درجة مكننتها ، ويخلق المزيد من الفائض فيها . وهو الفائض الذي ينزح إلى المدينة ... وهكذا دواليك .

ولقد اعتبر هذان المتغيّران مستقلان ، ذلك باعتبار ان التحضر في بعض المجتمعات كان العملية التي أطلقت التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بادىء الأمر ، بينما حدث العكس في مجتمعات أخرى . وفي الحالات التي تخرج عن هذا وذاك ، نجد أن الخط غير واضح لمعرفة أيهما أطلق الآخر . وفي العالم العربي نستطيع بسهولة أن نشير إلى أمثلة من هذين النوعين . الا أن الحقيقة تبقى ، وهي انه بغض النظر عن أي من العمليتين بدأت أولا فان العلاقة المتبادلة بين النوعين قائمة في كل مكان .

بالرغم من أن التحليلات السابقة قد تكون صحيحة منطقيا، الا انه . لا بدّ من اختبار صحتها بالنسبة للعالم الثالث . فما ثبتت صحته حسب خبرة الغرب ، قد لا يكون بالضرورة صحيحاً في العالم العربي . والواقع أن هناك ما يبرر القول أنه في بلد كمصر ، ولبنان ، والعراق ، وسوريا ، والاردن حيث بلغت نسبة التحضر في جميع تلك البلدان أكثر من ٤٠ بالمئة – لا يبدو ان العلاقة الخطية الايجابية قائمة . وفي منطقة الخليج من الناحية الأخرى ، حيث التنمية الاقتصادية كانت دافعاً مباشراً للتحضر السريع ، فان العلاقة ثابتة بالطبع . كما ينطبق ذلك أيضا على بدء عملية التحضر في منطقة قنال السويس في أوائل هذا القرن . وعليه فان ما نقصده ، هو أن العلاقة بين التحضر والتنمية الاقتصادية ليست بسيطة ، أو مستقيمة .

والتّحضّر المفرط . كالاكتظاظ السكاني المفرط ، سمي كذلك لانه لا يكون مصحوبا على الأقل ، بمعدل مساو من التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فاذا بلغت نسبة النمو السكاني ٣ بالمـئة في السنة مثلا ، كان من الواجب أن ينمو الانتاج القومي الاجمالي ، بمعدّل مشابه ، وذلك لمجرد الحفاظ على مستوى المعيشة من التدهور ، فاذا كان هذا المعدّل منخفضا كما هو الحال في معظم الأقطار العربية ، فلا بدّ للانتاج القومي الاجمالي من أن ينمو بمعدّل أسرع لتحسين الظروف المعيشية . وهكذا اذا مـا أريد مضاعفة الانتاج القومي الاجمالي للفرد كل عشر سنوات لا بد وأن يكون معدّل النمو الاقتصادي حوالي ٩ بالمـئة في السنة .

١ – وفي معظم البلدان العربية (وبالفعل ، في جميعها ما عدا البلدان الغنية بالبترول) نجد أن التحضّر ، قد فاق كل من النمو السكاني والنمو الاقتصادي على السواء . ففي مصر والأردن والعراق وتونس والمغرب مثلا ، لم يزد معدل النمو الاقتصادي في الستينات عن ٦ بالمـئة سنوياً ، ومع ذلك بلغ متوسط معدل التحضر في بعض من هذه البلدان مـا بين ٦ و ٧ بالمـئة في السنة .

٢ – ان التصنيع يعد مظهراً رئيسيا للتنمية الاقتصادية ، ومع ذلك ، نجد أن معدلات التحضر قد فاقت معدل التصنيع في كثير من البلدان الغربية . لقد كان التصنيع في الغرب هو العامل الهام الذي رافق التحضر ، أو كان الدافع له . فبين عـامي ١٨٥٦ و ١٨٩٠ كان سكان الحضر في فرنسا والسويد وسويسرا ، يشكّلون ما بين ١١ و ١٣ بالمـئة من سكان كل منهما . وقد كانت تلك فترة الانطلاق الاقتصادي لتلك الدول . كما ان نسبة القوى العاملة في الصناعة فيهما كانت حوالي ٢٩ و ٢٢ و ٤٥ بالمـئة على التوالي . فاذا قارنا هذا الوضع مع مصر والعراق والمغرب وتونس في السبعينات ، نجد أن نسبة سكان الحضر في هذه البلدان الأربعة قد بلغت ٤٥ و ٤٣ و ٣٥ و ٤٣ بالمـئة على التوالي . في حين أن نسبة القوى العاملة في الصناعة فيها لم تتجاوز ١٨ و ١٠ و ١٣ بالمـئة . وبتعبير آخر ، بينما كان التصنيع في البلدان الاوروبية متفوقا على التحضر بنسبة تتراوح مـا بين ٢٠ و ٣٠ بالمـئة ، كان العكس تماماً بالنسبة للبلدان العربية وذلك بعد قرن من الزمن .

٣ – يتحتم على معظم البلدان العربية (وعـلى الأخص تلك التي يبلغ نسبة سكان الحضر فيها ٣٠ بالمـئة أو أكثر) أن تنفق أكثر على سكان مدنها الكبرى وذلك من أجل الحفاظ على الأوضاع من التدهور (ناهيك عن تحسينها) . وعليها أيضا أن تضيف أكثر إلى « أجهزتها » الحضرية – كالمساكن والمدارس والمستشفيات والطرق والمرافق العامة الأخرى . هذا ، ويقدر أن حصة الفرد من الانتاج القومي الاجمالي في المدن تزيد عن نظيرتها في الريف ، بمقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف في معظم الدول العربية ، ومع ذلك فان حصة الفرد من النفقات العامة في المناطق الحضرية ، تزيد عن نظيرتها في المناطق الريفية بمقدار أربعة إلى ستة أضعاف . وبكلمة أخرى ، فان سكان الحضر يستهلكون نسبيا ضعفي مـا يساهمون به في الانتاج القومي الاجمالي . ويعود بعض من هذا التفاوت النسبي في حصة المدن العربية ، إلى محاباة

صانعي السياسة للمناطق الحضرية . ولكنه قد يعود أيضا ، إلى الطبيعة البيئية الايكولوجية للمدن العربية . ذلك أن هذه المدن قديمة وغير صناعية الطابع ، في هيكلها وتنظيمها ، ومعظمها لا يصلح لتكنولوجية العصر الحديث ، ولا للاعداد الضخمة من السكان المزدحمين فيها .

٤ – والنقطة الأخيرة المذكورة ، هي أن العدد الضخم من السكان ، يحتاج إلى بعض الايضاح . ان معدل النمو الحضري في العالم العربي (من الزيادة الطبيعية ومن الهجرة الريفية) يبلغ ضعف المتاح من فرص العمل الجديدة . ومع ذلك ، فان مجرد وجود عدد اضافي من السكان في المدينة ، فان ذلك يتطلب تخصيص حد أدنى من النفقات الجارية للخدمات العامة . أما الفائض في القوى العاملة ، فيبقى اما في حالة بطالة ، أو عمالة ناقصة ، أو تتراكم في « بوروقراطيات » حكومية . فاذا بقي في حالة بطالة ، فان الاضطراب الاجتماعي والسياسي سيهدد المجتمع بأكمله ، واذا حشر في وظائف حكومية ، فمن المحتمل أن يغرق الادارة البيروقراطية التي هي أصلا متضخمة ونصف مشلولة .

٥ – هناك حلقة اقتصادية مفرغة أخرى ، تتعلق بتدفق الريفيين المطرد إلى المدن الكبيرة . فهناك بلدان كالعراق والسودان ، كثيراً ما توصف بانها قليلة الكثافة السكانية ، وأن ثروتها الزراعية بعيدة عن أن تكون مستغلّة استغلالا كاملا . وذلك على النقيض من مصر حيث لا يوجد في تلك البلدان ضغط على الأراضي الزراعية ، بل هناك اهمال للمناطق الريفية ، مما يدفع السكان غالباً للهجرة إلى المدينة ، الأمر الذي يعرقل تنمية القطاع الزراعي .

٦ – ان عجز المدن الكبيرة عن استيعاب المهاجرين الجدد في الأعمال الانتاجية الحديثة ، يخلق حالة ترييف للمدن . ويعود السبب في قيام هذا الوضع ، إلى الحجم والسرعة التي يتدفق فيها المهاجرون الريفيون الجدد إلى المدينة . فلو كان تدفقهم أصغر حجما ، وأبطأ سرعة ، لامكن استيعاب النازحين الريفيين منهم بسهولة في الأعمال الاقتصادية الحديثة ، ولشملهم نمط الحياة في المدينة . غير أن ما يزيد في تفاقم الوضع هو أن الهجرة ليست موجهة بصورة متساوية أو متناسبة إلى المراكز الحضرية الكثيرة في البلاد . وعوضا عن ذلك ، يذهب معظم المهاجرون إلى أكبر مدينة أو إلى المدينة الثانية في البلاد ، الأمر الذي يحدث الحالة التي أشرنا اليها سابقا وهي حالة « المدينة الرئيسية » .

هذا ، وتسيطر هذه المدن الرئيسية على المسرح الحضري في العالم العربي ، في حين أن حجمها ومعدل نموها لا يتناسبان مطلقا مع التجمعات الحضرية الأخرى ، في كل قطر . وتظهر الجداول رقم (٤) ورقم (٥) ورقم (٦) مدى هذه السيطرة . كما يظهر جدول قاعدة « المرتبة والحجم » وجدول « دليل المدن الأربع » أيضا ما يمكن وصفه بـ « الوزن الرائد » في كل من المدن الرئيسية . وهذا الوزن الزائد يعتبره بعض العلماء والاجتماعيين نموا « طفيليا » أو « سرطانيا » . ومعنى ذلك ، ان تميل المدن الرئيسية إلى اعاقة التنمية الاقتصادية في البلاد بوجه عام .

٧ – وباستثناء بلدان الخليج ، والتي لا تنطبق عليها معظم هذه الملاحظات ، فان النمو الحضري السريع يؤدي إلى توسع حضري سريع . وبما أن معظم المدن العربية تقع في قلب المناطق الخصبة (كما هو الحال في مصر والعراق والجزائر والمغرب والسودان مثلا) ، فان التوسع والزحف الحضري ، يلتهم الأراضي الزراعية . وفي منطقة جافة كمنطقتنا ، تعتبر هذه الأراضي بالغة القيمة اقتصاديا ، وعلى الأخص لمواجهة ما نعانيه من نمو سكاني متفجر .

٨ – وإلى جانب الفجوة الكبيرة بين المدن والقرى في معظم الأقطار العربية ، هناك عائق آخر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة . وهو بأبسط تعبير ، هروب أكثر الأشخاص موهبة وأكثرهم علما وأكثرهم طموحا من المجتمعات الصغيرة إلى المدن الكبيرة . وبما أن الفرص التي تتلاءم مع هذه المواهب وهذا العلم وهذا الطموح ، لا تتاح ولا ينتظر أن

تتاح لهم في قراهم أو مدنهم الصغيرة ، فانهم يغادرونها إلى المدينة الكبيرة . ومع انه قد سبقت الاشارة إلى التحضر ذي الدرجة الواحدة مقابل التحضر ذي الدرجتين ، الا ان الأمر الهام هنا من وجهة نظر التنمية ، هو أن نزوح الأدمغة الداخلي هذا يجعل الخطط المستقبلية لتنمية المناطق الريفية أكثر صعوبة ، اذ سيؤدي إلى وجود نقص في العناصر الديناميكية والقيادات المحلية . ولا تختلف هذه الظاهرة عن ظاهرة نزوح الأدمغة العالمي العالي المستوى من البلدان المتخلفة إلى البلدان المتقدمة .

وخلاصة القول ، ان التحضر السريع يواجه معظم البلدان العربية بمشكلات وقيود ضخمة . انه قوة سريعة الاندفاع ، ولكن دون توجيه ، من شأن تلك القوة أن تعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بل وأكثر من ذلك ، يمكن أن تبطىء عملية « اللحاق » بالدول المتقدمـة .

ب – الضغط المتصاعد على الخدمات

ان المدن العربية السريعة النمو ، بخلاف نظيرتها في الغرب ، ليست نتاج مجتمع زراعي أو صناعي عالي الكفاية . بل تتسم بانتاجية ريفية منخفضة عادة ، وصناعية تحويلية متطورة جزئيا ، ومستويات من التعليم والمهارات والصحة والرعاية الاجتماعية غير كافية إلى حد بعيد . بالاضافة لذلك ، فان المدن العربية لا تؤمن ما يكفي من رؤوس الأموال والمداخيل ، التي تدعو الحاجة اليها لتحسين خدماتها الخاصة ، ومرافقها العامة ، كما أن مجتمعها الأصلي ليس منتجا بمـا فيه الكفاية لتأمين فوائض تكفي لتلبية هذه الاحتياجات . ان النتيجة المحتومة لكل ذلك ضغطا متصاعدا على جهاز الخدمات الراهن .

ان اوضح الأمثلة لذلك ، مـا يعانيه مجال الاسكان ، فاذا كانت اسقاطاتنا لحجم التحضر في المستقبل صحيحة ، فان هذا يعني انه يترتب على العالم العربي ، أن يبني (خلال السنوات الست والعشرين القادمة) من المساكن عددا أكثر مما بناه خلال تاريخه الطويل ، بما في ذلك المساكن الموجودة الآن . ان هذا التحدي الكبير مذهل حقا . ولكن كيف نواجه الآن التحدي الأقل منه كثيرا ، ذاك الذي تفرضه علينا الظروف الحالية ؟ !

والجواب على هذا يكمن في أننا لا نواجه هذا التحدي جيدا ، حيث يقدر ان مـا بين ٣٠ و ٥٠ بالمـئة من السكان في معظم العواصم العربية ، يعيشون الآن في أحياء فقيرة ، قذرة ، أو في مساكن خربة . فاذا أخذت مدينة بيروت كنموذج لمعظم المدن الكبيرة في المنطقة . فنجد انه بالاستناد إلى الإحصاءات الرسمية يمكن تصنيف ٣٠ بالمـئة من مساكنها على أنها مساكن فقيرة قذرة تأوي حوالي ٤٠ بالمـئة من مجموع سكانها . وقبل عشرين سنة أظهرت دراسة (أعدها مستر تشرشل) النسبة ذاتها لهذا النوع من المساكن الخربة ، الا ان نسبة سكانها كانت أقل ممـا هي عليه الآن . كما أظهرت الدراسة المذكورة أيضا ان ١٠ بالمـئة من جميع الوحدات السكنية لم تشتمل على منافع صحية ، و ٢٠ بالمـئة لم تشتمل على وسائل تدفئة من أي نوع . وبعد ذلك بعشرين سنة أصبحت هاتان النسبتان ١١ و ٣٥ على التوالي . كما ونجد أن الوضع الاسكاني لا يميل إلى التحسن بل على العكس فانه في كثير من النواحي آخذ في التدهور . فالمناطق الفقيرة المتاخمة لبيروت شمالا وجنوبا ، تزداد كثافة ، حيث بلغ متوسط عدد السكان في بعضها ٣٣,٠٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد (يبلغ متوسط الكثافة السكانية في محافظة جبل لبنان ، أي بيروت الكبرى ، ٥٠٠) ورغم ذلك كله قد تكون بيروت في وضع أفضل من غيرها من العواصم العربية . ففي القاهرة تأوي الأحياء الفقيرة حوالي ٤٥ بالمـئة من السكان ، كما أن الكثافة السكانية في بعض الأقسام (باب الشعرية مثلا) عالية جدا تصل الى مليون نسمة للكيلومتر المربع الواحد .

ان توسع طبقة ذوي الدخل المتوسط في المدن العربية الكبيرة ، يكاد لا يوازي عدد المهاجرين الذين هم غالبا من ذوي

الدخل المنخفض ، كما أن فئة ذوي الدخل المتوسط ، من موظفي الحكومة والشركات أكثر « بلاغة » وفعالية في المطالبة بمساكن أفضل وأحدث . الا أن مقابل كل عمارة مؤلفة من شقق يسكنها ذو الدخل المتوسط أو ناطحة سحاب تستعمل كمكاتب ، قد يبنى مـا بين عشية وضحاها الآف من العشش ، التي تقطن في كل غرفة منها خمسة أو ستة أشخاص غير متعلمين ، يعانون من الجوع والمرض والعوز ، والذين ليس لديهم أي فرصة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي . ولقد أظهرت دراسة قامت بها مؤسسة فورد « أن نسبة المساكن المرتجلة إلى الوحدات السكنية التي بنيت خلال السنوات العشرين الماضية قد ازدادت عشرة أضعاف » .

ان هذا الضغط المتزايد على المساكن ، والتجاوب الحكومي معه ، يشكل احدى الحلقات الكثيرة المفزعة لظاهرة التحضر في العالم العربي . ورغم أن الأوضاع المرئية تضطر الحكومة إلى اتخاذ اجراء ما ، غير ان هـذا الاجـراء لا يتـم اتخاذه إلا حين تتأزم المشكلات أكثر ، وذلك اما لان الحكومة لم تقم بما يكفي بعد لاحياء الآمال ، واما لأن المزيد من المهاجرين قد تدفقوا من الأرياف واحتلوا الأكواخ التي أخليت منذ برهة وجيزة . وتدور الحلقة من جديد مرة بعد مرة . وفي غضون ذلك ، تكون نتيجة التجاوب الحكومي تحويل للاعتمادات الضئيلة المتوفرة لتحسين ظروف الاسكان في المدن الصغيرة والمناطق الريفية عن مجراها . وهكذا تتأزم المشكلة في هذه المدن والمناطق ، وبدورها تؤدي إلى النزوح عنها إلى المدينة الكبيرة . ان هذه الحلقة المفرغة قد حدت ببعض الباحثين إلى الاستنتاج بان « مشكلة الاسكان في المناطق الحضرية في البلدان الأقل تطورا لا حلّ لها » . ومع أننا لا نوافق على هذا القول العفوي والمبني على الاستدلال ، غير أنه ليس بعيداً مع ذلك عن الحقيقة !

وما ينطبق على الوضع الاسكاني في المدن العربية ، ينطبق أيضا على الخدمات الأخرى ، كالنقل والصحة والتعليم .

لقد أدى الامتداد المتزايد للمدن العربية إلى نشوء شبكات نقل غريبة الشكل ، كثيرة الضوضاء ، مزدحمة ازدحاما شديدا ، حتى أن أقل الزائرين ملاحظة للقاهرة أو عمّان أو بيروت ، لا يمكن إلاّ أن يكتشف الأبعاد المخيفة لمشكلة النقل . فعندما تقوم سيارة أو أوتوبيس في القاهرة بنقل ثلاثة أضعاف حمولتها العادية ، وعندما يزيد عدد السيارات في بيروت بمقدار ثلاثة أضعاف في عشر سنوات دون أن يكون هناك توسع يذكر في شوارعها الرئيسية ، فلن يصعب على القارىء تلمس أبعاد المشكلة .

أما الضغوط المتصاعدة على المؤسسات الخاصة بالخدمة ، فتعني تدهورا في النوعية ونقصا في الكمية ، التي يحصل عليها الفرد . بيد أن الغريب في الأمر هو أن هذا التدهور لا يثني المهاجرين الجدد عن عزمهم على الانتقال إلى المدينة . وهذا يمكن توضيحه بسهولة .

ان الخدمات المتدنية في المدن الكبيرة ، ما تزال « أفضل » بشكل واضح مما يوفره الريف أو المدن الصغيرة ، كما أن المهاجر النموذجي لا يقيّم الخدمات على أساس مستوى مطلق أو دولي ، بل بالمقارنة مع مـا تركه وراءه . وبهذا المعنى يعتبر هذا المهاجر وإلى حدّ مـا « عقلانيا » جدا في قراره بالهجرة إلى المدينة الكبيرة .

ج – انهيار العلاقات الاجتماعية

تتميز المدن العربية بثلاثة أنواع من السكان : الحضريون العصريون ، الحضريون التقليديون ، والحضريون الريفيون وقد وصفت الاستاذة « جانيت أبو لغد » والاستاذ « جون غوليك » وآخرين ، قاموا بتحليل هذا الثالوث وتأثيره في المدن

العربية الكبيرة . بانه قد تختلف نسبة كل نوع بين مدينة وأخرى غير أن الحضريون التقليديون والحضريون الريفيون يشكلون ، على ما يبدو ، السواد الأعظم من السكان في معظم المدن العربية .

أما الحضريون العصريون ، فهم أولئك الذين يعملون بربح جيد في القطاع الاقتصادي الحديث من المدينة . انهم متعلمون ، ويعيشون حياة لا تختلف كثيرا من حيث نمطها ، عن نظرائهم في العواصم العالميـة . وتتميز عقليتهم ونظرتهم بما سمّاه (ل. ويرث) بـ « الحضرية » أي العالمية والعقلانية ، ومرعاة للنظام ، وتقبل كل ما هو جديد والنظرة العلمية . وهم الذين ينطبق عليهم عبارتي المتحضرون والمتمدنون . إن المفهوم التصوري للمدينة العصرية ، يفترض أن يستعمل معظم الناس « الحضرية » كطراز للحياة ، وبما أن الصفات المشار اليها أعلاه ، تعد عنصراً فعّالا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فقد درجت العادة أن يعزى ارتفاع مستوى التحضر في بلد ما ، إلى ارتفاع مساو « للتمدن » الاجمالي فيـه ، وبتعبير آخر ، فان الاعتقاد بان المدينة تصقل الريفيين الجدد بصورة دراماتيكية ، وتحولهم إلى أناس « عصريين » . وأما الحضريون التقليديون ، فهم أولئك الذين كانوا من سكان المدينة الأصليين ، ولكنهم ظلّوا تقليديين في طراز حياتهم حتى الوقت الحاضر . انهم يمارسون عادة الأعمال الحضرية « مـا قبل الصناعية » ، أي يعملون كحرفيين أو بائعين أو تجار.. الخ . كما أن نمط حياتهم لا يشبه « الحضرية » التي وصفها « ويرث » وعليه فانهم لا يعتبرون بصورة مباشرة عنصرا فعالا في عملية تمدين المجتمع .

وأما الحضريون الريفيون ، أو القرويون الحضريون ، فهم المهاجرون الجدد من الأرياف الذين يحتفظون إلى حد كبير بطراز حياتهم الريفية . ومع أنهم قد يقومون بأعمال منتجة ، أو غير منتجة في المدينة ، الا أنهم لا يندمجون بسهولة ، أو لا يندمجون مطلقا ، في حياة المدينة ، كما أن حشدهم أو تمركزهم في مجموعات متجانسة ، أو مناطق يحتلونها ، أو مناطق فقيرة في المدينة ، أو حولها يساعدهم على الاحتفاظ بـ « ريفيتهم » .

وبما أن أغلبية سكان المدينة العربية ، هم من التقليديين أو الريفيين ، فانه بدلا من أن « تعصّرهم » المدينة فانها تتأثر بطابعهم التقليدي او الريفي . ان بعض الباحثين في موضوع التمدن يجدون هذا الوضع محزناً باعتبـار انه يعيق التنميه الاجتماعية والاقتصادية ، وآخرون ومنهم الرومنطقيون وبعض المفكرين الانترويولوجيون يجدونه صحيحاً للمهاجرين الجدد ، باعتبار ان التجمع الكثيف لأناس متشابهين ، ينتمون عادة إلى القرية ، أو المنطقة ذاتها الريفية ، يحمي المهاجـر الجديد من صدمات المدينة الكبيرة ، وبيئتها الفاترة وغير الودية ويساعد على المحافظة على التقاليد الاجتماعية والثقافية التي تعتبر خلافا لما تقدم في طريقها إلى الزوال .

ويبدو أن أشكال عدم الانتظام الاجتماعي في المدن العربية تختلف ، بطرق متطابـقة ، باختلاف أنواع السكـان الموصوفين أعلاه .

ان الآفات الاجتماعية السائدة لا تختلف فيما بين الحضريين العصريين ، عن تلك السائدة في المراكز الحضرية في الغرب ، وأكثر هذه الآفات شيوعا الجرائم التي يقترفها أصحاب الياقات البيضاء ، والبطالة أو العمالة الناقصة العالية المستوى ، وارتفاع نسبة حوادث الطرق وحوادث الاختلال العقلي ، والمنازعات الجنسية ، كما ان اختلاف القيم وطرق التكيف المرتبكة واسعة الانتشار بين الحضريين العصريين . ان هؤلاء « العصريون » لم ينسو بعضاً من تقاليدهم العميقة الجذور في قلوبهم ، كما لا يعني عدم وجود ضغوط تلزمهم بأن يكونوا « حريصين » في الأمور المتعلقة بالقرابة والدين والعصبية وما شابه .

أما الحضريون الريفيون ، فانهم رغم ما يتمتعون به ، ليسوا بلا مشاكل ، فانتظارهم الطويل للحصول على عمـل يرتزقون منه ، قد يدفعهم إلى ارتكاب جرائم صغيرة . وبما أن كثيرين منهم يأتون إلى المدينة كغرباء ، أو يتركون زوجاتهم

في القرية ، فان ذلك يخلق توترا في نفوسهم ، ويؤدي إلى الانحراف الجنسي . وفي بعض الأحيان تكون نسبة الجنس بين بعض فئات المهاجرين غير مألوفة بحيث تبلغ أربعة ذكور لكل أنثى . وفي بيروت تبلغ هذه النسبة ١١٢ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى . ان اختلال التوازن على هذا الشكل يؤدي إلى الدعارة والجرائم الجنسية وجرائم الشرف .

أما الحضريون التقليديون ، فقد يكونون أكثر الفئات خلوا من المشكلات . فمحيطهم يكون عادة متكاملا ومستقرا إلى حد بعيد ، كما أن قيمهم وأنماط سلوكهم وتطلعاتهم محددة جيدا ، الأمر الذي تجنّب أفراد هذه الفئة كثيرا من الاضطرابات الشخصية ، (التي تكتف الفئة الأولى » ومشكلات البقاء أو التكييف ، (التي تزعج الحضريين الريفيين) .

وفي بعض المدن العربية تتخذ المواقع التي يحتلها المهاجرون ، والتي أشير اليها أيضا ، صفة الانغلاق . أي أنه إلى جانب الفقر ، والظروف الصحية السيئة ، والازدحام تتكون مجموعات من المهاجرين الذين ينتمون إلى فئة قومية ، أو عرقية ، أو لغوية ، تختلف عن معظم السكان الذين يعيشون في المدينة الأصلية ، ومن الأمثلة على ذلك ، بيروت والكويت . حيث ، عدا مخيمات اللاجئين الفلسطينيين توجد في ضواحي بيروت هناك عدة مواقع من العشش والأكواخ كالكرنتينا (٩٩ بالمـئة منها من السكان الأكراد) وبرج حمود (٦٨ بالمـئة من الأرمن) . كما يوجد بجوار مدينة الكويت ، مدن العمال وهي مجموعات متجانسة من العراقيين ، والسعوديين ، والفلسطينيين والسوريين والمصريين والهنود والباكستانيين . وعندما تلتقي النزعة العرقية والفقر في مناطق حضرية شديدة الكثافة يصبح الوضع قابلا للانفجار .

الفصل الثالث – نحو استراتيجية حضرية

أ – مستلزمات العمل

أشرنا مرة بعد أخرى ، إلى أن معدلات النمو السكاني والنمو الحضري في العالم الحضري مرتفعة إلى درجة مذهلة ، ومع ذلك ليس لدينا سياسة واضحة ، ناهيك عن استراتيجية فعّالة ، لمعالجة هذا الوضع المتفجر . كما ليس هناك من خبرتنا السابقة أو ذاكرتنا الجماعية ، مـا يساعد على مواجهة الأزمة الحضرية الجسيمة .

وفي بحثنا عن استراتيجية حضرية ، يجب أن نزيل من أذهاننا بعض القيم وأنماط التفكير والحكم التقليدية ، وأن نستعيض عنها بتخيّلات ورؤيا جديدة تتفق مع التحديات الكبيرة التي تنتظرنا .

١ – ماذا يجب أن نزيل من أذهاننا ؟

– لقد ورثنا عن الاقتصاد السياسي للقرن التاسع عشر تركة لا تزال تسيطر على التخطيط الاجتماعي والاقتصادي في العالم العربي ، وهي تتعلق بموقع الصناعات والمشروعات الاقتصادية . فالمصانع الكبيرة كانت تقوم حيث توجد تجمّعات سكانية وحيث تتوفّر فيها اليد العاملة والأسواق . كما كانت تقع مصانع صب الفولاذ أقرب إلى المكان الذي تستخرج منها (أو يستورد اليه) الفحم وهكذا ،لا توجد الآن ضرورة شديدة لا نتهاج هذا الا تجاه . فقد اتاحت تكنولوجية النقل الحديثة أكثر من خيار وبديل . كما أن اليد العاملة موجودة بوفرة ويمكن تدريبها حيثما تكون . لذا فان الدراسات القصيرة المدى ، والتي كثيرا ما تتسم بقصر النظر لاستقصاء الموقع الملائم لاقامة صناعة جديدة لا تعتبر رديئة من الناحية الاقتصادية فقط ، بل خطرة من الناحية الاجتماعية ، لذا لا بدّ من الاقلاع عنها .

- لقد كانت أنماط الاستيطان الاجمالية في العالم العربي متركزة عبر التاريخ – اذا اقتصرت بصورة رئيسية على أودية الأنهار الكبرى والمناطق الساحلية – ورغم أن القسم الأكبر من الأرض العربية يتكون من أراض صحراوية . معظمها غير مأهول ، الا ان هذه الحقيقة التاريخية يجب أن لا تعتبر أمرا لا مفر منه ، فالمساحات الخضراء والواحات ، لا تستطيع أن تقبل سكانا متزايدي العدد إلى الأبد ، لذلك علينا أن ننظر في الزحف إلى ما وراءها .
- لقد ثبت ان اتباع الطريقة القطاعية المجزّأة في معالجة المشكلات الحضرية ، يؤدي إلى كارثة . وبيّنا في أكثر من من مكان في هذه الدراسة ، كيف أن طريقة كهذه تضعنا في حلقات مفرغة من شتى الأنواع . فمشروعات الاسكان كثيرا ما تنفّذ دون أي تنسيق مع مشروعات النقل ، وكذلك مع المشروعات الصناعية والصحية والتعليمية والانمائية . وجميع هذه المشروعات لا يجري تنسيقها أيضا مع المدن الأخرى ، أو في المجتمع ككل ، ناهيك عن تنسيقها مع البلدان العربية المجاورة . والطريقة المذكورة نادرا مـا تعالج المشكلات معالجة جذرية ، بل تحاول ايجاد حلول آنية لها ، وحتى في ذلك فانها أثبتت عدم فعالبتها . واذا ما أردنا أن نكون أسخياء في وصف هذه الطريقة يمكن أن نسميها « قدرية العصر الحديث » وعلينا محاولة نبذها .

٢ – بماذا يجب أن نستعيض عنه ؟

- لا بدّ من وجود استراتيجته حضرية تلك التي لا تستسلم للعرف والعادة ، ولا تخضع للتقاليد أو للأمور « المسلّم بها » فمشكلاتنـا من نـواح عديـدة فريـدة في نوعها ، فلا ينبغي فقط أن نعالجها معالجة سطحية ، بل أن نتغلب عليها تماما . ووراء التصور الخلّاق يكمن دائما التفكير الثوري ، حيث لا بدّ للاستراتيجية الحضرية التي نحتاج اليها من أن تكون ثورية . وهذا لا يعني أنها ستقفز فوق الحقيقة والواقع ، بل انها ستزيل الشوائب من الواقع الحاضر ، وتكيّفه لكي تخلق واقعا أجد منه . والمعالجة الثورية تولّد استراتيجية ثورية ، وهذه الأخيرة تولّد خططا جريئة ، فيجب أن نبقي في أذهاننا المبادىء التالية :

،،– لا يمكن من الناحية الديموغرافية كبح النمو الحضري الزائد ، دون كبح للنمو السكاني العام في البلدان العربية المعنية ، وفي المنطقة ككل . ولكي ننجح في كبح النمو الاول يجب أن ننجح في كبح النمو الثاني .

- لا يمكن تحقيق رقابة فعّالة على النمو السكاني ، وعلى النمو الحضري ، دون أن تكون هناك سياسة اجتماعية واقتصادية شاملة للبلد المعني وللمنطقة ككل . ان سياسات شاملة كهذه هي التي تقرر ما اذا كان بالامكان ضبط الديناميكيات الديموغرافية والحضرية أم لا من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة .
- يجب أن يكون واضحاً في اذهاننا وأعمالنا ، بانه لا توجد سياسة حضرية سليمة وفعّالة دون وجود سياسة ريفية سليمة وفعّالة . وعند التخطيط للمستقبل لا بدّ لنا من أن نبني مجتمعات يستطيع فيها الـ ٢٥٠ مليون عربي في عـام ٢٠٠٠ ان يعيشوا حياة آمنة ، صحية منتجة ومجزية . ويجب أن تكون نوعية هذه الحياة واحدة ، سواء أكانت هذه المجتمعات في المدن الكبيرة أو في المدن الصغيرة أو في القرى .

ب – دعائم استراتيجية حضرية جديدة

مع ابقاء المستلزمات الآنفة الذكر في الأذهان ، سوف نركز هنا على تطوير استراتيجية حضرية جديدة للعالم العربي .

ان هناك ثلاث دعائم لهذه الاستراتيجية : دعامة علاجية ، ودعامة وقائية ، ودعامة تشجيعية – تصورية . وبما ان هذه الأخيرة غير تقليدية فاننا سنعالجها باسهاب .

١ – الدعامة العلاجية .

يجب توجيه الاهتمام هنا برسم سياسات ترمي إلى تحسين الوضع الحالي . وترمي أولا وقبل كل شيء إلى إبطاء نمو المدن العربية الكبرى ، وثانيا وقف تدهور الأوضاع المادية والاجتماعية لسكانها .

– ابطاء نمو المدن الكبرى.

لن نكون واقعيين اذا أملنا منع نمو المدن الكبيرة تماما . غير أنه من المحتم ابطاء معدل نموها إلى حوالي ٣ بالمئة في السنة بدلا من المعدل المرتفع الحالي الذي يتراوح بين ٤,٥ بالمئة في السنة . ان هذا الابطاء ، ضروري جدا باعتقادنا لجميع البلدان العربية التي يبلغ عدد سكانها الآن ٥٠٠ ألفا أو أكثر ، كما يجب أن تقاس ضرورة تنفيذ هذا التدبير العلاجيه مع زيادة عدد سكان المدينة عن النصف مليون نسمة . ففي القاهرة ، وبغداد ، والاسكندرية والاسكندرية ، والدار البيضاء ، والجزائر ، يعتبر الأمر ملحا للغاية . بينما في بيروت ، ودمشق ، ومدينة الكويت ، يعتبر ضروريا . السؤال الآن كيف يتم هذا التدبير ؟ ان هناك عدة تدابير مباشرة ، وغير مباشرة يمكن تطبيقها . منها التدابير التشريعية والحوافز السلبية ، وعدم تشجيع الهجرة إلى المدن الكبرى ، بل وتشجيع الهجرة المعاكسة منها . وفيما يلي بعض الأمثلة لهذه التدابير : زيادة ضريبة الدخل والشرائب الشخصية ، وضريبة الأملاك في المدن ، عدم السماح لقيام صناعات جديدة في المدن الكبرى ذاتها ، أو ضمن ٣٠ ميلا من نصف قطرها ، كذلك حظر بناء أو توسيع الأحياء الفقيرة في المدينة أو حولها .

ومن الممكن بالطبع أن تجحف هذه التدابير بحق الفقراء من السكان ، كما انها قد تحدث ردود فعل بينهم ، غير أننا « نقترفها » واضعين نصب أعيننا تدبيرين احتياطيين : الاول ، ان تلك الاجراءات هي عبارة عن جزء لا يتجزأ من استراتيجية شاملة ، تأخذ بعين الاعتبار صالح هؤلاء السكان وخيرهم . والتدبير الثاني ، هو أن تكون الناحية الضريبية من هذه التدابير تدريجية وفقا للدخل . كما لا بد أن تكون التدابير الضريبية أيضا ذات فائدة في زيادة ايرادات المدينة التي يمكن استعمالها لتحسين الخدمات العامة دون تحويل اعتمادات ضخمة من الميزانية القومية لهذه الغاية ، كما هو الحال الآن .

وقف تدهور الأوضاع المادية والاجتماعية .

هنا لا بد من وضع السياسة الكفيلة بازالة المناطق الفقيرة وتوزيع سكانها على مختلف أنحاء المدينة ، وذلك بدمجهم في الأحياء الصحية القائمة . وقد دلّت الخبرة على أن بناء مساكن عامة جديدة ، بطريقة مكثّفة لا يجدي ، اذ سرعان ما تتحول تلك المساكن إلى أحياء فقيرة قذرة من جديد ، ومن الناحية الأخرى ، فان توزيع السكان الموسرين من شأنه أن يسهل دمجهم واستيعابهم في الحياة « العصرية » ، وهذا ما يؤدي أيضا إلى توزيع أعدل لخدمات المدينة . وقد تكون في النهاية الاختفاء التدريجي للاحياء السكنية المعزولة عن بقية المجتمع طبقيا أو دينيا . وتصبح المدينة مكوّنة من أحياء أو مناطق متنوعة العناصر تكاد أن تكون عالما صغيرا كاملا يشمل المدينة بأسرها .

ويجب أن تنفذ هذه السياسة على أساس المشاركة بين القطاع العام ، والوكالات الخاصة والفرد المستفيد . وهذا من شأنه أن يخلق مجموعة من المصالح ، ويؤمن التنفيذ بصورة سليمة .

اما فيما يتعلق بالنقل ، فانه يجب أن تعطي شبكات النقل الجماعية أولوية كبيرة ، كما يجب تشجيع استعمال السيارات الخاصة ، وربما يكون ذلك أيضا عن طريق فرض ضرائب اضافية ، ذلك ان هياكل معظم المدن العربية وتصميمها الطبيعي ، ليس غير مناسب فقط ، بل ان عوامل التلوث وارتفاع معدّل حوادث السير واستنزاف العملة الصعبي ، تبرر وقف شراء السيارات الخصوصية واستعمالها بطيش .

كما ويجب الاستعاضة عن المؤسسات الترفيهية الواسعة الانتشار في المدن ، بتوسيع المرافق في المناطق المجاورة كمراكز التسوق ، ووسائل الترفيه ، والحدائق العامة ، والمستشفيات الشعبية ، اذ أن معظم هذه المؤسسات تخلق مشكلات ادارية وتعرقل حركة السير . وفي حالات أخرى لا يستفيد من مؤسسة الخدمة في المدينة إلا المقيمون في جوار تلك المؤسسة مباشرة ، في حين ان غيرهم لا ينتفع منها بسبب بعد المسافة . وهنا أيضا لا بد من نجاح هذه السياسة بصورة أفضل ، عن طريق المشاركة وتلك المشاركة بين مجالس المناطق المجاورة ومركز المدينة مثلاً .

٢ – الدعامة الوقائية

ان هذه الناحية من الاستراتيجية الحضرية الجديدة تتطلب مجموعة من السياسات التي ترمي إلى تطوير المدن الخالية المتوسطة والصغيرة الحجم ، اذ ان هذه السياسات ، إلى جانب كونها الضمان النهائي لنجاح التدابير العلاجية المشار اليها أعلاه ، من شأنها أيضا تحقيق الأهداف التالية :

- اجتذاب بعض السكان من المدينة الكبيرة إلى المدن المتوسطة والصغيرة الحجم .
- استيعاب سيل المهاجرين الريفيينْ للحيلولة دون زيادة متاعب المدينة الكبيرة .
- جعل المدن المتوسطة الحجم مراكز مفعمة بالحياة ، يشع تأثيرها الايجابي على المناطق الخلفية المحيطة بها . ان أفضل وسيلة لايصال الحضرية ، كطراز للحياة إلى قسم أكبر من السكان العرب تتجلى بواسطة تلك المراكز .

كما ينبغي الحذر حين تطبيق هذه الاستراتيجية الوقائية ، اذ لا يمكن ترك المدن المتوسطة الحجم تنمو وتصبح بحجم بغداد أو الدار البيضاء (فضلا عن القاهرة) . فقد أظهرت الدراسات أن المدن تستطيع أن تحقق مستواها المثالي ، من حيث سهولة الادارة ، والتنظيم ، اذ بلغ عدد سكانها مـا بين ٢٥٠ الفا و ٥٠٠ الفا نسمة ، لانه يمكن ان توفر جميع الخدمات الأساسية لهذا الحجم من المدن ، كذلك ان يمكن توفير المرافق العامة والوسائل الترفيهية وحتى الأعمال التخصصية للسكان بادنى تكاليف . وفي حال تجاوز ذلك الحجم فاننا قد نتعرض للازدواجية التي تكون عادة نوعا من الهدر . أما عندما تصل إلى ضعف هذا الحجم (مليون نسمة) يبدأ اختلال التوازن القطاعي في الظهور بدرجات متفاوتة . وهكذا يبدو أن الحجم الذي يتراوح بين ٢٠٠ و ٥٠٠ الف نسمة ليس فقط الحجم « المحكم » ، بل هو أيضا الحجم « الكامل » للمدينة . ونعتقد انه الحجم « المثالي » للمدن العربية التي لم تبلغه حتى الآن . ولكن عند بلوغه لا بد من تحويل الاهتمام في المحافظة المعنية إلى مدن صغيرة أخرى لاستيعاب المهاجرين الريفيين الجدد .

ان تطوير المدن المتوسطة الحجم من شأنه أن يساعد عـلى اعادة توزيع السكان على أساس قاعدة المرتبة والحجم بين المراكز الحضرية ، وأن يعيد أيضا تنظيم تدفق المهاجرين من الريف إلى المدينة الكبرى ، وذلك على درجتين ، أو حتى على ثلاث درجات . والمفهوم المثالي لاستراتيجيتنا الخاصة بهذا الصدد فهو اتجاه ذو طريقين .

كيف لنا أن نحقق التطور الكامل لمدننا المتوسطة الحجم ؟ هنا نستطيع أن نذكر مثالا عن التدابير الممكنة : (١) أن تقام جميع الصناعات الثقيلة ، والمتوسطة ، في جوار المدن المتوسطة الحجم . (٢) تطبيق نظام اللامركزية

في الحكم والادارة ، بالنسبة للمدن المتوسطة الحجم ، بعيدا عن العاصمة . (٣) فتح جامعات جديدة ، أو انشاء فروع للجامعات الحالية في المحافظات . (٤) اعطاء هذه المدن أولويات في برامج التنمية الاجتماعية ، وتطوير المرافق العامة فيها ، (كالاسكان والصحة والنقل) أو على الأقل أن تكون حصتها الفردية من الميزانية العامة ، مساوية لحصة الفرد من الرأسمال القومي .

وإلى جانب تطوير المدن المتوسطة الحجم يجب الاهتمام بالدرجة ذاتها ، بتطوير المدن الصغيرة أيضا . ونعني بالمدن الصغيرة ، التجمعات التي يتراوح عدد سكانها بين ٢٠ الفا و ١٠٠٠ الف نسمة . حيث تنتشر هذه المدن في أنحاء العالم العربي . وأكثرها عبارة عن مواقع قديمة يعود عهدها إلى مئات ، ان لم يكن آلاف من السنين . ومن المؤكد ان اختيارها بالأصل من قبل آبائنا وأجدادنا كان لاسباب وجيهة . وقد أدت الأحداث التاريخية والاقتصادية والسياسية فيما بعد إلى اهمالها وفي كثير من الحالات إلى تدهورها . ويمكن اعادة قيمها التاريخية والثقافية بادنى تكاليف وجهد ، غير أنه لا بدّ من تأمين صمودها اقتصاديا بالدرجة الأولى .

كما ويجب اقامة الصناعات المتوسطة والخفيفة بين المدن الصغيرة الحالية ، والمناطق الريفية ، وذلك كجزء من نشر الصناعات وتجنب التكيف الحضري . حيث من شأن ذلك أن يقرّب بعض السكان الحضريين (الفنيين) من المناطق الريفية ، ويلطّف الجفاء (وفي كثير من الأحيان التناقض) بين الفلاحين والمدينة ، ويساعد على تحقيق متساو للسكان والثروة المادية ، كما وينقل المدينة إلى الفلاحين وينقل إلى سكان المدينة (الذين يذهبون إلى هناك) أحسن ما في الريف من أرض خضراء وهواء نقي . ان هذا العنصر من الاستراتيجية الحضرية الجديدة قد جرّبه الصينيون ، وأطلقوا عليه « التصنيع دون التحضر » ، أي تطبيق اللامركزية بقدر الامكان ونشر التكنولوجية الحديثة الضعيفة المدى بين الفلاحين ، كما قاموا أيضا بانشاء « جامعة شعبية » كجزء من كل مصنع جديد في الريف ، ليتعلم الفلاحون عن التكنولوجيا الحديثة وعن تاريخ بلادهم ليدرسون الفنون والدراسات الثقافية .

لقد كان تخطيط مدن الحدائق في الغرب ردّ فعل ضد التكنولوجية (البشعة) ، كما كان التخطيط الصناعي في روسيا (بعد عام ١٩١٧) ردّ الفعل ضد الفقر والتخلف . ولكن لم يكن أي منهما مرضيا تماما ، فبقي الأول اما كالمدينة الفاضلة . التي تعيش في المخيلة ، أما الثاني ، فكان ينقصه كثير من الاعتبارات الانسانية .

وما نقترحه كتدبير وقائي للعالم العربي لتفادي أخطاء الاثنين ، هو أن يتطلّع إلى مستقبل تزول فيه الاختلافات الكبيرة بين المدينة والقرية ، مستقبل لا يعود فيه رأس المال والصناعة ، يتركزان في قليل من المدن الكبيرة ، مستقبل تصبح فيه « الارستقراطية الثقافية » في المدينة ديموقراطية وتمتد فيه هذه الديموقراطية إلى الريف .

٣ - الدعامة التصورية

هذه الدعامة الثالثة في الاستراتيجية الحضرية المقترحة ، تعتبر تحديا صحيحا ليس فقط لعاداتنا الحضرية والديموغرافية ، بل أيضا للقيم والمفاهيم التي احتفظنا بها دون تعديل لقرون عديدة من الزمن .

وفي الدعامتين العلاجية والوقائية ، تقوم التدابير والاجراءات على أسس مؤقتة ، ومهما تكن تلك التدابير سليمة ، ما هي إلاّ علاجاً جزئياً ، وحلولا قصيرة المدى لازمتنا الحضرية . اننا نقترب من الوقت الذي يصبح فيه الحديث عن حياة المدينة مقابل حياة الريف لا طائل تحته ، اذ أن معظم الناس قد لا ينعمون بأي منهما بل بأدنى د رجة من كليهما .

وان كان النمو السكاني في العالم العربي ، هو حقيقة واقعة محتومة تفرض نفسها . فاننا قد نستطيع الحد من تفجره ، ولكن حتى اذا قدر لنا النجاح في ذلك ، فان الزيادة المطلقة سوف تظل كبيرة . والسؤال الهام هنا هو بالطبع إلى أين ستذهب الزيادة البالغة مئة مليون خلال الخمس وعشرين سنة القادمة ؟ ما هو أفضل حلّ نستطيع أن نتصوره ؟

السؤالان أصعب جدا مما قد يبدوان ، ذلك أن تحقيق ظروف معيشية مثالية لضعف ما لدينا الآن من ملايين السكان ، يتطلب تصورا وتفكيرا عميقا ، كما يتطلب معرفة « موسوعية » . ولحسن الحظ يوجد رجال ونساء يحوزون على التصور والجرأة التي يجب أن نستفيد من ثمارها في هذا المجال .

ان امتداد العالم العربي شاسع ، غير أن عشرة بالمئة من مساحته مأهولة بالسكان الآن والتسعون بالمئة الباقية عبارة عن صحاري خالية ، حيث هناك ضآلة في المساحات الزراعية التي باستثناء بعض الحالات كثيفة الحكان إلى آخر بوصة . الأمر الذي يضعنا أمام اختيار واحد ، الا وهو الاتجاه داخليا نحو صحارينا .

القيم الحالية والنظرة إلى الصحراء

لا نجد في التاريخ أمثلة عن نجاح التكيف في الحياة في الصحراء كتلك التي نجدها في منجزات العرب القدماء وفي موطنهم الأصلي . فقد كيّفوا احتياجاتهم ووسائلهم لظروف الصحراء ووطّدوا أنفسهم ليكونوا أسيادها .

بيد أن السكان العرب أخذوا ، خلال القرون القليلة الماضية ، يفقدون تدريجيا اتصالهم بالمناطق الداخلية من الصحراء ، فلم تعد أرضا ودية بل غدت بشعة و « غادرة » ، وبرزت مجموعة من القيم التي تعتبر الأخضر جميلا والأصفر كريها . ولكن حتى عندما أخذ بعضنا في الآونة الأخيرة يفكر بشيء من « الجبن » في امكانية جعل الصحراء امتدادا لموطننا ، اتضح اننا مـا زلنا نتأثر بالقيم وانها المعادية للصحراء . اننا نفكر فقط بطرق ومشاريع « للتغلب » على الصحراء وجعلها تخضع لقيمنا الصارمة ، متوقعين منها أن تقدم لنا المراعي والحقول الخضراء ، فنعيش نجاحنا بالنسبة لعدد الأفدنة التي استطعنا انتزاعها من هذا البحر الهائل وغير المضياف من الرمال التي تحيط بنـا .

وليس هناك بالطبع أي اعتراض على جعل الصحراء خضراء ، الا أن مـا يثير الاعتراض هو التفكير بالصحراء بهذه الطريقة الضيقة ، بحيث تقودنا هذه النظرة المحدودة إلى الاستنتاج ، بانه اذا لم نستطع زراعيا استصلاح الصحراء ، فليس هناك مـا نستطيع أن نفعله بها . أما نظرتنا المضادة فهي ، اننا نستطيع أن نفعل الكثير في الصحراء وذلك بالنظر إلى الانفجار الديموغرافي والحضري العربي اذ ان من التبذير أن لا نأخذ صحارينا بأكثر جدية ممـا عليه الحال الآن . والواقع أن هذه قد تكون فرصتنا للاستفادة من الاندفاع الديموغرافي لتجديد وتقوية معرفتنا بالصحراء كما فعل آباؤنا في الماضي . وأن نستقصي ونستغل أية موارد معدنية قد تكون فيها ، وأن يفيد بناء الجسور البشرية بين الأقطار العربية التي تفصل سكانها بعضهم عن بعض مئات الأميال من الفراغ . وبالاضافة إلى ذلك فان تاريخنا الحديث ذاته (وخاصة بعد عام ١٩٦٧) يجب أن يكون قد علمنا درسا هو : ان الأرض غير المستوطنة هي أرض غير مملوكة . فاذا لم نستوطن صحارينا فان هناك أمما أخرى جائعة ومكتظة قد تفعل ذلك بقوة السلاح .

الزحف الطويل داخل الصحراء

لقد استعملنا عبارة « الزحف الطويل » عن تعمد لوصف الاستراتيجية الثورية ، التي ينطوي عليها التفكير بالصحراء وصفا دراماتيكيا . وبالطبع سوف لا يكون هذا « الزحف » أسرع من الصوت ، ولن يكون سهلا ، اذ سيبدأ بخطوات قصيرة داخل الصحراء تسير ببطء ومشقّة ، كما أن النتائج الأولية سوف لا تكون مثيرة ، بل يجب أن نتوقع

كثيرا من الانتكاسات . ولكن بعد أن نقطع الأميال العديدة الأولى سيكتسب الزحف قوة دافعة ذاتية . ولتأمين نجاح زحفنا داخل الصحراء يجب أن نكون على علم بالمشكلات التي قد تواجهنا وأن نزيد معرفتنا عن الصحراء .

(١) ان من مستلزمات اقامة مستوطنات متوسطة وكبيرة الحجم في الصحراء وجود فهم علمي لما يتطلّبه العيش في الصحراء . فلا بدّ من توفير المياه العذبة ، وهي عادة نادرة الوجود في المناطق الجافة . ومع أن المياه التي ستدعو الحاجة اليها ، ليست بمقدار تلك اللازمة للزراعة ، الا انها ستكون كبيرة المقدار . لذا لا بد من تركيز قسم كبير من مجهودنا على التكنولوجية الخاصة بازالة الملوحة ونقل المياه لمسافات بعيدة . ولحسن الحظ ليس علينا أن نبدأ من الصفر اذ أن أبحاثا وتطبيقات تبشر بالنجاح قد أجريت وتجري في هذا المجال .

(٢) هناك حاجة ماسة لفهم الدور المتغير للمجتمعات البشرية في المناطق الجافة ووسائل عيشها . أي أن التطورات التقنية والعلمية في حقول التخطيط الاقليمي والحضري ، يجب أن تنطبق على خصائص الظروف السائدة في الصحراء . وهنا أيضا لا يترتب علينا أن نبدأ من الصفر . فان المنطقة الجنوبية الغربية من أميركا (أريزونا ونيفادا) والتي تشبه منطقتنا في نواح عديدة قد قطعت شوطا بعيدا في تطوير صحرائها وجعلها صالحة للاستيطان وكانت أريزونا أسرع الولايات نموّا في الاتحاد . لذلك نستطيع أن نتعلم الخبرة المتاحة في بعض مناطق العالم في هذا المجال .

(٣) ويجب أن نطلع أيضا على الأبحاث التي أجريت بهذا الشأن ، وأن نقوم بأبحاث خاصة بنا فيما يتعلق بوسائل التكيف الخاصة بالظروف التي تفرضها المناخات الجافة . وهذا يشمل مشكلات الهيكل الطبيعي الداخلي للمجتمعات الحضرية (مثلا ، تخطيط الموقع ، ومواد البناء التخصصية ، وتقنيات الماء ، والهندسة المعمارية ، في الصحراء ... الخ) . وكذلك تلك الأبحاث المتعلقة باستمرار الأعمال القابلة للنمو والبقاء . وكما يجب التعرف على الأعمال الرائدة التي قام بها (فرانك لويد رايت وباولو سوليري) في صحراء اريزونا واستيعابها واستغلالها . وغني عن البيان التنويه بتفادي التقليد الأعمى في هذا المجال .

اين نستوطن في الصحراء ؟

كيف وأين نمضي في استيطان الصحراء ؟ انه سؤال هام ، اذ عليه يقوم نجاحنا أو فشلنا . قد لا يستطيع أحد أن يقيم مدينة في مكان ما ، لتأتي تلك المدينة صورة طبق الأصل عن تلك الموجودة في مخيلته . فتطوير الصحراء واستيطانها ، لا يمكن أن يتم بصورة ارتجالية ، حيث لا بدّ أن يكون اختيارنا معتمدا على مقاييس اختبرت بدقة . ولقد وردت إشارة إلى هذه المقاييس في أمكنة شتّى من هذه الدراسة ، اما ضمنيا أو صراحة . ان ما نتصوره هو تجمعات تستطيع أن تستوعب بعضا من الملايين المزدحمة في مناطقنا المكتظة بالسكان ، بالاضافة إلى ملايين الناس الذين سيولدون خلال الخمس وعشرين سنة القادمة . ولكن لكي يقتنع الناس بالعيش في الصحراء ، يجب أن يكون هناك معناً اقتصادياً واجتماعياً لهذه المجازفة ، إلى جانب احساس بالرسالة القومية . ويمكننا أن نفكر في أربعة أنواع من الأهداف والمهام التي تستطيع المجتمعات الصحراوية تحقيقها وهي : تنمية الموارد الطبيعية – والمشروعات الزراعية غير المرتكزة على الماء ومراكز وأبحاث ثقافية وعلمية والترفيه والسياحة .

(١) يجب أن تحتل المستوطنات التي تنشأ حول الموارد الطبيعية المراد تنميتها مرتبة عالية في قائمة أولوياتنا . اذ توجد هناك امكانات اقتصادية واضحة ، كالنفط والمناجم والمقالع . وبما أن هذه مشروعات حقيقية ملموسة ، فلا ينتظر أن ينشأ أي جدال بشأنها في السنوات الأولى من زحفنا نحو الصحراء . كما أن هناك الآن بعض

المواقع التي يجري استخراج بعض المعادن منها ، فمثلا ، هناك ستة مواقع على خليج السويس ، وثلاثة في الصحراء الشرقية المصرية على البحر الأحمر ، وعددا في الصحراء الليبية ، وفي الصحراء الجزائرية . بيد أن هذه المواقع قد بقيت لسوء الحظ مجرد مخيمات للعمل . فالظروف المعيشية فيها أقرب إلى الحياة « السبارطية » منها إلى الحياة البشرية المتكاملة ، حتى أن المستخدمين والعمال يتركون عائلاتهم وراءهم (حيث يوجد بعض الحضارة) لذا لا بد من أن يختلف الأمر كثيرا عن ذلك ، حيث أن لا بد من تحويل تلك المواقع إلى مدن مزدهرة .

ان التاريخ الحديث في منطقتنا وفي أماكن أخرى يجب أن يقنعنا بـأن بناء مراكز سكانية كبيرة الحجم حول الصناعات الاستخراجية ممكن وعملي ، فمنطقة الخليج التي لم يعش فيها الا بضعة آلاف من الناس حتى الاونة الأخيرة ، توفر الآن سبل العيش لتجمعات يبلغ عدد سكانها مليوني نسمة . وكذلك تحوّلت منطقة قنال السويس في مدة خمسين عاما من صحراء خالية إلى مركز سكاني مزدهر يضم ثلاث مدن كبيرة .

(٢) ان اقامة تجمعات حول مراكز التعليم والأبحاث ، ستكون هي أيضا أقل مثارا للجدل وقد تلاقي نجاحا في المراحل الأولى . فقد اقترح عالم مصري حديثا بناء جامعة في سيناء لا لتلبية الاحتياجات التعليمية لسكان تلك المنطقة التي أهملت منذ زمن طويل فحسب ، بل لتشجيع الأبحاث وتنمية الصحراء أيضا . ولقد لاقت هذه الفكرة ترحيبا من المواطنين ، مما قد يجعل هذا النوع من المشروعات مرغوبا جدا في مناطق صحراوية أخرى في العالم العربي . وخلال السنوات الأخيرة زاد عدد الكليات والجامعات في العالم العربي بمقدار ثلاثة أضعاف ، الا انه ولسوء الحظ أنشئت جميع هذه المؤسسات في المراكز الحضرية الكبرى . كان بالامكان الاستفادة من هذا الدافع ، أي الحاجة إلى التعليم العالي في تنمية المناطق التي افتتحت حديثا ، ان الاوان لم يفت بعد على اصلاح الوضع ، فهناك حاجة إلى إنشاء المزيد من المؤسسات للابحاث والتعليم العالي خلال العقد القادم ، ويجب اقامتها في الصحراء ، نموذجية لاختبارات هامة في التغير الاجتماعي في الوطن العربي .

(٣) يمكن اقامة نوع ثالث من المجتمعات الصحراوية حول الصناعات التي لا تستهلك مقدارا كبيرا من المـاء . ومع ان الأموال الأولية اللازمة للسلع الرأسمالية والنفقات الاجتماعية كبيرة في هذه المشاريع ، غير أن هذه المشكلة يمكن حلّها بتخصيص الاعتمادات الأساسية لتغطية النفقات الاجمالية الخاصة لتنمية المناطق الصحراوية المذكورة ، كما بالامكان وبصورة غير مباشرة تحويل الأموال التي كانت ستنفق على المراكز الحضرية الحالية لهذا الغرض . وثمة طريقة أخرى لخفض النفقات هنا ، تتجلى في اقـامـة المستوطنـات الصناعيـة قرب النوعين الأولين من المجتمعات الصحراوية .

(٤) يمكن تطوير نوع رابع من التجمعات الحضرية بنجاح لاغراض السياحة . ففي العالم العربي توجد مناطق ساحلية على امتداد ١٥ الف كيلومتر حيث يسمح مناخ هذه المناطق باقامة نشاطات ترفيهية في الهواء الطلق في معظم أوقات السنة . ومرة أخرى ، نذكر باننا اذا لم نفعل ذلك فسيقوم غيرنـا بـه لتلبيـة احتياجات الأوروبيين واليابانيين المتعطشين لأماكن يقضون فيها عطلاتهم ، ناهيك عن الطبقة المتوسطة من العرب المتزايدة باستمرار .

وسواء في ليبيا ، أو في مصر ، أو في الجزائر والمملكة العربية السعودية أو العراق ، فان استراتيجية الزحـف إلى داخل الصحراء تتطلب (١) التزاما قوميا وحماسا وتصميما . كما تتطلب أيضا غرس روح اجتياز الحدود ، وخاصة في صفوف الجيل الحالي (٢) بناء طرق وشبكات نقل على نطاق واسع ، ومحطات خدمة متوسطة وخطوط أنابيب

للمياه (أو مراكز لازالة الملوحة اذا كانت أقرب إلى البحر) لجعل هذه التجمعات الصحراوية ليس صالحة للعيش فقط ، بل وجذابة أيضا لاعداد متزايدة من السكان (٣) خلق الحوافز الأولية لاول موجة من المستوطنين وخاصة أولئك الذين يصطحبون عائلاتهم معهم .

ج – **السياسة والأجهزة التنفيذية**

لا تسود مشكلات التحضر جميع بلدان الوطن العربي بنفس الدرجة . الا ان تلك البلدان سوف تواجه ذلك في السنوات العشر القادمة . لذا وستكون التكاليف من الناحيتين البشرية والاقتصادية أقل بكثير اذا ما تم استباق هذه المشكلات وايجاد حلول لها في مرحلة مبكرة .

كما لا بد من سياسة عربية مشتركة لمعالجة المشكلات السكانية عامة ، تلك التي تتعلق بالتحضر بصورة خاصة ، فالتوازن الاقليمي في الثروة البشرية سيفيد الجميع ولا يؤذى أحدا . هذا ، ويجب اماطة اللثام أيضا عن الحساسيات السياسية واخضاعها لدراسات عقلانية واقعية بعيدة المدى وأن يعهد أيضا على الخبراء وليس إلى السياسيين المتنازعين ، بمهمة التخطيط الديموغرافي والحضري للمنطقة بأكملها . كما أن وضع سياسة عربية مشتركة واقامة أجهزة مشتركة تنفيذية أمران ضروريان للقيام بالتدابير المقترحة في القسم الأخير من الاستراتيجية الحضرية الجديدة – أي استيطان الصحراء ، حيث يساعد ذلك في ازدهار التجارة بين الأقطار العربية التي تمتد بينها مسافات شاسعة من الصحاري .

كما ويجب أن يكون لكل دولة عربية – بصرف النظر عن نظامها الاجتماعي – سياسة قومية (لا تتعارض مع السياسة العربية المشتركة) خاصة بالسكان والتحضر . ويجب أن يكون في كل دولة مجلس أو لجنة (تكون اما منفصلة واما جزءا أساسيا من وكالات التخطيط القومية) لوضع تفاصيل هذه السياسة . حيث أن هذه السياسة ضرورية ، وخاصة فيما يتعلق بالتدابير العلاجية والوقائية التي تنص عليها سياستنا الحضرية الجديدة .

* * * * *

ان العالم العربي ، الآن وفي السنوات القليلة القادمة ، سوف لا تنقصه موارد مالية أو فائض من السكان أو من الصحاري . ولكي نجمع هذة العناصر معا من أجل مستقبل أفضل نحتاج إلى الارادة والتصور ويجب أن نبدأ الآن قبل أن يتبعثر العنصر الأول . وما نقترحه هنا ، لا يحل مشكلتنا الحضرية فحسب ، بل يستطيع أيضا أن يحقق تغييرا هاما ، ويعيد المدى في المجتمع العربي سواء في قيمته أو في علاقاته الاجتماعية وظروفة البشرية . انه لتحد كبير . وكما يقول « توينبي » ان استجاباتنا لهذا التحدي بصورة صحيحة قد يعني قيام حضارة جديدة .

* * *

وضع القوى العاملة في المنطقة العربية *

أولا : المقدمة

يمكن القول – دونما مبالغة – بأن حقل القوى العاملة يقع في مفترق طرق عدد من فروع المعرفة وحقول البحث . فحقل القوى العاملة هذا ، يرتبط بالعلوم السكانية (الديموغرافيا) والاحصاء ، كما يرتبط بالعلوم الاجتماعية والسياسية والصحية ، وكذلك بالتعليم والضمان الاجتماعي والقانون والعلوم الماليـة ، وأيضاً بادارة الموظفين والنقابات العمالية .. وغيرها .

كما أن دراسة القوى العاملة تتناول بحكم طبيعتها الجانبين الكمي والنوعي لتلك القوى . ورغم ما بين هذين الجانبين من تداخل . فانه بالامكان التمييز بينهما بقدر ما تستخدم الأرقام والاحصاءات في تحليل أحد الجانبين دون الآخر . وعليه فان الجوانب الكمية للقوى العاملة تتجلى في التعبير عن حجم هذه القوى ، وتركيبها حسب السن والجنس ، وكذلك توزعاتها حسب مكان ممارسة العمل والاقامة ، وحسب نوع المهن والنشاط الاقتصادي ، اضافة لتوزعاتها التعليمية ومستويات المهارة ، وحسب مستويات الأجور وساعات العمل .. وغيرها .

أما الجانب النوعي فيمكن استنباطه إما من خلال التحليل الكمي ذاته ، أو من خلال الدراسة المباشرة لبعض الجوانب النوعية لنظام العمـل ، كالاحتياطات الوقائية اثناء العمل ، ونظام العلاقات الصناعية والعمالية ، ودور النقابات في دفع وتنفيذ السياسات الخاصة بالقوى العاملـة .. وغير ذلك مما له علاقة بشروط العمل والحياة التي تكتنف القوى العاملة .

قد يكون ما تقدم هو الاطار الذي تستطيع الدراسات الديموغرافية ان تطل من خلاله على مستويات الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم والمناطق والأمم .

ولعله ليس من السهل عند بحث المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية أن تفصل فيما اذا كانت هذه هي المتغير المستقل أو تلك هي المتغير التابـع . اذ أنه لا بد للمحلل من يضع تلك المتغيرات في قوالب معينة خدمة لأغراض تحليلـه ، فتارة تبدو تلك المتغيرات مستقلة وتارة أخرى تبدو نفس المتغيرات تـابعة .

فمن حيث أن معدلات المواليد ومعدلات الهجرة مثلا ترتفع وتنخفض ، نتيجة للازدهار أو الركود الاقتصادي ، ربما وجدنا في هذه العلاقة ما يبرر اعتبار المتغيرات الديموغرافية تابعة للمتغيرات الاقتصادية .

ولكن من ناحية أخرى ، يمكننا النظر إلى المتغيرات الاقتصادية عـلى انها تابعة للتغيرات الديموغرافية ، وذلـك باعتبار أن حجم القوى العاملة وبعض خصائصها الأخرى تتأثر في وقت معين وإلى حد بعيد بالسلوك والاتجاهات السكانية التي خلفتها معدلات المواليد والوفيات والهجرة خلال السنوات السابقة .

ثانياً : غرض الدراسة ومجالها

تستهدف هذه الدراسة توفير الأساس اللازم لبحث الموضوعات ذات العلاقة بالسكان والقوى العاملة ، وبصورة خاصة

---

(١) اعد هذه الدراسة الاستاذ الدكتور عبد المجيد فراج – استاذ ورئيس قسم الاحصاء في جامعة القاهرة ، وقد قدمت الى المؤتمر الاقليمي الاول للسكان الذي عقد في بيروت – لبنان – خلال الفترة الواقعه ما بين ١٨ شباط وأول آذار ١٩٧٤ ، باشراف اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبالتعاون مع الحكومة اللبنانية .

في البلدان العربية . وبالنظر لاتساع وتشعب موضوعات القوى العاملة – كما سبق التنويه اليه في المقدمة – فان مجال هذه الدراسة سيقتصر هنا عـلى معالجة القضايا الثلاث الرئيسية التاليـة :

آ – النواحي المنهجية ، بما في ذلك المفاهيم والتعاريف ، ومدى توفر البيانات وامكانيات الاعتماد عليها لتحليل موضوعات القوى العاملة .

ب – القاء الضوء على أوضاع القوى البشرية في المنطقة ، وذلك من خلال البيانات المتاحة في بلدان هذه المنطقة مع محاولة بيان الاجماليات كلما أمكن ذلك .

حـ – الاحتياجات المستقبلية ومنطويات السياسة الخاصة بذلك .

ثالثاً : **الجوانب المنهجية :**

يتضمن البحث تحت هذا العنوان ، مدى توفر البيانات اللازمة ، وامكانية الاعتماد عليها ، وكذلك فائدتها أو ملائمتها لعليات تحليل القوى العاملة .

آ – **جمع البيانات ومدى توفرها :**

من الطبيعي أنه حيثما لا توجد ابحاث خاصة بموضوع القوى العاملة مصممة خصيصاً لهـذا العرض . فان تحليل القوى العاملة في مثل هذه الحالات لا بد وأن يعتمد على البيانات المتوفرة من التعدادات .

غير ان الخبرة في اجراء التعدادات السكانية تعد حديثة بالنسبة لبعض الأقطار العربية في المنطقة ، حيث لا تتجاوز خمسا وعشرين سنة عـلى الأكثر ..

لذا فانه حتى هذا الأسلوب التقليدي لا يزال شيئاً جديداً في المنطقة ، يضاف إلى ذلك عدم الاستفادة المثلى من البيانات المتوافرة[1] . فنحن إذا أخذنا المنطقة ككل فسوف نجد ان كلاً من العراق والجزائر وتونس قد أجرت ثلاثة تعدادات منذ الحرب العالمية الثانية . حيث جرت تلك التعدادات الثلاث في العراق في الأعوام ١٩٤٧ و ١٩٥٧ و ١٩٦٥ ، ورغم أن العراق قد سبق وقام باجراء محاولات أخرى (في أعوام ١٩٢٧ و ١٩٣٠ و ١٩٣٤) الا انها لم تكن تعدادات بالمعنى المتعارف هليه الآن .

كما قامت الجزائر بعد الحرب العالميـة الثانية وفي الأعوام ١٩٤٨ و ١٩٥٤ ا ١٩٦٦ باجراء ثلاث تعدادات . الا ان الجدير بالملاحظة هنا ، هو أن الجزائر قد تكون أعرق الدول العربية في اجراء التعددات في العصر الحديث . فقد تم أول تعدادي للسكان فيها عـام ١٨٥٦ ، تبعه بعد ذلك ثلاثة عشر تعداداً مماثلا ، كان آخر تلك السلسلة في عـام ١٩٦٦ ، وكان هذا التعداد الأخير هو التعداد الأول الذي أجري في الجزائر المستقلة .

أما في تونس ، فيرجع تاريخ التعدادات قيها إلى عـام ١٩٢١ ، كما تم بعد الحرب العالمية الثانية اجراء ثلاثـة تعدادات سكانية في الأعوام ١٩٤٦ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٦ .

---

(١) مقدمة عن الاساليب التقليدية في جمع البيانات الديموغرافية ، وفعالية الاساليب الحديثة في بلدان منطقة المكتب الاقتصادي والاجتماعي في بيروت . اجتماع الخبراء في بيروت ما بين ٢٩ / ١١ و ٩ / ١٢ من عام ١٩٧١ . الوثيقة (DOC.ESOB/DEM. STAT/WP. II) الصفحة الرابعة .

وفي مصر أجريت تسعة تعدادات منذ عـام ١٨٨٢ ، تم اجراء ثلاث منها بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦) وقد كان تعداد عـام ١٩٦٦ بالعينة ، كما انه من المقرر تنفيذ التعداد القادم في أيلول من عـام عـام ١٩٧٤ .

وفي الكويت فقد تم تنفيذ ثلاثة تعدادات خلال ثماني سنوات (١٩٥٧ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٥) ولم يسبق اجراء تعداد في الكويت قبل تلك الفترة . أما في الامارات العربية فقد تم تعداد سكاني في عـام ١٩٦٨ ، وكذلك تم تعداد جزئي للسكان في الجمهورية العربية اليمنية في عـام ١٩٧٠ .

كما أجري في كل من المغرب وسوريا أول تعداد سكاني في عام ١٩٦٠ ، وفي الأردن في عـام ١٩٦١ ، حيث سبق للاردن أن أجرى تعداداً للمساكن في عـام ١٩٥٢ ، ومن جهة أخرى فان البيانات السكانية المتاحة مثـل تنفيذ التعدادين الآخيرين في سوريا (١٩٦٠ ، ١٩٧٠) كانت مجرد عد للرؤوس فقط ، وهي ترجع إلى عـام ١٩٢١.

أما المغرب فان تعداد ١٩٦٠ يعتبر التعداد الوحيد الـذي شمل البلاد في فترة زمنية موحدة . أما التعدادات الأخرى والتي سبقت التعداد المذكور فقد تمت بصورة مجزأة زمنيـا ، وذلك وفقاً للتوزعـات السكانيـة واللغويـة والسياسية ، وهكذا نفذت ثلاث تعدادات في المنطقة الاسبانية (١٩٣٠ ، ١٩٤٠ ، ١٩٥٠) وخمس تعدادات في المحمية الفرنسية ، أو المنطقة الجنوبية (١٩٢١ ، ١٩٢٦ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٦ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢) وثلاثة تعدادات في منطقة طنجة (١٩٢٧ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤١) تبع ذلك تقديرات سنوية للاعوام ١٩٤٥ ، ١٩٥٤ .

أما السودان ، فان أول تعداد أجري فيه كان في عـام ١٩٥٥ / ١٩٥٦ حيث لم يجر بعد ذلك تعداد آخر بالمعنى الدقيق . حتى الآن . هذا ، ولقد كان التعداد الوحيد المذكور عبارة عن عينية سكانية ، انتقيت ووزعت زمنياً خلال ١٤ شهراً ، وعليه فان أي بيان سكاني عن السودان ، انما هو مجرد تقدير .

ب – **اعتمادية البيانات** :

عدا ضآلة البيانات الاحصائية ، وحداثة طرق وأساليب جمعها في بعض البلدان العربية ، فان المتوفر من تلك البيانات يحتاج إلى تقييم دقيق قبل الركون اليه لاغراض التحليل .

فالتركيب العمري والنوعي على سبيل المثال ، وهو التركيب الذي يشكل القاعدة الأساسية لاية عملية تحليلية في مجال القوى العاملة ، غير متاح بالنسبة لبعض الأقطار العربية ، وامكانية الاعتماد عليـه ما تزال موضع شك في الأقطار العربية الأخرى . ورغم انه قد قامت بعض الدراسات على بيانات سكانية متوفرة ، دون اجراء أي تعديل عليها ، فان دراسات أخرى قد استندت إلى بيانات سكانية أخرى لم يثبت صلاحيتها للاستخدام حتى بعد التعديل[١] .

وبالرغم من محدودية البيانات المتوفرة ، وعدم وجود بديل لها ، فان المتاح منها يمكن استخدامه في مجال القوى البشرية والقوى العاملة بعد اجراء التعديلات الأساسية عليه . وقد حاول عدد من الباحثين في هذا المجال ، القيام ببعض التعديلات ، وبصورة خاصة تلك التي شملت التركيب العمري والنوعي للسكان ، قبل اعداد دراساتهم

---

(٢) زكرايا : المقاييس الديموغرافية في البلدان العربية – تحليل مقارن في السلسلة البحثية رقم (١) – القاهرة ١٩٧٠ – منشورات المركز الديموغرافي في القاهرة – ص. ٢٨١ .

بصدد تقديرات القوى العاملة في بعض البلدان ، ولقد تم ذلك ضمن اطار من التحفظ بشأن مدى وثوق تلك البيانات .

ج – فائدة البيانات وملائمتها

قد تتأثر فائدة البيانات في شتى ميادين البحث بعوامل عديدة ، كالمفاهيم والتعاريف ، واسلوب التصميم ، ونمط التصنيف ومدى العمق والشمول .. الخ . وعلى هذا ، فان بعضاً من تلك العوامل سيتناولها البحث هنا ، من زاوية ميدان القوى العاملة .

ان بيانات القوى العاملة عرضة للتأثر بالطريقة التي اتبعت في جمع تلك البيانات ، هل هي تعتمد على مفهوم القوى العاملة أو على مفهوم المهنة الاعتيادية للشخص .

فحسب الطريقة الأولى – طريقة القوى العاملة – فان السكان يصنفون في لحظة زمنية معينة وفقاً للنشاط العملي الذي مارسوه . أما الطريقة الثانية – طريقة المهنة الاعتيادية – فيجري وفقها تصنيف العاملين حسب نشاطهم الاعتيادي في الماضي القريب . وكل من هاتين الطريقتين محاسنها ومثالبها .

فالطريقة الأولى ، لا تمكن السكان من الكشف عن خصائصهم الماضية ، تلك الخصائص التي انتفت عنهم الآن . الا ان هذه الطريقة تجعل بالامكان الوقوف عل حجم البطالة ، وذلك خلال فترة الاسناد الزمني للبحث . ومن جهة أخرى فقد يكون بالامكان وفقاً لهذه الطريقة الوقوف على مدد العمال الموسميين ، أو العمال الذين يعملون فترات متقطعة ، على أنهم عاطلون عن العمل ، أو لم يدخلوا سوق العمل اطلاقاً .

هذا ، وقد يكون في تصنيف السكان وفقاً لنشاطهم الاعتيادي في الماضي القريب ، نقص فادح في تقدير حجم البطالة ، أو في تقدير الفائض في بعض الأعمال ، نظرا لاختلاف الاسناد الزمني . كما ان هذه الطريقة قد تؤدي إلى تضخيم الحجم الاجمالي للقوى العاملة ، حيث في مفهوم القوى العاملة حسب هذه الطريقة أفراد مارسوا العمل في الماضي ، الا انهم الآن منقطعون عن ممارسته .

ان المفاهيم والتعاريف تلعب أيضاً دوراً أساسياً في التأثير على شكل البيانات المتاحة في البلدان والمناطق المختلفة ، وذلك رغم وجود المقاييس الدولية لذلك ، ولعل هذا يعود إلى وجود تلك المقاييس الدولية بالذات .

ان اتباع تلك المقاييس الدولية لا يتم عادة من قبل كافة البلدان المتقدمة ، في حين تقوم الدول الأقل تقدماً باتباعها . وسواء أخذت بعين الاعتبار ، أو لم تؤخذ فان على بلدان المنطقة أن تختار بين بديلين أحلاهما مر ، فاما اتباع لتعاريف غير مناسبة ، أو رفض لتلك التعاريف على حساب امكانية عقد المقارنات الدولية .

لقد قامت مجموعة من الباحثين الأفريقيين بمحاولة للتوصل إلى حل لهذه القضية ، وقد عبروا عن ارائهم حولها بالعبارات التالية[٣]: لا بد من اعتبار « السكان ذوي النشاط الاقتصادي الاحتمالي ، والسكان ذوي النشاط الاقتصادي الفعلي » والذي وضع من قبل منظمة العمل الدولية مرجعاً فقط ، وعلى كل بلد تكييف هذا التعريف حسب ظروفها ، ويتعين على المنظمات الدولية استناداً إلى التعاريف المحلية أن تتوصل إلى مقاييس تسمح بعقد المقارنات بين مختلف

---

(٣) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – الموارد البشرية وتخطيط التنمية في افريقيا – وقائع اجتماع فريق الخبراء – دكار ٢٦ شباط وحتى ١ آذار من عام ١٩٧٣ – الصفحات من رقم ٧ وحتى الرقم ٢٠ .

البلدان . وعـلى هذا ، كثيراً ما تثار الصعوبة فيما يتعلق بسن الدخول في المساهمة بالنشاط الاقتصادي وسن الخروج الخروج منها .. كما ان مفهوم العماله ، وبصورة خاصة العمالة التامة ، ذاك المفهوم المتعارف عليه في الدول الصناعية ، كثيراً ما يكون مضللا فيما إذا استخدم في أفريقيا .. وعليه، فقد أكد الباحثون على أهمية استنباط مفاهيم محلية للعمالة ، وكذلك وضع سياسات وأهداف تتلاءم والظروف الأفريقية كما انهم دعوا إلى بذل الجهود المكثفة في هذا الاتجاه .. كما أشار بعضهم إلى مواصلة السكان في أفريقيا للمساهمة في النشاط الاقتصادي في سن متقدمة ، وحتى أخر رمق لهم في الحياة .

كما أعرب بعض الاقتصاديين أيضا هن ريبتهم وشكهم ، فيما يتعلق بملاءمة التعاريف الدولية للظروف المحلية ، وقد أبرز « سنغر وجولي » نفورهما من تلك التعاريف الجامدة بالعبارات التالية :

« .. ان الخط الذي يميز النشاطات التي يمارسها الشخص حسب كونها (اقتصادية) والتي يمكن اعتباره من خلالها ضمن القوى العاملة . وبين تلك النشاطات الأخرى (غير الاقتصادية) والتي تجعل منها ممارسة خارجة عن الخط اعتباطياً من الناحية الاحصائية ، كما يعد بلا معنى من زاوية الوقوف على مستويات المعيشة[٤] .

وحول موضوع التعاريف ، ومدى ملاءمتها لظرف التخلف ، فقد قال الاستاذ هانسن : « .. لا يمكن قياس المعروض من القوى العاملة قياساً مباشراً ، في اطار رغبة السكان بالعمل وفقاً للاجور السائدة في أسواق العمل .. حيث تعد هذه المسائل الافتراضية بعيدة عن مفهوم القرويين الأميين ، كما لا يقاس المعروض من قوة العمل الحقيقية من واقع سجلات العمل ولا بالعمالة الفعلية[٥] » .

ان موضوع التعاريف لا يؤثر فقط عـلى فائدة البيانات لاغراض التحليل فقط ، بل يتعدى ذلك إلى موضوعات الاستراتيجيات والسياسات . فإن تقدير المعروض من قوة العمل يختلف باختلاف الاحصاءات المتاحة من جهة ، وباختلاف الأسلوب المتبع في تعريف المساهمة بالنشاط الاقتصادي .

ان بعضاً من تلك التعاريف تشمل أولئك الأشخاص القائمين فعلاً عل العمل ، وكذلك الأشخاص الباحثين عنه هذا ، في حين ان بعضاً من تلك التعاريف يشمل أولئك الذين يعملون فقط .. اضافة لذلك . فان شمول أو استثناء بعضاً من الفئات العاملة من شأنه أن يترك أثرا على مفهوم المساهمة بالنشاط الاقتصادي . كما ان المعروض من القوى العاملة لا بد وأن يتأثر بالتعريف الخاص بالبطالة ، تلك التي تتأثر أيضاً بنوع النشاط الاقتصادي الذي ينتمي اليه الفرد المتعطل عن العمل (كالزراعة أو البناء أو الخدمات .. وغيرها) .

كذلك فان سن الدخول إلى القوى العاملة يختلف من بلد إلى آخر . اذ انه سن الخامسة في الاردن والسادسة في كل من مصر والجزائر وليبيـا والعاشرة في المغرب والثانية عشر في سورية والكويت والخامسة عشر في تونس .

وحتى لو أمكن توحيد سن الدخول إلى سوق العمل هذا . وسن الخروج منه في مختلف الأقطار ، فإن مشكلات أخرى قد تبرز ، خاصة فيما يتعلق باوقات العمل لكل عمر ولكل جنس ، سواء على مستوى السنة أو الشهر أو الاسبوع أو حتى اليوم .

---

(٤) سنفر هـ. وجولي . « البطالة في افريقيا – دروس بعثة استراتيجية العمالة في كينيا – نشرة العمل الدولية الخبراء ١٠٧ رقم ٢ – شباط ١٩٧٣ الصفحة رقم ٦ .

(٥) هاينس وثبت : « العمالة في الريف المصري » النشرة الاقتصادية الاميركية – حزيران ١٩٦٩ – الصفحة رقم ٣٠٤ .

كل هذه الموضوعات تتشابك فيما بينها ، كما انها لا بد وأن تنعكس عـلى السياسات والاستراتيجيات الموضوعة لزيادة استيعاب القوى العاملة ، والحد من البطالة . وحيث ان تحقيق مثل هذا الهدف يتطلب تقويما كاملا لامكانات التوسع الاقتصادي فانه لا مفر من تسوية مشكلة التعاريف أولاً ، وما من شك في ان اي جهد يبذله الباحثون والمسؤولين عن رسم السياسات في هذا الاتجاه ، ستكون لـه فائدة كبيرة جدا .

رابعاً : **اضواء على واقع القوى العاملة**

سيتناول هذا القسم وضع وواقع القوي العاملة في المنطقة العربية ولعله من المستحسن نظراً لبعض العوامل التي جرى بحثها في القسم السابق من هذه الدراسة ، ألا نتعرض هنا للناحية التشخيصية للموضوع . غير ان ذلك لا يمنع من اجراء بعض التحليلات الضرورية ، استناداً للبيانات المتاحة ، وحيثما يكون ذلك مناسباً .

آ – **المعلومات العامة الأساسية** :

في الجدول رقم (١) بعضاً من المعلومات الأساسية العامة عن البلدان العربية في المنطقة ، كذلك يفصح الجدول المذكور عن توضيح مبدئي لبعض المشكلات الآنفة الذكر . فمثلاً ، لا تبدو التقديرات السكانية منتظمة في الفترات الزمنية المحددة ، لكونها استخلصت من مصادر متباينة . والسؤال يتجلى هنا ، فيما اذا كانت بيانات أخرى في الجدول المذكور أو سواه مصابة بمثل تلك التباينات .

ب – **المظهر الديموغرافي** :

تختلف معدلات النمو السكاني في البلدان العربية – حيث تكون متوفرة – بين ١,٢٪ (تونس ١٩٥٦ ٦٦٪) وحوالي ٣,٣٪ (العراق ١٩٥٧ ٦٥٪) في حين ان معدل النمو السكاني في الكويت والبالغ ٩,٥٪ (١٩٦١ ٦٥٪) يعد استثنائيا بسبب ضخامة أعداد السكان غير الكويتيين . هذا ، ويختلف معدل النمو السنوي للسكان في سن العمل (١٥ – ٦٤) وحسب تقديرات الفترة ١٩٥٠ – ١٩٦٠ بين ٢,١ ٪ في الجزائر و ٣,٢ ٪ في الاردن . اما الأقطار العربية العشرة فان معدل نمو القوة العاملة فيها لم ينقص من معدل النمو السائد بالنسبة لمجموع السكان فيما عدا الجزائر والكويت وسورية كما هو مبين في الجدول رقم (٢) .

الجدول رقم (١)

بعض البيانات الأساسية المختارة في الوطن العربي

	عدد السكان في منتصف عام ١٩٧٠ (بالالف) (١)	الانتاج القومي الاجمالي باسعار السوق(أ) (١٩٧٠) (مليون دولار أميركي) (١)	١٩٧٠ دخل الفرد من الانتاج القومي الاجمالي (دولار أميركي) (١)	معدّلات النمو بالمئة ١٩٦٠ - ١٩٧٠		تقديرات أخرى لعدد السكان (بالالف)	
				السكان (١)	دخل الفرد من الانتاج الاجمالي (١)	١٩٧٠ (٤)	١٩٧١ (٣)
مصر	٣٣٣٢٩	٦٨٧٠	٢١٠	٢,٥	١,٧	٣٣٨٧٢	٠٠٠٠٠
السودان(ب)	١٥٦٩٥	١٨٥٠	١٢٠	٢,٩	١,٠	١٥٧٧٩	١٦٠٨٧
المغرب	١٥٤٩٥	٣٦٠٠	٢٣٠	٢,٩	١,٠	١٥٧٢٢	١٥٢٣٤
الجزائر(ج)	١٤٣٣٠	٤٢٧٠	٣٠٠	٣,١	١,٧	١٤٠١٢	٠٠٠٠٠
تونس	٥٠٧٥	١٢٧٠	٢٥٠	٣,٠	٠,٥	٥٠٧٥	٠٠٠٠٠
ليبيا	١٩٤٠	٣٤٢٠	١٧٧٠	٣,٧	٢٠,٤	١٨٨١	٢٠١٠
العراق	٩٦٧٨	٣٠٩٠	٣٢٠	٣,٥	٢,٥	٩٥١٩	٩٧٥٠
العربية السعودية	٧٣٦٠	٣٢٢٠	٤٤٠	١٠٧	٨,٠	٥٠٧٤	٧٩٦٥
سوريا	٦٠٩٨	١٧٥٠	٢٩٠	٢,٩	٣,٤	٦١٣٧	٦٤٥١
الجمهورية العربية اليمنية	٥٧٣٠	٢٩٠	٨٠	٢,٢	٢,٠	٥٤٠٠	٥٩٠٠
لبنان	٢٧٢٦	١٦١٠	٥٩٠	٢,٥	٠,٥	٢٦١٤	٢٨٧٣
الاردن (ب)	٢٣١٧	٥٧٠	٢٥٠	٣,٥	٢,٩	٢٢٣٨	٠٠٠٠
جمهورية اليمن الشعبية الديموقراطية	١٢٥٥	١٤٠	١٢٠	٢,٣	٠,٥	١٢٩٧	١٤٧٥
الكويت (ب)	٧٦٠	٢٨٥٠	٣٧٦٠	٩,٧	٣,٥	٦٤٨	٨٣١
عُمان (ب)	٦٠٠	٢١٠	٣٥٠	٢,٠	١٧,١	٦٠١(د)	٠٠٠٠٠
الامارات العربية المتحدة	٢٢٠	٥٣٠	٢٣٩٠	٩,٣	١٨,٥	٢٠٠(هـ)	٠٠٠٠٠
البحرين (ب)	٢١٢	١٢٠	٥٥٠	٣,٥	٢,٨	٢١٣	٢٢٢
قطر (ب)	١١٥	٢٠٠	١٧٣٠	٩,١	٠,٥	٩١	٨١
	١٢٢,٩٣٥	٣٥٨٦٠					

المصادر : (١) البنك الدولي للانشاء والتعمير : « أطلس البنك العالمي ، ١٩٧٢ » .

(٢) مكتب العمل الدولي : سكان أفريقيا الناشطون اقتصاديا في عام ١٩٥٠ وتطورهم المحتمل حتى عام ١٩٨٥ ؟؟

(٣) الاتحاد العالمي لتنظيم الوالدية : « تقارير عن الأوضاع » – تموز يوليه وآب (أغسطس) ١٩٧٣ .

(٤) بيانات مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت : وثائق مختلفة .

(أ) أي بما فيه الضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانة .

(ب) تقديرات دخل الفرد من الانتاج القومي الاجمالي ومعدّل نموه غير نهائية : ففي بعض الحالات تبنى تقديرات دخل الفرد من الانتاج القومي الاجما لاقل من ١٠٠ دولار على بيانات هامش ، الخطأ فيها كبير ولذلك يحتمل أن تكون أقل اعتمادية من التقديرات التي تزيد عن ١٠٠ دولار .

(ج) تعود معدّلات النمو إلى الفترة ١٩٦٣ – ١٩٧٠ .

(د) مسقط وعمـان .

(هـ) عمان – الامارات المتصالحـة .

الجدول رقم (٢)

تقدير معدلات النمو السنوية للسكان وللقوى العاملة
في الأقطار العربية ١٩٥٠ – ١٩٦٠
(نسب مئوية)

الأقطار	معدّلات النمو السنوية (بالمـئة)	
	السكان	السكان في سن العمل (١٥ – ٦٤)
الجزائر	٢,٤	٢,١
مصر	٢,٤	٢,٤
العراق	٢,٨	٢,٨
الاردن	٢,٧	٣,٢
الكويت*	٣,٢	٣,١
ليبيا	٢,٣	٢,٣
المغرب	٢,٨	٢,٩
السودان	٢,٩	٢,٩
سوريا	٢,٧	٢,٤
تونس	٢,٧	٢,٩
عشرة أقطار	٢,٥	٢,٦

المصدر : بُنيت حسابات المؤلف على بيانات مستمدة من :

ثاقاراجا ، أ : تقديرات مجموع السكان والتركيب العمري والنوعي للبلدان العربية ١٩٥٠ – ١٩٦٠ – في سلسلة المقالات البحثية – رقم ١ المركز الديموغرافي في القاهرة ١٩٧٠ ص.ص. ٣٣٥ – ٣٥٢ .

* كويتيون فقط .

أما بالنسبة للتركيب العمري والنوعي لمجموع سكان الأقطار العربية العشرة معاً ، فيلاحظ من الجدول رقم (٣) ان أكثر من نصف مجموع السكان يقع في فئة العمر العريضة ١٥ – ٦٤ ، وذلك بالنسبه لعامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ، بيد أنه يلاحظ انخفاض طفيف حققتها تلك النسبة بين العامين المذكورين لكل من الذكور والاناث .

الجدول رقم (٣)

التركيب العمري لعشرة أقطار عربية

(اسماء الأقطار مذكورة في الجدول رقم ٢)

فئات العمر	ذكور		اناث		مجموع	
(سنه)	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٥٠	١٩٦٠
دون ١٥	٤٣,٤	٤٤,٦	٤٢,١	٤٤,٠	٤٣,٠	٤٤,٣
١٥ – ٦٤	٥٢,٩	٥٢,٤	٥٤,٠	٥٢,٨	٥٣,٢	٥٢,٦
٦٥ فاكثر	٣,٧	٣,٠	٣,٩	٣,٢	٣,٨	٣,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

أما بالنسبة للتركيب العمري في كل قطر عربي من الأقطار المذكورة ، فإنه لا يختلف عن التركيب المشار اليه أعلاه . وهو النمط من التركيب الذي يسود عادة كافة الأقطار (المناطق) النامية . ففي المناطق المتقدمة تبلغ نسبة الفئات العمرية العريضة الثلاث حوالي ٣٠ و ٦٠ و ١٠ بالمئة من مجموع السكان وعلى التوالي . فقد بلغت تلك الفئات في الولايات المتحدة الاميريكية مثلاً ٣١ ، ٥٦ ، ١٣ بالمئة في عام ١٩٦٠ ، في حين كانت في الهند عام ١٩٦١ حوالي ٤١ ، ٥٤ ، ٥ بالمئة وفي الباكستان ٤٧ ، ٤٨ ، ٥ بالمئة . وبالرغم من أن البيانات المدرجة في الجدول رقم (٣) اجمالية ، فانه يمكن التأكيد من خلالها ، بان سكان العالم العربي (ممثلين بتلك الأقطار) قد باتوا أكثر أشبابا خلال العقد المذكور من السنوات . كما انهم يعدون أكثر شبابا بنسب كبيرة فيما اذا قورنوا بسكان الولايات المتحدة الاميريكية واليابان والهند . ففي حين تزيد نسبة الأطفال في الولايات المتحدة الأميريكية عن ٣٠ ٪ من مجموع السكان ، وحوالي ٤١ ٪ في الهند ، فان هذه النسبة تبلغ ٤٤,٥ ٪ في مجموعة الأقطار العربية المذكورة في الجدول رقم (٣) . هذا ، مقابل تدني ملحوظ في نسب الفئات العمرية الأخرى .

هذا ، ولا تظهر النسب التقديرية لعام ١٩٧٠ والخاصة بمجموع السكان الموجودين في سوق العمل ارتفاعاً يزيد عن ٥٠٪ . وبنفس الوقت فقد ظهر من خلال البيانات المدرجة في الجدول رقم (٣) انخفاض طفيف في نسب هؤلاء الأشخاص إلى مجموع السكان بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٦٠ .

ح – القوى العاملة ومعدلات المساهمة بالنشاط الاقتصادي

يظهر من الجدول رقم (٤) ، وباستثناء الكويت والسودان ، ان نسب مساهمة الذكور في النشاط الاقتصادي بين ٤٣ – ٤٨ بالمئة . في حين تبلغ تلك النسب حوالي ٥٣,٧ ٪ في الولايات المتحدة الأميريكية وحوالي ٥٨,٥ ٪ في اليابان . ومن ناحية ثانية ، فان نسبة مساهمة الاناث ، كما جاء في الجدول المذكور لا تتعدى ٦ ٪ ، في حين تبلغ هذه النسب ٢٥ ٪ في الولايات المتحدة الأميريكية و ٣٦ ٪ في اليابان .

الجدول رقم (٤)

حجم القوى العاملة في بعض الأقطار العربية في عام ١٩٦٥

القطر	الأرقام المطلقة (بالآلاف)			النسبة من مجموع السكان (بالمئة)		
	ذكور	اناث	الجنسان	ذكور	اناث	الجنسان
الجزائر	٢٦٣١	٨٥	٢٧١٦	٤٤,٣	١,٤	٢٣,٠
مصر	٧١٠٥	٤٦٥	٧٥٧٠	٤٧,٩	١,٤	٢٣,٠
ليبيا	٣٨٧	١٨	٤٠٥	٤٦,٤	٢,٣	٢٥,٢
المغرب	٣٠٩٢	٢٣٧	٣٣٢٩	٤٦,٣	٣,٦	٢٥,٠
السودان	٣٤٤١	٣٨١	٣٨٢٢	٥٠,٦	٥,٧	٢٨,٤
تونس	٩٧٧	٦١	١٠٣٨	٤٣,٢	٢,٨	٢٣,٤
العراق	١٨٨٠	٥٧	١٩٣٧	٤٥,٢	١,٤	٢٣,٧
الاردن	٤٤٥	٢٣	٤٦٨	٤٣,٧	٢,٤	٢٣,٧
الكويت	١٧٥	٩	١٨٤	٦٠,١	٤,٩	٣٨,٧
سوريا	١١٧٠	١١١	١٢٨١	٤٣,٥	٤,٣	٢٤,٣
المجموع	٢١٣٠٣	١٤٤٧	٢٢٧٥٠	٤٧,٩	٣,١	٢٤,٧

المصدر : بنيت حسابات المؤلف على مراجع مختلفة منها :

ڤاڤرا ، ز : « اسقاطات منظمة العمل الدولية والمركز الديموغرافي في القاهرة للقوى العاملة حسب الجنس والسن في الأقطار العربية ١٩٦٥ – ١٩٨٥ » . الحلقة الدراسية حول العوامل الديموغرافية في تخطيط اليد العاملة الأقطار العربية – المركز الديموغرافي في القاهرة ، القاهرة ٢٣ – ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ .

وقد يكون ضرورياً في هذا المجال تفحص معدلات المساهمة بالنشاط الاقتصادي حسب الأعمار المختلفة (معدلات المساهمة النوعية) ، والتي ادرجت بياناتها في الجدول رقم (٥) . اذ نلاحظ من تلك البيانات انه ليس هناك من فرق كبير بين الأقطار العربية العشر بالنسبة لمعدلات مساهمة الذكور في فئتي السن ٢٥ – ٤٤ و ٤٥ – ٥٤ ، كما أن تلك ، المعدلات تتمشى مع المعدلات العالمية . غير ان التباين واضح بين تلك الأقطار العشر بالنسبة للمعدلات الخاصة بالأناث ، وفي كافة فئات الأعمار ، كما ان هذا التباين واضح بالنسبة للذكور في الفئات العمرية الأخرى غير تلك المشار اليها آنفاً . هذا ، ويتضح التباين في حال أن تكون تلك المعدلات خاصة بفئات عمرية واسعة (تجمعية) (١٠ فأكثر أو ١٥ – ٦٤) وذلك بالنسبة للذكور أو للاناث .

الجدول رقم (٥)

معدلات المساهمة النوعية بالنشاط الاقتصادي في بعض الأقطار العربية – ١٩٦٥

الأقطار	معدّلات النشاط حسب السن – بالمئة							مجموع القوى العاملة (بالألف) أرقام مطلقة			
	١٠–١٤	١٥–١٩	٢٠–٢٤	٢٥–٤٤	٤٥–٥٤	٥٥–٦٤	٦٥+	١٠+	١٥–٦٤	١٠+	١٥–٦٤
ذكـــور											
الجزائر	١٧,٤	٦٦,٠	٩٣,٤	٩٥,٩	٩٤,١	٨٨,٢	٥١,٩	٧٣,٩	٨٩,٠	٢٨٥٦	٢٦٣١
مصر	١٨,١	٦٤,٤	٨٥,٧	٩٧,٤	٩٦,٥	٨٨,٤	٥٧,٦	٧٥,١	٨٨,٥	٧٦٦٧	٧١٠٥
ليبيا	٢٠,٥	٥٤,٥	٨٦,٢	٩٦,٠	٩٤,٩	٨٦,٧	٥٤,١	٧٥,٠	٨٧,٠	٤٢٤	٣٨٧
المغرب	٢١,١	٦٦,٥	٩٢,٠	٩٦,٩	٩٥,٤	٩٠,٧	٦٢,٩	٧٥,٨	٨٩,٣	٣٣٦٤	٣٠٩٢
السودان	٤٧,٤	٨٨,٧	٩٤,٦	٩٨,٧	٩٨,٢	٩٥,٥	٧٩,٥	٨٧,٣	٩٧,٥	٣٩٧٢	٣٤٤١
تونس	١٥,١	٥٣,٨	٩٠,٠	٩٦,٤	٩٣,٤	٨٣,٥	٥٤,٨	٧١,٠	٨٥,٧	١٠٦١	٩٧٧
العراق	١٦,٦	٦٥,٨	٨٨,٢	٩٧,٠	٩٤,٩	٨٩,٠	٦١,٧	٧٣,٩	٨٨,٦	٢٠٢٤	١٨٨٠
الاردن	١١,٨	٥٧,٩	٨٥,٧	٩٦,١	٩٢,٣	٨٢,٢	٤٦,٠	٦٥,٣	٧٠,١	٤٤٧	٤٤٥
الكويت	٣,٣	٥٥,٠	٩١,٣	٩٨,١	٩٣,٠	٧٤,١	٣٨,٢	٨٠,٥	٩٠,٢	١٧٧	١٧٥
سوريا	١٥,٥	٦٠,٣	٩٦,٤	٩٦,٤	٩٢,٥	٧٨,٩	٣٨,٩	٧٠,٢	٨٥,٨	١٢٥٨	١١٧٠
انـــاث											
الجزائر	١,٥	٢,٨	٣,٠	٢,٦	٣,١	٣,٠	١,٥	٢,٥	٢,٨	٩٨	٨٥
مصر	٣,٦	٨,٥	٧,٦	٤,٩	٤,٧	٣,٤	١,٩	٤,٤	٤,٧	٥٣٦	٤٦٥
ليبيا	٢,٢	٤,٣	٤,٥	٤,٢	٥,١	٣,٤	١,٦	٣,٨	٤,٤	٢٠	١٨
مراكش	٤,٠	٦,١	٥,٧	٦,٦	٩,٥	٨,٠	٤,٦	٦,٢	٦,٨	٢٧٨	٢٣٧
السودان	٥,٥	١٢,٣	١١,٠	١٠,٠	١١,٢	١٠,٩	٦,٠	٩,٩	١١,٠	٤٣٧	٣٨١
تونس	٣,١	٧,٨	٨,١	٤,٤	٤,٤	٣,٤	١,٨	٤,٨	٥,٤	٧٠	٦١
العراق	٢,٠	٢,٩	٣,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٥	١,٧	٢,٦	٢,٨	٦٩	٥٧
الاردن	١,٦	٤,٦	٧,٠	٤,٥	٣,٨	٢,٤	١,٢	٣,٩	٤,٧	٢٥	٢٣
الكويت	١,٢	٤,٢	١٠,٠	١٠,٨	٨,٩	٦,٥	١,٩	٧,٨	٩,٨	٩	٩
سوريا	٦,٤	١١,٠	١٠,٢	٨,٣	٦,١	٣,٦	١,٢	٧,٧	٨,٥	١٣٢	١١١

المصدر : (١) معدّلات غ النشاط اقتبست من : ڤافراز : (المصدر السابق)

(٢) معدّلات النشاط حسب السن حسبت على أساس المصدر(١) أعلاه و : « المقاييس الديموغرافية والنمو السكاني في البلدان العربية » – المركز الديموغرافي في القاهرة – سلسلة المقالات البحثية رقم ١ – القاهرة ١٩٧٠

ولعله قد يكون سهلاً ، وأكثر اثارة للاهتمام ، اجراء مقارنة بين معدلات المساهمة بالنشاط الاقتصادي النوعية للذكور في الأقطار العربية العشرة مجتمعة ، وبين مثيلاتها من المعدلات الخاصة بمجموعة أخرى من بلدان العالم . ولعل البيانات المدرجة في الجدول رقم (٦) . تفي بتلك الناحية . كما انه لتسهيل عقد المقارنة فان الشكل البياني رقم (١) قد أبرز ذلك . حيث يلاحظ ان المنحى الخاص بمعدلات المساهمة النوعية للذكور في المجموعة العربية يقع بين المنحنيين المتقابلين للذكور الريفيين والحضريين في أربعين بلداً آخر . في حين ان المنحني الخاص بالاناث في الأقطار العربية يقع بعيداً عن المنحنين المقابلين للأناث الحضريات والريفيات لتلك الأقطار الأربعين الأخرى .

الجدول رقم (٦)

مقارنة لمعدلات المساهمة النوعية بالنشاط الاقتصادي

حسب الجنس في بعض البلدان المختارة

فئات السن بالسنين	ذكور			اناث		
	متوسط ٤٠ قطراً		متوسط ١٠ أقطار عربية	متوسط ٤٠ قطراً		متوسط ١٠ أقطار عربية
	حضريون	ريفيون		حضريات	ريفيات	
١٥ –	٥٢,٣	٧٣,٠	٦٣,٣	٣١,٢	٣٣,٩	٦,٥
٢٠ –	٨٣,٨	٩٢,٥	٨٩,٤	٤٠,٦	٣٦,٣	٧,١
٢٥ –	٩٥,٨	٩٧,٢	٩٦,٩	٣٣,٢	٣٣,٦	٥,٩
٤٥ –	٩٤,١	٩٦,٤	٩٤,٥	٣١,٥	٣٤,٤	٥,٩
٥٥ – ٦٤	٨٢,٦	٩٠,٢	٨٥,٧	٢٣,٢	٢٩,٠	٤,٧

المصدر : البيانات مستمدة من أو مبينة على المراجع التالية :

– المقاييس الديموغرافية ، والنمو السكاني في البلدان العربية » – المصدر السابق .

– ڤافراز : المصدر السابق

– دنتي اتوري : انماط الجنس والسن للسكان الحضريين والريفيين المساهمين بالنشاط الاقتصادي – نشرة العمل الدولية ، الجزء ٩٨ ، رقم ٦ ، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩ .

الشكل رقم (١)

مقارنة لمعدلات

المساهمة بالنشاط الاقتصادي

حسب الجنس في بعض البلدان المختارة

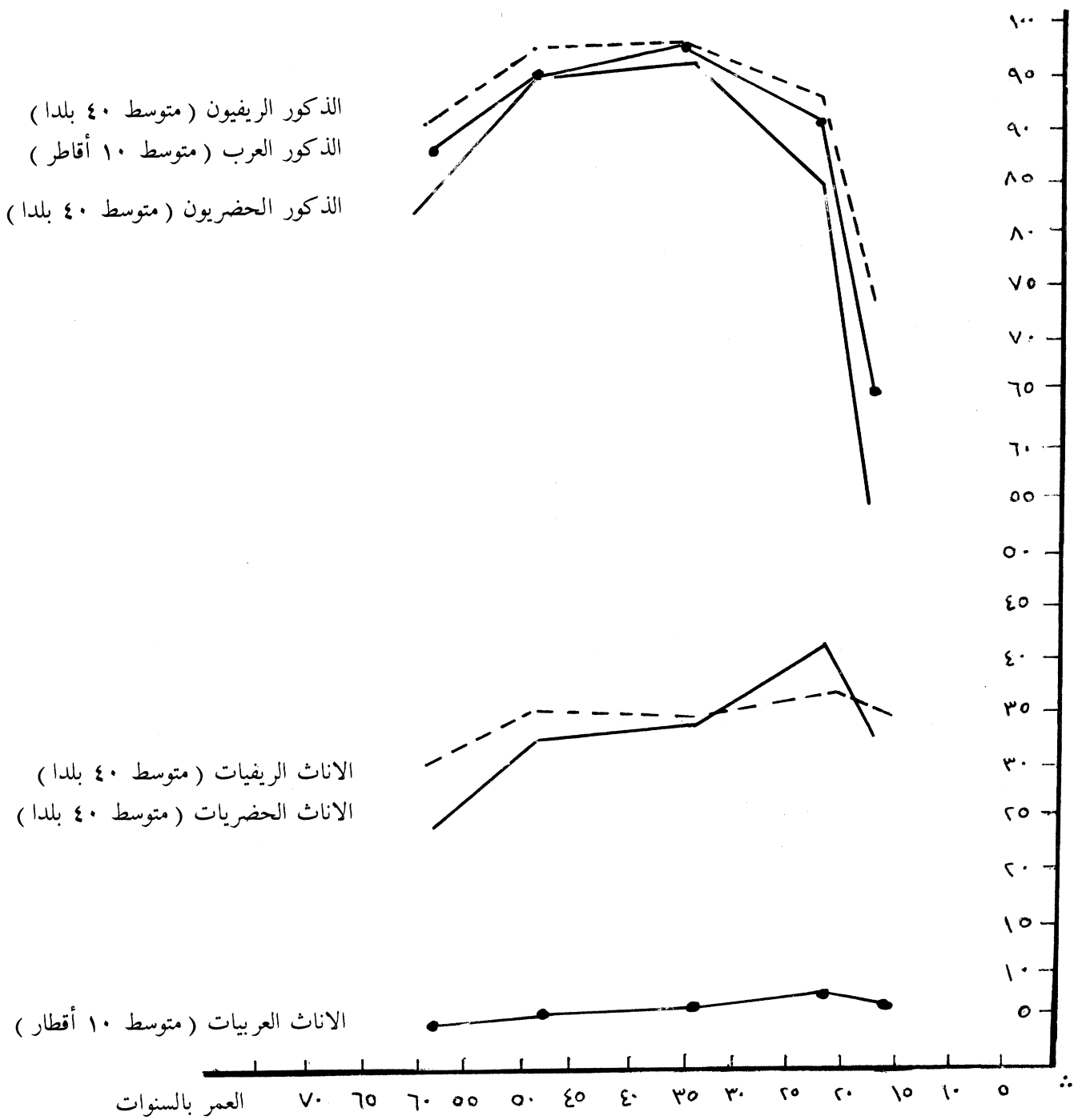

د – التركيب القطاعي :

اضافة الى الاعتبارات الخاصة بالمساهمة بالنشاط الإقتصادي ، لا بد من توجيه الانتباه ايضاً الى توزعات القوى العامله على مختلف القطاعات الاقتصادية . والجدول رقم (٧) يتضمن البيانات التي توضح تلك التوزعات . اذ يظهر منها استئثار القطاع الاولي باغلبية القوى العاملة ، يشذ عن ذلك الكويت وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ، حيث يلاحظ فيهما توزعاً متناظراً بين القطاع الأولي وقطاع الخدمات وذلك بنسبة ١ الى ٢ .

وفي كل من الكويت وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ، والبحرين يلاحظ بان نسبة المساهمة بقطاع الخدمات قد بلغت حوالي ٦٠ ٪ من مجموع القوى العاملة . بينما يمثل السودان الجانب الآخر لهذه الصورة ، حيث تبلغ نسبة المساهمة في القطاع الاولي فيه حوالي ٨٥ ٪ من مجموع القوى العاملة .

اما نصيب القطاع الثاني فتبلغ ذروتها في الكويت والبحرين وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ، اذ تبلغ هذه الحصة حوالي ثلث السكان ذوي النشاط الاقتصادي . ولعله عند معالجة التوزع القطاعي للقوى العاملة ، معالجة الناتج المتأتي من كل من تلك القطاعات . وبما ان البيانات الخاصة بذلك قد لا توفر في كافة الاقطار العربية ، فان الجدول رقم (٨) يشمل خمس من الاقطار الواردة في الجدول رقم (٧) .

* * *

الجدول رقم (٧)

التوزع النسبي للمساهمين بالنشاط الاقتصادي
حسب القطاعات

القطر	السنة	القطاع الاولي	القطاع الثاني		قطاع الخدمات	غير مبين	المجموع
			صناعات تحويلية	المجموع			
شمال افريقيا							
الجزائر	١٩٦٦	٥٠,٤	٦,٤	١٢,٣	٣٧,٣	٠٠٠	١٠٠,٠
مصر	١٩٦٠	٥٦,٦ / ٥٦,١	٩,٠	١١,٣ / ١٢,٣	٣٢,١ / ٣٠,٠	٠٠٠ / ١,٦	١٠٠,٠
ليبيا	١٩٦٤	٣٧,١	٦,٨	١٧,٥	٤٥,٤	٠٠٠	١٠٠,٠
المغرب	١٩٦٠	٥٦,٣	٨,٢	١١,١	٣٢,٦	٠٠٠	١٠٠,٠
السودان	١٩٥٦	٨٥,٨	٥,٠	٧,٧	٦,٥	٠٠٠	١٠٠,٠
تونس	١٩٦٦	٤١,٠	٩,٥	١٧,١	٤١,٩	٠٠٠	١٠٠,٠
غرب آسيا							
البحرين	١٩٦٥	٨,٧	٠,٨	٢٩,٨	٦١,٥	٠٠٠	١٠٠,٠
العراق	١٩٥٧	٤٧,٩	٩,٥	١٤,٨	٢٤,٣	١٣,٠	١٠٠,٠
الاردن	١٩٦١	٣٥,٣	٨,٤	٢١,٥	٢٤,٨	١٨,٤	١٠٠,٠
الكويت	١٩٦٥	١,١	١٠,٠	٣٣,٩	٦٤,٥	٠,٥	١٠٠,٠
لبنان	١٩٦٤	٤٥,٣	٠٠٠	٢٠,١	٣٤,٦	٠٠٠	١٠٠,٠
سوريا	١٩٦٠	٤٩,١	١١,٨	١٨,٤	٢٥,٧	٦,٨	١٠٠,٠
جمهورية اليمن الشعبية الديموقراطية	١٩٦٤	٠٠٠	١٦,٨	٣٢,١	٦٧,٢	٠,٧	١٠٠,٠

المصدر :

- الكتب السنوية للاحصاءات العمالية
- « النمو الاقتصادي ومستوى كفايات السكان الناشطين في بلدان مختلفة من الشرق الاوسط » .
- مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت ، لبنان – نيسان ١٩٧١

الجدول (٨)

التوزع النسبي للأنتاج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة في بعض الاقطار العربية

السنة		القطاع الاولي	القطاع الثاني	قطاع الخدمات		جميع القطاعات
				الادارة	المجموع	
الجزائر	١٩٦٨	١٦,٣	٣٩,٥	١٥,٨	٤٤,٢	١٠٠,٠
مصر	١٩٦٧	٢٩,٧	٢٦,٤		٤٣,٩	١٠٠,٠
ليبيا	١٩٦٨	٣,٠	٧٠,٢	٦,٤	٢٦,٨	١٠٠,٠
السودان	١٩٦٧	٦٦,٩	٠,٠	٩,٧	٣٣,١	١٠٠,٠
تونس	١٩٦٨	١٧,١	٢٨,٤	١٧,٦	٥٤,٥	١٠٠,٠

الجدولين

ومع ان بيانات الجدولين رقم (٧) ورقم (٨) لاتتبع نمطاً واحداً في التبويب (لم تدرج بيانات الصناعات التحويليه في الجدول رقم ٨ كما لم تدرج بيانات عن القطاع الأداري في الجدول رقم ٧) فان تلك البيانات قد عرضت بقصد التوضيح لمدى فائدة الواحد منهما بانضمامه للآخر. ومع ان التاريخ الزمني في كلا الجدولين غير موحدة ، فانه يمكن التوصل الى استنتاجات واضحة بمقارنة المساهمة في كل قطاع وارد في الجدولين المذكورين . ولعل عرض هذين الجدولين قد تبدو فائدته لتأكيد اهمية وجود تماثل في عمليات تبويب البيانات مما يساعد جداً في عمليات التحليل .

هـ – التركيب المهني :

لا يمكن دراسة مشكلات القوى العاملة ، وكذلك رسم السياسات المتكاملة الخاصة بها دون اخذ التركيب المهني بعين الاعتبار جدياً . حيث لا يمكن ان تكون الناحية الكمية للقوى العاملة هي الاساس الاقتصادي ، بل تعد نوعية تلك القوى من الامور الهامة ، ومن تلك الامور النوعية تبدو ان المهارات التي اكتسبتها القوى العاملة ، والتي يفترض ان تحدد وفقاً للمستلزمات التعليمية او التدريبية أو هما معا .

ومع ان الفئات المهنية المذكورة في الجدول رقم (٩) ليست قابلة تماماً للتحويل الى فئات تعليميه او تدريبيه ، غير انها تساعد على ايضاح الحاجة الى اثارة الاهتمام بتلك الناحية ، علاوة عن انها تعطى وصفاً تقريبياً للتركيب المهني السائد في الاقطار العربية .

و – البطالة :

استناداً الى البيانات التعدادية في بعض الاقطار العربية ، فان العاطلين عن العمل يشكلون حوالي ٢٥ ٪ و ٣٠ ٪ من مجموع ذكور القوى العاملة في المناطق الحضرية والريفية على التوالي (الجزائر ١٩٦٦) . كما تبلغ اعلى المعدلات الخاصة بالاناث حوالي ١١ / في المناطق الحضرية في تونس (١٩٦٦) وحوالي ١٦ ٪ في مناطق الجزائر الريفية (١٩٦٦) . غير ان الارجح ان تكون البيانات المسجلة والخاصة بالبطالة هي اقل من الواقع في تعددات أكثر الاقطار العربية (ولربما باستثناء الجزائر) .

هذا ويمكن تلخيص نتائج الابحاث التي توصلت اليها الدراسات الاخرى التي تناولت موضوع البطالة في الاقطار العربية على النحو التالي :

١ – البطالة في صفوف الذكور اشد حدة منها في صفوف الاناث ، وذلك كما تدل الارقام المطلقة .

٢ – يبدو ان الاشخاص الاحدث عمراً (دون سن ٢٤) معرضون أكثر من غيرهم لمعدلات بطالة عالية .

٣ – معدلات البطالة في المناطق الريفية تفوق معدلات البطالة في المناطق الحضرية .

٤ – معدلات البطالة بين الاميين في الاقطار العربية ، كما هي الحال في كثير من البلدان النامية منخفضين ، كما ان تلك المعدلات تأخذ بالارتفاع التدريجي بين المتعلمين .

٥ – نسب المتعطلين حديثاً الى مجموع المتعطلين مرتفعة بين الذكور تبلغ اكثر من ٧٠ ٪ في العراق (١٩٥٧) وليبيا (١٩٦٤) وسورية (١٩٦٠) ، كما تبلغ ادني نسبة لها في الاردن ، (حوالي ١٥ ٪ عام ١٩٦١) وفي الكويت (٦ ٪ عام ١٩٦٥)

التركيب المهني للقوى العاملة
في بعض الأقطار العربية

الجدول رقم (٩)

الرمز حسب التصنيف الدولي	الفئات الفنيّة	البحرين ١٩٦٥	ايران ١٩٥٧	الأردن ١٩٦١		الكويت ١٩٦٥		سوريا ١٩٦		مصر ١٩٦٠	
		(١)	(١)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٣)
٠	العاملون المهنيون والفنيون وما شابههم	١,١	٢,٢	٤,١	٣,٣	٧,٢	٥,٤	٢,٤	١,٩	٣,٢	٢,٣
١	العاملون الاداريون والتنفيذيون والمديرون	١٢,٩	٩,٦	٠,٦	٠,٧	٢,٢	٢,٢	٠,٧	٠,٧	١,١	١,٠
٢	الكتبة		١,٢	٤,١	٤,٤	٩,٨	١,٠	٣,١	٣,٣	٣,٧	٣,٣
٣	العاملون في المبيعات	٩,٤	٦,٢	٦,٨	٧,٧	٨,٥	٨,٩	٨,٠	٩,٤	٨,١	٧,٣
٤	المزارعون وصيادوا الاسماك والحيوانات										
	والخشابون وما شابههم	٧,٨	٥٤,٠	٣٥,٤	٣٨,٤	٢,٠	٢,١	٤٧,٠	٥٢,٥	٥٤,١	٤٨,٤
٥	العاملون في المناجم والمقالع وما شابههم	٠٠	٠,٣	٢,٠	٢,٣	٠,٦	٠,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٠,٢
٦	العاملون في وسائل النقل والمواصلات	٢٢,٨	٣,٧	٥,٥	٦,٢	١٠,٠	١٠,٥	٣,٢	٣,٨	٣,٠	٢,٩
٧ / ٨	الحرفيّون والعاملون في الانتاج والتصنيع وغيرهم	٤١,٤	١٧,٢	٢٨,٧	٣١,١	٣٤,٦	٣٦,٢	٢٢,١	٢٣,٣	١٥,٩	١٤,٦
٩	العاملون في الخدمات والاعمال الترفيهية										
	والرياضية	٤,٦	٥,٦	٥,٩	٥,٩	٢٥,١	٢٤,٢	٤,٧	٤,٧	٩,٤	٧,٦
–	غير معروفين	٠٠	٠٠	٦,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٨,٥	٠٠	١,٣	١,٦
–	لا يعملون	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠,٨
	المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر :

(١) النمو الاقتصادي ومستوى الكفايات للسكان الناشطين في بلدان مختلفة من الشرق الاوسط . مكتب الامم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت ، لبنان ، نيسان (ابريل) ١٩٧١ – ص ص ٣١ – ٣٨

(٢) (للذكور فقط) : الكتاب السنوي للاحصاءات العمالية – ١٩٦٧

(٣) جمهورية مصر العربية : « البيان القطري » – الذي قدم في مؤتمر السكان الافريقي ، اكرا (غانا) ، ٩ – ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١

ز- اليد العاملة ذات المستويات العالية :

ان البيانات الخاصة بالمستويات العالية للقرى العاملة ليست متوفرة ، وعند توفرها ، غالباً ما يكون تبويبها غير متماثل. لذا لا تسمح الا لتحليلات سطحية واستنتاجات غير دقيقة ، خاصة عند ما يكون الهدف - كما هي عليه الحال هنا - عقد مقارنات بين اقطار عديدة ، او جمع بيانات تشابهة لاكثر من قطر واحد .

في هذا الحال ، قد يكون من المفيد القاء نظرة على بعض البيانات التعليمية التي توصلت اليها منظمة اليونسكو ، وذلك لمجرد تقدير اجمالي للقرى العاملة العالية المستوى في بعض الاقطار العربية . ففي الجدول رقم (١٠) عدد محدود من المؤشرات التعليمية لعدد من الاقطار العربية ، ومنها يتضح ما يلي :

١ - من الاقطار العربية الست الواردة في الجدول رقم (١٠) يلاحظ ان لبنان يليه مصر لديهما اعلى نسب للطلبة بالنسبة للاعداد السكان ، يليهما سورية بالمرتبة الثالثة

٢ - ان عدد الخريجين في اربعة من الاقطار المذكورة في الجدول المذكور هي اعلى في الدراسات الثقافية والتربوية والفنون الجميلة . وفي القطرين الآخرين ، اي في مصر وسورية ، يلاحظ اعلى نسب في حقول القانون والعلوم الاجتماعية ، يلي ذلك الدراسات الثقافية في سورية والهندسة والطب والزراعة في مصر.

٣ - من الناحية المطلقة للارقام ، يلاحظ تركز كبير في حقول القانون ، والعلوم الاجتماعية في الاقطار الستة جميعاً ، حيث في مصر كانت طلاب القانون والعلوم الاجتماعية يتساون عدداً بطلاب الهندسة والطب والزراعة .

٤ - اما بالنسبة للحجم العام لاعداد الطلبه ، فان ، طلاب الدراسات الثقافية في الأردن يبلغون ستة أمثال اعداد طلبة الهندسة . اما بالنسبة للبنان وسورية فقد كانت نسبة هذين الفرعين حوالي ٤ الى ١ بينما كانت في مصر والعراق حوالي ١,٥ الى ٢ .

في ضؤ ما تقدم ، يبدو انه لا بد من تشجيع الدخول الى كليات الهندسة والطب والزراعة ، أكثر مما عليه الحال الآن ، حتى في مصر ، ولعل هذا الاقتراح يقوم على افتراض منطقي ، وهو ان التنمية بالمعنى الاجتماعي والاقتصادي تتطلب مزيداً من التخصصات ، بجانب الحاجة الى تلبية البلدان الشقيقة الأخرى من تلك التخصصات . ولا بد من التفكير بصورة جدية في تشكيل مجمع للقوى العاملة العالية المستوى في شتى الاقطار العربية.

الجدول رقم (١٠)

بعض المؤشرات الخاصة بوضع القوى العاملة العالية المستوى في بعض الاقطار العربية خلال الستينات . (١)

القطر	عدد الطلاب حسب حقل الدراسة الواسع (بالآلاف)						نسبة الخريجين حسب حقل الدراسة الواسع						عدد الخريجين لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان
	السنة	الدراسات الثقافية والتربية والفنون	القانون والعلوم الاجتماعية	العلوم الطبيعية	الهندسة والطب والزراعة	غير محدّد	السنة	الدراسات الثقافية والتربية والفنون	القانون والعلوم الاجتماعية	العلوم الطبيعية	الهندسة والطب والزراعة	غير محدّد	
مصر	١٩٦٠	٢٥,٦	٣٨,٥	٥,١	٣٦,١	١,٥	١٩٦٥	٢٦	٣٤	٧	٣٣	—	٦٢
العراق	١٩٦٤	٤,٥	٧,١	٣,٠	٥,٣	١,٦	١٩٦٣	٤٠	٣٤	٣	٢٠	٣	٣٤
الاردن	١٩٦٥	١,٩	٠,٥	٠,١	٠,٣	—	١٩٦٤	٩١	—	—	٩	—	٢٦
لبنان	١٩٦٥	٨,١	٩,٣	٠,٩	٢,١	—	١٩٦٤	٤٨	١٩	١٠	٢٢	—	٦٤
السودان	١٩٦٣	١,٩	١,٩	٠,٦	١,٣	—	١٩٦٣	٣٨	٢٦	٤	٣٣	—	٦
سوريا	١٩٦٥	١٤,٥	١١,٩	٢,٢	٣,٣	—	١٩٦٤	٢٦	٤٧	٦	٢١	—	٥٣

المصدر :

منظمة اليونسكو : « **بيانات احصائية عامة تتعلق بالتعليم العالي في الدول العربية** » اجتماع خبراء التعليم العالي ونتيجته في الدول العربية – بغداد ٢٣ – ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ – (DOC. ED/ENSY PAR) – باريس ٢٢ آذار (مارس) ١٩٦٨) .

خامساً : الاحتياجات المقبلة ومنطويات السياسات .

آ – النواحي الخاصة بالمفاهيم :

لعل اي اهتمام بقضايا القوى العاملة ، ينحصر حول مفهوم الاستفادة من القوى البشرية في الوقت الحاضر وفي المستقبل على نحو افضل . ان هذه الفكرة تتطلب التوسع في ايجاد فرص عمل جديدة لاستيعاب القوى العاملة ، كما انها تتطلب تقديرا لاحتياجات القوى العاملة من التعليم والتدريب . وحيث لا يمكن حصر الاحتياجات المقبلة من القوى العاملة عددياً ، فانه لا بد ايضاً من النظر الى النواحي النوعية ايضاً بما في ذلك التدابير التنظيمية . حيث لا يكفي ان يكون المرء مؤهلاً مهنياً او توفر له فرصة عمل فقط ، بل لا بد من يقوم بممارسة عمله في المكان المناسب . وهذا يعني ان المشتغل والعاطل عن العمل لا بد ان يمارسا العمل في الوقت المناسب في المكان الذي تدعو الحاجة الاقتصادية اليهما ، أكثر من غيره من الامكنة الاخرى . ولعله بدون اتخاذ التدابير النظمية المناسبة ، تبقى المحاولات التي ترمي الى تخفيض الاختلال في التوازن بين هيكل الاعمال وموقعها غير كاملة . ولا بد لاية سياسة تتعلق بالقوى العاملة من ان تكون مدعومة بسلسلة من مكاتب تبادل العمال ، وخدمات التوظيف الخاصة بتشغيل الاحداث ، ومراكز للتدريب واعادة التدريب والتوجيه المهني وكذلك خدمات الاعلام الخاصة بالارشاد عن فرص العمل ، وكما يجب ايضاً ان تتوفر مكاتب للدوافع والحوافز .. وغيرها .

ان عملية التطلع الى المستقبل لا تتطلب المقدرة التقنية فحسب ، بل تتطلب ايضاً تبصراً واسعاً ، من قبل المحلل الذي انيطت به عملية التوقع ، وذلك ليستطيع تقدير العلاقات والتفاعلات بين قطاع القوى العاملة والهيكل الاقتصادي بوجه عام . كما لا بد من يتصف المحلل المسؤول بالخبرة والادراك الذين يمكناه من معالجة البيانات معالجة صحيحة ، فعلى سبيل المثال ، فان كل مشروع بحاجة الى جد ادني من القوى العاملة ، والا ما كان لهذا المشروع من الناحية التقنية ان يعمل . فاذا ما استخدم المحلل قاعدة او معاملاً معيناً للربط بين القوى العاملة من جهة ، وبين الانتاج المراد تصنيعه او بالاحرى الاشخاص المراد تقديم الانتاج لهم ، دون الاخذ بالاعتبار في ذلك الربط عدد الوحدات البشرية العاملة في ذلك المشروع ، فان تقديره للمستقبل لا بد وان يكون خاطئاً . ان هذه القاعدة تنطبق على القطاعات ذات الانتاج الموسمي (كالزراعة مثلاً). وعليه لا بد من تطوير مفهوم قياس البعض في العمالة ، بحيث يعتبر وجود طاقة بشرية غير مستفاد منها في بعض القطاعات ظاهرة صحية .

ان هذه الناحية قد تقتضي التمييز بين متطلبات القوى العاملة من جهة ، والطلب عليها من جهة اخرى . باعتبار المفهوم الأخير ان هو الا تجسيد لمفهوم اقتصادي يربط بين القوى العاملة والاجور المتسلسلة . في حين ان المفهوم الاول – متطلبات القوى العاملة – يعتبر في الواقع تجسيدا لمفهوم تكنولوجي .

وبالطبع فان تقدير القوى العاملة يختلف بين مؤسسة واخرى ، وفقاً لكون المؤسسة في مرحلة الانشاء ، او في مرحلة العمل ، حيث ان القوى العاملة تختلف باختلاف المرحلة .

اضافة لدلك ، فان العاملين في البناء (كالمهندسين المعماريين ، والرسامين والبنائين والعمال غير المهرة . . وغيرهم) يمكن ان يتحركوا ، وهم كذلك بالفعل ، بين مشروعات مختلفة خلال فترة محدودة ، وهذا مايؤثر على تقدير الاحتياجات المقبلة من بعض فئات القوى العاملة . كما على المحلل ان يظهر بان جزءاً من الاحتياجات التقديرية المقبلة من يدعي بالقوى العاملة ذات المستوى العالي والتي هي اقل ثمناً ، وذلك بزيادة المعروض من القوى العاملة ذات المستوى المتوسط ، والتي هي

اقل ثمناً ، كما تتسم بسرعة التوفر نسبياً اكثر من تلك العالية المستوى (كما هي الحال مثلاً بالنسبة للاطباء والممرضات)

يضاف الى ذلك المفاهيم المألوفة ، وهي المساواة في الاستفادة من القوى العاملة وذلك بتشجيعها عن طريق الازدهار الصناعي . حيث درجت العادة مثلاً ، على الاسترسال في تكوين المفاهيم ذات الاثر الايجابي ، تلك التي يحدثها النمو الاقتصادي على قطاع القوى العاملة ، خاصة اذا كان هذا النمو قائماً على النمط الديناميكي للصناعة .

لقد لوحظ في السنوات الأخيرة ، ارتفاع العمالة في قطاع الصناعة بسرعة اكبر من تلك التي يرتفع خلالها الانتاج الصناعي . وتشير الدراسات الحديثة ، الخاصة بمعالجة مشكلات العمال في البلدان النامية انه « من وجهة النظر الخاصة بنمو القوى العاملة ، فان النتائج التي تنجم عن التصنيع المكثف كانت مخيبة للآمال عموماً ، حتى في الاماكن التي توسع فيها الأنتاج الصناعي بسرعة . والواقع ، فان بعض المؤلفين قد ذهبوا الى حد الادعاء بان ثمة نزاع كامن بين الأنتاج والتوسع في مجالات القوى العاملة ، وذلك اثناء عمليات التنمية الاقتصادية[٨] .

ب – منطويات السياسة :

غني عن القول ان اي تطلع للمستقبل بالنسبة للقوى العاملة ، هي عبارة لرسم سياسة معينة تتناول اما عرض القوة العاملة او الطلب عليها او كليهما معا . ومن بين التدابير التي تتخذ عادة لدعم القوى العاملة ، هي زيادة معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي ، واستخدام القوى العاملة الاجنبية المنتقاة . . الخ .

ومن ناحية ثانية ، فقد يتخذ اجراء تخفيض القوى العاملة ، شكل اجراء تخفيض سن التقاعد عن العمل ، او تحديد فترة الدراسة ، او تقليص اسبوع العمل وذيادة وخلق بعض الاعمال للعمال الفائضين عن الحاجة اليهم ، كذلك قدتتخذ هذه الاجراءات على شكل تعديل لمواعيد العمل . . الخ .

ثمة ناحية تتصل اتصالاً وثيقاً بالتنسيق بين عرض القوى العاملة والطلب عليها ، يتجلى ذلك بفكرة التكامل الاقليمي للقوى العاملة ، تلك التي تخلق بدورها الفرص امام مكاتب الاستخدام لتلبية احتياجاتها على المستويين المركزي والاقليمي .

اضافة لذلك ، فقد يكمن اختلال التوازن بين المعروض من القوى العاملة والطلب عليها جزئياً في بعض النواحي الهيكلية بلاقتصاد ، كوجود اختلال مزمن في التركيب المهني ، او عجز الاقتصاد عن الاحتفاظ بمعدلات لرأس المال تسمح بأعداد القوى العاملة .

وهناك بالطبع مشكلات اخرى كثيرة ، لابد من مواجهتها عند التطلع الى المستقبل ، تلك المشكلات التي تحتاج اتخاذ التدابير والاجراءات السياسية من قبل الدولة ، وكذلك تحضير الرأي العام لتقبل تلك التدابير والاجراءات من يحتاج بذل جهود كبيرة لخلق الوعي اللازم لدى المواطنين للمساندة ، بصفتهم المساهمون في القطاعين المنزلي وغير المنزلي على حد سواء .

---

(١) عابد ، جورج ت : استيعاب القوى العاملة في الصناعة : تحليل خاص بمصر – صندوق النقد الدولي – دائرة الشرق الأوسط واشنطن – ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٣ .

لعله بديهياً عند التحدث بلغة الارقام عن الاحتياجات المقبلة في شتى فئات القوى العاملة ، من توفر قاعدة متينة من البيانات . حيث ينبغي ، بل يجب ان تتوفر هذه البيانات على مستوى المشروع في قطاع السلع والخدمات . ان هذا وان وجد في بعض الاقطار العربية يعاني نقصاً في الجهاز الوظائفي او عيباً في الجهاز نفسه او من الأثنين معاً .

ولكي تكون بيانات القوى العاملة ذات فائدة من الناحية التحليلية ، يتوجب توفرها بدقة ليس من ناحية شكلها الاجمالي ، بل ناحية تبويبها ايضاً ، ذاك التبويب الذي ينبغي فيه التفصيل بما فيه الكفاية . فمثلاً ما يتعلق بالتركيب العمري للسكان ، بات مهماً بصورة متزايدة ان تظهر السنوات العمرية الآحادية في ذلك التركيب ولغاية العمر ١٥ مثلاً .

وبما انه لابد من استخدام بعض التبويبات في مجال دراسة القوى العاملة ، الى جانب التبويبات الخاصة بالحالة التعليمية مثلاً . فان الامر يقتضي تطابق الفئات العمرية في كل من التبويبين . كما لابد من ان تكون تبويبات التركيب المهني قابلة للتحويل الى فئات تعليميه وتدريبيه .. عدا ذلك كله هناك مشكلات منهجية اخرى .

لعلها الحقيقة ، في ان جودة التقدير تكمن بعدد الفروض التي يبني على اساسها مثل هذا التقدير لذا وبما أن التقديرات تجري في موعد سابق لموعد تنفيذها ، فمن الاهمية بمكان ان تكون تلك الفروض صحيحة ، ذلك ان السياسات العامة الخاصة بزيادة فرص العمل ، والاستفادة من الخريجين لاستدراك النقص في العاملين المدربين ، وكذلك تقدير متطلبات القوى العاملة ، واختبار التقنية الحديثة وتأثير الاستثمار على العمالة وتوزعات الدخل . . الخ ، كل ذلك لا يمكن تقديره على اساس فروض خاطئة او منهج معيب او ناقص

ان نظرة على المنهج المطبق في هذا المجال ، وابسط اشكاله ، يعني واحدا من امرين :

الامر الأول :

اجراء تقدير للأنتاج ، وفقاً لبعض الفروض الخاصة بالانتاجيه والتي تزيد حسب القطاع ، ومنه يمكن تقدير القوى العاملة اللازمة ، وبعملية طرح لاعـداد تلك القوى العاملة من مجموع السكان المقدر يمكن التوصل الى تقدير للنقص او للفائض (البطالة)

الأمر الثاني :

وهو بالعكس تماماً ، حيث تقدر القوى العاملة المتوقع توفرها ، ومن ثم تجري العمليات الخاصة بتقدير مستويات التنمية الاقتصادية التي تتفق مع القوى العاملة المحتملة .

وحتى هذه الطريقة البسيطه لا تخلو من صعوبات لدى تنفيذها عملياً .

ان هذا قد يوضح السبب الظاهري لعدم أخذ مشكلات القوى العاملة باهتمام مركز في معظم البلدان النامية ، حيث يعتبر حل تلك هذه المشكلات امراً ثانوياً بالنسبة للاهداف الاقتصادية .

لقد تم في العراق والاردن والكويت ، صياغة خطط قطاعية لتنمية الموارد البشرية في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية (بما في ذلك تنمية المجتمع) وذلك ضمن الاطار الشامل لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . أما في لبنان والمملكة العربية السعودية ، فما زالت تلك الخطط عبارة عن برامج عمل ، بانتظار اعتماد خطه قومية شاملة للتنمية .

كما قد عولجت بدرجات متفاوته من الدقة تلك الخطط والبرامج ، كما عولجت من خلالها المتطلبات التعليميه باكثر مايمكن من الدقة [٩]

ان حكومات المنطقة العربية على علم تام بالصعاب التي تكتنف هذا العمل ، ورغم ان تلك الحكومات قد اعربت عن رغبتها الشديدة في البحث عن طرق مختلفة ، تكميلية في كثير من الاحيان « كطريقة الطلب الاجتماعي »القائمة على اسقاط اعداد الطلبة ، « وطريقة الطلب الاقتصادي » القائمة على تحليل الهيكل المهني المطلوب في سنة الهدف ، الا انها كانت تحسُ من ان الطرق الحالية لتقدير القوى العاملة ما تزال في مراحلها التجريبية حتى في الدول الصناعية المتقدمة ، وليس من السهل تكييفها للاستعمال في ظروف العراق والاردن والكويت وسورية . تلك الظروف الخاصة بالهيكل الاقتصادي والاجتماعي لتلك الاقطار . ولايضاح ذلك ، فقد اشير الى ان التنمية الصناعية في تلك الاقطار الاربعة مثلاً ، نادراً ما تعني المزيد من التوسع او النمو ، كالذي تعنيه بالنسبة للبلدان الصناعية المتقدمة ، تلك التي توفر لديها الاساسي لاستقرار الطلب بصورة يركن اليها . انها تعني في الاقطار العربية الاربعة تغييراً هيكلياً ، كادخال الاساليب التقنية الجديدة ، والتوصل الى منتجات جديدة ايضاً [١٠]

يبدو الآن ان الخوف لم يكن دون مبرر ، فكما ذكر في وثيقة حديثة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية « يجري الآن اعادة جزرية للاراء الخاصة بمجالات التعليم والعمالة والاقتصاد ، وعلاقتها مع بعضها ، وقد تكون الاستراتيجات الخاصة بتنمية التعليم موضع تساؤل في تقرير اللجنة الدولية لتنمية التعليم ، حيث اثير التساؤل حول « التعليم لكي نكون » (تقرير فور) وكذلك التساؤل حول سياسات العمالة وعلاقتها باستراتيجات التنمية الاقتصادية ، وذلك في التقارير المبدئية الخاصة ببرنامج العمالة العالمي . وفي مجال النظرية الاقتصادية ، بقدر العلاقات القائمة بين التعليم والتنمية الاقتصادية اكثر تعقيداً من المفاهيم التي عولجت من قبل اولئك الذين عكفوا على حساب معاملات الموارد الداخلة في الناتج . اما من يتعلق بسوق العمل ، فان الارتفاع الصفي العام للبطالة ، وكذلك للعمالة الناقصة في صفوف الخريجين وغير المتعليمين ، يعني ولمرة أخرى بان المشكلات تستدعي اهتماماً سريعاً [١١] .

* * *

(٩) بعض مقدمات تنمية الموارد البشرية في مختلف بلدان الشرق الأوسط – الحلقة الدراسية حول النواحي الاجتماعية للتخطيط للتنمية – بيروت ، لبنان ١٨ – ٢١ كانون الأول ١٩٦٨ – الصفحة رقم ٩ .

(١٠)نفس المصدر السابق – الصفحة رقم ٣٩ .

(١١)ديبومُويه م . « تحليل انماط دخل حملة الشهادات : النواحي الرئيسية لبرنامج الدراسات الذي أعده المركز الانمائي التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – دراسة أعدت لاجتماع فريق الخبراء حول الموارد البشرية في تخطيط التنمية في أفريقيا – دكار ٢٦ – ٢٨ شباط ١٩٧٣ .

استراتيجية الاستفادة من القوى البشرية التقنية في البلدان العربية *

ان ما يتمتع به الوطن العربي من وفرة في الموارد الطبيعية ، والقوى البشرية سواء على مستوى القطر الواحد ، او على مستوى مجموع العالم العربي ، ظاهرة معروفة ومميزة غير ان الوطن العربي لم يصل بعد الى درجة التكامل الاقتصادي ، التي تمكنه من الاستفادة الكاملة من هذه الموارد والطاقات .

يتعرض هذا البحث وبصورة موجزة لوصف مشكلة « هجرة العقول » في العالم العربي ، في حين عالج بحث آخر ، اعده المؤلف مع السيد محمد ربيعي ، هذا الموضوع بتفصيل أكثر. وعلى اية حال ، فان هذا البحث سوف يؤكد على امرين اثنين ، اولهما « الاستراتيجية » وثانيهما « مدى الاستفادة » من القوى البشرية ذات المستويات التقنية العالية

هجرة العقول العربية :

يطلق تعبير هجرة العقول ، للدالة على الواقع الذي يكتنف هجرة حملة الشهادات الجامعية (المجازين) خارج حدود بلدهم الأم ، دونما استفادة بلدهم هذا ، من خبراتهم او من تحصيلهم العالي . كما يستخدم هذا التعبير ايضاً للدلالة على هجرة العقول داخل حدود البلد الأم ، وذلك للاشارة الى الاجراءات التي تتخذ لتشجيع تدفق حملة الشهادات الجامعية الى بعض المناطق . ولعله تجدر الاشارة ، الى ثمة اسباب تكمن وراء هذا السلوك ، يمكن ان توضع في مجموعات ثلاث كالتالي :

١ – التعليم غير الكامل : وتتجلى هذه المجموعة في النظام التعليمي السائد في الدول النامية ، ذلك النظام الذي لا ينسجم مع الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى البلد لتحقيقها ، يضاف الى ذلك ، تدني المستوى التعليمي الذي أحرزه خريجو الجامعات في الوطن العربي عن مواجهة المشكلات العربية الراهنة .

٢ – عدم كفاية المعاهد التعليمية : لا تني المعاهد التعليمية القائمة في الوطن العربي لتأمين كافة متطلباته ، كما لم يساعد المناخ الاجتماعي والسياسي الذي ساد الوطن العربي في الماضي على زيادة اعداد تلك المعاهد الى المستوى المطلوب .

٣ – الشعب كعبء : لا يعتبر الشعب في هذا الجزء من العالم مصدراً اقتصادياً ، بل يعتبر بمثابة عبء اقتصادي ، ويتجلى ذلك في كون هذا الشعب مستهلكاً فقط لتلك الخدمات الاجتماعية المتاحة له .

ومن الطبيعي ، ان يكون اصحاب المهن الفنية ، وهم اغنى المصادر البشرية قيمة في السوق الدولية موضع طلب مستمر من قبل البلدان الاخرى ، اذ تقدم لهم تلك البلدان كافة الفرص والتسهيلات اللازمة لممارسة حياتهم فيها ، وذلك مقابل استفادتها منهم ولقد تعرضت القوى البشرية ذات المستويات العالمية في الوطن العربي للهجرة وباعداد كبيرة الى كافة اصقاع المعمورة ، وبصورة عامة ، فقد قدرنا مبدئياً من خلال الدراسات التي اعدت في هذا المجال بان هناك ١٠٠ الف عربي من جملة الشهادات الجامعية قد هاجروا الى خارج حدود الوطن العربي خلال العشرين سنة الماضية . ومع ان هذا العدد قد يفوق عن ٨٠٠ الف من هؤلاء المجازين الجامعيين ، فان ١٠٠ الف اختصاصي

---

(١) أعد هذه الدراسة الدكتور أنطوان زحلان نائب الرئيس للابحاث والعمليات في مؤسسة المشاريع العربية والتنمية . وقد قدمت للمؤتمر الاقليمي الأول للسكان والذي انعقد في بيروت – لبنان – خلال الفترة الواقعة ما بين ١٨ شباط والأول من آذار عام ١٩٧٤ ، باشراف اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا والحكومة اللبنانية.

منهم يعد ثروة سكانية كبيرة الاهمية . وعلى سبيل المثال فهناك حوالي ٥٠٪ من حملة شهادة الدكتوره في العلوم والهندسة من ابناء الوطن العربي موجودون الآن خارج حدوده ، يضاف الى ذلك ٢٥ ٪ من الاطباء (٧٠ ٪ من هؤلاء الاطباء المهاجرين بامكانهم انشاء معاهد طبية) كما يضاف الى ذلك ٧٠٪ من الباحثين في العلوم الاجتماعية .

ان هؤلاء الاشخاص ذوي الاختصاصات الرفيعة هم من الضرورة بمكان للقيام بالدراسات التي يتطلبها واقع ومستقبل الوطن العربي . ففي بلد كلبنان او العراق ، حيث ٥٠٪ من حملة شهادة البكالوريوس في العلوم الهندسية ، خارج اوطانهم وايضا حوالي ٩٠٪ من حملة شهادة الدكتوره .

ولعله من غير الضروري الاشارة الى ان العرب المقيمين خارج حدود الوطن العربي لم نفقدهم كليه ، فهم يقومون بنشاطات مفيدة ، كما انهم قد اكتسبوا خبرة ممتازة . ولعل الخبرة الواسعة والتجربة في هذا المجال تدعواني الى الاعتقاد بعودة هؤلاء المهاجرين العرب الى ديارهم اذا ما توفرت لهم المؤسسات المناسبة . وهكذا فان القوى البشرية المتاحة في الوطن العربي تتألف من الاشخاص الذين ما برحوا ديارهم بالاضافة للاشخاص المقيمين في الخارج .

ان السياسة المباشرة والناجعة التي يمكن ان تأخذ بها البلدان العربية من اجل اجتذاب اصحاب المستويات التقنية العرب ، تكمن في تطوير المعاهد الوطنية القادرة على استيعابهم .

مشاكل الاستخدام والاستفادة من القوى البشرية التقنية العربية :

لا بد للبلدان العربية لتحقيق برامج التنمية فيها من ان تأخذ المراحل التالية بعين الاعتبار.

آ – تخريج طبقة من التقنيين .
ب – انشاء المعاهد اللازمة لاستيعاب هؤلاء التقنيين .
ح – نشر واحراز العلوم التقنية .

ومن خلال التدقيق في هذه المراحل فقط ، تتجلى لنا ان مشاكل التخلف وهجرة العقول يمكن معالجتها ، وان طاقة استيعاب المجتمع العربي لموارده المالية لا بد وان تتزايد بصورة مطلقة .

والحقيقة الكاملة ، هي أن الجامعات العربية ، والتي يبلغ عددها في الوطن العربي ٣٦ جامعة ، ما هي الا نسخ فقيرة عن المعاهد العلمية في البلدان المتقدمة ، ان تلك الجامعات لا تملك ما تفعله بصدد متطلبات المجتمع العربي ، فهي تقوم على تخريج اشباه المتعلمين الغير مؤهلين لمعالجة اي قضية من القضايا الاساسية . كما ان الاعداد الكبيرة من الطلبة في تلك الجامعات تتلقى علوماً سطحية في القانون والعلوم الانسانية الاخرى ، ولعله من الطبيعي ، ومع تلك السلبيات التي تعاني منها جامعات الوطن العربي ، ان توجد اعداد من المتخرجين الاكفاء والممتازين . ان السبب في اخفاق الجامعات العربية يعود في الغالب الى قصور في الدعم المادي المقدم لها ، كما يعود ايضاً للاعداد الضخمة من طلبتها ، يضاف الى ذلك كله المناخ السياسي المشوش . لعل اكثر ما تحتاج اليه التنمية في البلدان العربية هو تطبيق الاجراءات الكفيلة بتطوير المؤسسات المعنية بتخريج طبقة من التقنيين ، حيث تضم تلك المؤسسات الجامعات والكليات والمعاهد الفنية ومعاهد المعلمين . هذا ، ولا بد لاية استراتيجية تقوم للاستفادة من هؤلاء التقنيين من الانطلاق من منطلق تطوير المؤسسات العلمية في الوطن العربي ، لتتمكن تلك المؤسسات من خلق كادر فني يتمكن من معالجات المشكلات العديدة التي يواجهها المجتمع العربي .

ان حملة الشهادات الجامعية لا بد وان يؤدوا عملاً مجدياً ، حيث لا بد ايضاً من تأمين مستلزمات هذا العمل لهم ، وكما اشرنا انفاً ، على العالم العربي الاسراع في خلق تلك المؤسسات العلمية التي يعد بأمس الحاجة اليها ، والتي لا يمكنه بدونها الاستفادة من القوى البشرية التقنية .

ان اية استراتيجية لقيام مثل تلك المؤسسات العلمية ، لا بد من ان تتوفر لها مستويات عالية من الكفاءة او ان تتوفر لها ايضاً مصادر الدعم المادي الكافي . هذا ، وان اي استثمار مادي في انشاء مثل تلك المعاهد يعد متواضعاً مهما بلغ ، اذا ما قورن بالنشاطات والفوائد الإقتصادية التي تجنى منه في المستقبل .

لعلها الحقيقة الواضحة ، في ان الفروق الهامة القائمة بين البلدان ، ما هي الا اختلاف المستويات العلمية والتكنولوجية فيما بينهما ، كما لا بد من الاقرار من جهة اخرى ، بان الفعاليات العلمية والتكنولوجية ذات علاقة قوية بمستوى ما يخص الفرد من الدخل الوطني في المجتمع ، كما انها ذات علاقة ايضاً بمستوى التعليم ونوعيته ، وكذلك تمتد علاقتها الى مختلف النشاطات الاقتصادية والعسكرية ، وغير ذلك من النشاطات .. ممن غير الممكن مثلاً تصنيع بلد ما او تطوير زراعته ، ولا حتى تطوير الصحة العامة فيه ، دون توفر حد مقبول من العلم والتكنولوجيا في ذاك البلد .

ان اكتساب المقدرة العالمية والتكنولوجية تكمن في هذه المرحلة ، بزيادة حجم الاستفادة من العلوم والتقنيات السائدة في الدول المتقدمة . ان هذه العملية هي في الحقيقة ذات صلة بالعمليات الهادفة الى تأمين القوى البشرية التقنية ، كما لها صلة ايضاً بانشاء المؤسسات العلمية والاستفادة منها .

قد تكون العقبة الوحيدة في نظرنا ، التي يمكن ان تعترض قدرة العرب على اكتساب العمليات المشار اليها انفاً ، هي الارتباك الذي قد ينشأ من تطبيقهم العلوم الحديثة ، وما ينجم عن هذا التطبيق من مخلفات . ان الحكومات وكذلك الاشخاص العرب مهتمون دائماً بالدبابات والطائرات ومصافي البترول، وكذلك مهتمون بالبواخر والعربات والجرارات والبيوت ، الا انهم يرغبون تلك الاشياء جاهزة الصنع ، دونما تفكير بأمر صنعها لديهم . ان سلوك العرب بهذا الشكل من شأنه ان يعيق ، والى درجة كبيرة التقدم العلمي والتكنولوجي . لذا لا بد لاي تقدم في الوطن العربي من القضاء على هذا السلوك ، كما لا يمكن لهذه المنطقة ، ولكافة ارجاء الوطن العربي ، تحقيق العلم والتكنولوجيا بل سيبقى على تخلفه رغم الاموال الطائلة التي تتدفق عليه نتيجة بيع موارده البترولية . وهناك حالات لا يمكن معالجتها الا باللجوء الى انشاء العقود الكفيلة بتأمين حل بعض المشكلات . وحتى في هذه الحالات يجب ان لا نتجاوز الحقيقة بان هناك عدة طرق ووسائل تمكن من الاستفادة المثلى من تلك المعدات المستوردةوفي هذا الصدد ، لا بد من الاشارة الى النشاطات الاخرى – غير صناعة المعدات والتي تعد من العوامل الهامة في مجالات العلوم والتكنولوجية . ان التمييز بين تلك النشاطات ونشاطات الانتاج الصناعي يعد امراً غاية في الصعوبة . فصناعة المعدات قد تكون الدافع لقيام الحكومات بتوجيه الاستثمارات نحو قطاع العلوم والتكنولوجية . اننا نود التأكيد هنا على ضرورة تكثيف الجهود من اجل التمكن من انتاج المعدات ، ومن جهة ثانية نود التأكيد على مدى الكلفة الباهظة التي يتكبدها الوطن العربي نتيجة الاستيراده المعدات، وحتى بالنسبة للبلدان العربية المنتجة للنفط ، حيث لا يمكن ان تستورد هذه البلدان كافة المنتجات التي طرحتها في الاسواق التطورات العالمية والتكنولوجية . ان المصدر الاساسي للدولة يكمن في مستويات القدرة الفكرية للمجتمع ، فاذا لم يستفد من هذه القدرة لا يمكن تحقيق اي تقدم مادي بالمعنى المعروف لهذا التقدم .

اما فيما يتعلق بنقل العلوم والتكنولوجيا الى الوطن العربي ، فاننا نقترح ان يتم ذلك بصورة منظمة ، بما يخدم الاغراض التي صنعتها الخطط الوطنية في كل بلد عربي ، كانشاء المصافي او الجسور ، او بناء البواخر.. وكذلك كافة النشاطات المتعلقة بذلك .

ان التلاحم الواجب بين المؤسسات العالمية والجهات المسؤولة عن المشروعات التنفيذية هو من الضرورات الهامة لتحسين اغراض التنمية في الوطن العربي . ان بامكان المعاهد خلق وتأمين الخبرات العالمية والفنية في شتى فروع النشاط ، في حين لا بد من ان تكون ادارة المشروعات على دراية كاملة بقدرة تلك المعاهد العلمية ، وعليها ان تقدم لها يد العون والمساعدة لتطويرها بما يتناسب مع نمو تلك المعاهد وطرق الافادة منها .

ان العالم العربي بأمس الحاجة للمتعلمين الاكفاء فالجميع يعلم بان وفيات الاطفال الرضع مرتفعة فيه ، كما ان مستوى التعليم محدود الانتشار ، كما هناك عدم كفاية في الطرقات ، وتدني مذهل في مستويات التغذية ، كما ان هناك تدني في قدرات المدارس على الاستيعاب ، يضاف الى ذلك التأخر الملموس بالنسبة للقطاع الزراعي . ان اي تقدم في هذه المجالات يحتاج الى عشرات الألوف ، لا بل الى الملايين من المتخرجين الجامعيين .

ان عدم القيام بتطوير جذري لجامعاتنا ومعاهدنا ، كذلك عدم انشاء مركز للبحث والتطوير ، يعني عدم قدرتنا على انجاز اي تقدم ، ان التطوير بالنسبة لتلك الجامعات والمعاهد هو بمثابة حجز الزاوية في تقدم اي دولة . ان اي استثمار يتجه نحو تطوير الجامعات والمعاهد في الوطن العربي يعد استثماراً بشرياً طويل الأجل ، الا انه استثمار ثمين ، ولعل الوطن العربي يفقد سنوياً ملايين الدولارات نتيجة لغياب مراكز البحث والتطوير فيه .

استراتيجيات الاستفادة من القوى البشرية ذات المستويات العالية :

لقد اشرنا سابقاً الى بعض الاسباب الكامنه وراء هجرة العقول العربية ، كما اشرنا الى وجود العديد من الخبرات العربية المتاحة ، ولعله من الواضح بان ما يحتاجه الوطن العربي في بناء تطوره ، وليصبح في عداد المجتمعات المتقدمة يقدر بـ ١٤٠ الفاً من الاطباء ، مقابل عدد الاطباء المتوفر فيه حالياً والبالغ ٣٠ الف طبيب ، كما يحتاج ايضاً الى ١٥٠٠ الفاً من المهندسين ، وذلك اضافة لعدد المهندسين الموجودين فيه الآن والبالغ عددهم حوالي ٦٠ الف مهندس . ان متطلبات الوطن العربي هذه يمكن توفيرها وبوقت قصير نسبياً (حوالي ١٥ عاماً) اذا تم ايجاد وتطوير الجامعات والمعاهد العلمية فوراً ، وبدون تأخير . ان لدى غالبية الدول العربية القدرة على تمويل ودعم انشاء وتطوير المؤسسات العلمية ، الا ان ذلك لم يتم حتى الآن .

والآن قد يطرح السؤال التالي : ها هي الاستراتيجية المراد تطبيقها في الوطن العربي من اجل انشاء وتطوير المؤسسات العلمية فيه ؟ .

قبل التعرض الى الاجابة على السؤال السابعة ، لا بد من تسليط الضوء ، على المتغيرين التاليين في الوطن العربي .

١ – حجم القوى البشرية ذات المستويات العاليه : حيث يتراوح هذا الحجم بين ان يكون قليلاً في بعض البلدان ، ومتوسطاً في البعض الآخر. فالبنان والعراق والكويت تعد مثالاً عن البلدان العربية ذات الحجم المتوسط من القوى البشرية ذات المستوى العالي ، في حين يعد كل من المملكة العربية السعودية واليمن مثالاً للبلدان ذات الحجم الضئيل من الخريجين الجامعيين

٢ – مصادر التمويل : وهنا ايضاً يمكن ان تكون تلك المصادر عالية جداً او ضئيلة جداً ، فالكويت والعراق والسعودية تعد من المصادر التمويلية العالية في حين ان اليمن وعمان تمثل مصادر مخفضة للتمويل .

من هنا يمكن تحديد اربع مجموعات من الدول العربية ، التي يمكن ان يكون لكل مجموعة منها استراتيجية خاصة لانشاء وتطوير المؤسسات العلمية ، والمجموعات الاربع كالتالي :

– المجموعة التي تتوفر فيها مصادر التمويل والقوى البشرية ذات المستويات العالمية : ان لبنان والعراق وسورية والكويت تعد ضمن هذه المجموعة ، وهي البلدان التي عليها ان تسير خطوات كبيرة في مجال تطوير الجامعات والمعاهد لديها ، وان تباشر ذلك فوراً . كما بامكان هذه الدول اعتماد برامج سريعة – الى جانب البرامج الطويلة الأجل – من اجل ذلك التطوير ، ولعله باستطاعتها لبلوغ هذا الهدف تخصيص اجزاء من دخولها الوطنية السنوية على الوجه التالي : ٣٪ من اجمالي الناتج للابحاث والتطوير ومن ٢٪ والى ٣٪ لدعم الجامعات فيها . وغني عن البيان ما سوف تجنيه هذه البلدان اذا ما سارت بهذا الطريق .

ب – المجموعة التي تتوفر فيها مصادر التمويل في حين لا تتوفر القوى البشرية ذات المستويات العالية . يتجلى هذا الواقع في الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، حيث هناك امكانيات مالية مطلقة ، فيما تعاني هذه الاقطار من ندرة في تلك القوى البشرية ، تلك القوى التي تتطلبها كافة البرامج والاجراءات في البلاد . ان على هذه المجموعة من البلدان الاعتماد لتأمين احتياجاتها من القوى البشرية ذات المستويات العالية على استيراد تلك الاحتياجات من اجل استمرارية مؤسساتها العلمية الحالية ، وذلك طيلة العقدين القادمين وبصورة موسعة . كما على هذه المجموعة التوسع باستخدام القوى البشرية التقنية بصورة منتظمة ومدروسة في المرافق الحكومية ، كما على هذه المجموعة ايضاً السعي لمضاعفة الجهود لتطوير القوى البشرية المحلية فيها ، ومضاعفة الجهود لاجتذاب اصحاب المهن العلمية والفنية اليها للقيام بالابحاث والدراسات ، والسعي الجاد لخلق تكامل بين جهود هؤلاء الاشخاص والجهود التي يبذلها صانعوا القرارات في بلدان هذه المجموعة .

ان تكلفة اي دراسة تأسيسية او وضع خطة تنمية اقتصادية جزئية كانت ام شاملة ، تذهب في غالبيتها الى استخدام الخبراء ، كما وان الحكومة حين تتعاقد مع اي شركة اجنبية للقيام بإعداد اي دراسة عليها ان تتوقع دفع ٨٠ الف دولار للخبير الواحد ثمناً لخبرته وتكلفة سفره واقامته . ان القيمة التي تنجم عن مثل هذه الدراسة هي في الواقع « التقرير » ذاك الذي يعد امراً ضئيلاً اذا ما قورن بدرجة خبرة ذاك الخبير .

ولهذا من واجب الدولة القيام باستغلال مواردها البشرية لاعداد مثل تلك الدراسات بدلاً من محاولة طلبها او قبولها من الخارج . لقد ادركت الحكومات العربية هذه الحقيقة حيث عرضتها في سياستها ، غير انه لم يتحقق منها على المستوى العملي الا النذر اليسير .

لعله من قصر النظر ان تعتبر بعض البلدان بان هجرة القوى البشرية التقنية اليها ذات فائدة قصيرة الامد او محدودة ، اذ ان قيام مثلك الهجرات على الانتقاء العقلاني ، وكذلك تكاملها بالانظمة التعليمية والتدريبية ، يؤديان لتلعب تلك الهجرات دوراً هاماً ومفيداً بالنسبة للتنمية الاقتصادية ، وكذلك في اغناء الحياة الثقافية في تلك البلدان . هذا وعلى السكان الاصليين ان يلعبوا دوراً اساسياً في التخطيط الوطني وصياغة القرارات ، اذ لا تخفى الصعوبة التي يعانيها المغتربون من عدم انسجامهم مع المجتمعات الجديدة التي يأتون اليها ، كما لا بد ان تتفق زيادة الطلب على الخبرات الخارجية الخارجية مع زيادة اعداد القوى البشرية التقنية الوطنية وعمق خبرتها .

ج – المجموعة التي تتوفر فيها مصادرالتمويل كما لا تتوفر فيها القوى البشرية ذات المستويات العالية : وتتضمن هذه المجموعة كل من جمهوريتي اليمن ، حيث لا يتجاوز نصيب الفرد منهما الـ ١٠٠ دولار في السنة . ان لدى كل من الدولتين المذكورتين امكانات زراعية هائلة ، وشواطىء بحرية واسعة ، هذا ولا بد لمدينة عدن من استعادة ازدهارها ونشاطها السابق حين اعادة الملاحة في قناة السويس ، وذلك باعتبار عدن من اضخم المستودعات ومحطات التوقف السياحي . كما لدى جمهورية اليمن الشمالية امكانات سياحية كبيرة ايضاً وانتاج وفير من البن . ومع ذلك لا بد للبلدين المذكورين من تلقي المساعدات المالية من البلدان العربية

ان افضل استراتيجية للافادة من الكادر الفني القليل العدد في اليمن ، تكمن في تقديم المساعدة له ، ليتمكن من الوصول الى البيانات الاحصائية الدقيقة . كما على جمهوريتي اليمن عدم توجيه اكثر من ١٠٪ من كادرها الفني للتعلم في الجامعات ، ومن الاجدى ان يتم التعليم الجامعي في البلدان العربية الشقيقة ، ريثما يتحقق منهما نسبة من الخريجين : الجامعين تبلغ ٢ بالالف من السكان . .

د – المجموعة التي تتوفر فيها القوى البشرية ذات المستويات العالية بصورة مقبولة ، مع عدم توفر مصادر التمويل : لا تنطبق خصائص هذه المجموعة على اي من البلدان العربية الواقعة في غربي اسيا ، ومع ذلك فقد يكون الاردن اقرب البلدان الى هذه المجموعة ، وذلك باعتباره بلد ذي امكانيات محدودة ، لا تتفق ومستويات القوى البشرية منه .

لقد عالج هذا البحث وبايجاز موضوعات القوى البشرية ذات المستويات العالية في البلدان العربية ، ولعل القارىء يقع من خلاله في التباس يتجلى بان السبب في العوائق الاقتصادية في الوطن العربي مردها ان غالبية سكانه اميون ، او انهم في المراحل الاولية للتعليم ، اذ ان هذا الوضع قد ينفي اهمية القوى البشرية من الناحية الاقتصادية في الوطن العربي ، مع وضع بعض الملاحضات .

يتألف دماغ الكائن البشري عند ولادته من بليونان من الخلايا العصبية ومع ذلك فان عدم وجود المحيط العائلي المناسب لتحريك هذه القدرة ، مضاف اليه غياب الامكانات التعليمية يمكن ان تؤدي جميعاً الى عدم تحريك هذه القدرة الدماغية العظيمة ولكن يوجد الآن وسائل رخيصة الثمن ومتطوره لاستنفار هؤلاء السكان وتلقينهم العلوم وزيادة قدراتهم العقلية او زيادة انتاجيتهم . يعتبر الكائنات البشرية اغنى موارد طبيعية في العالم ، وذلك بغض النظر عن مستوياتها العلمية والتدريبية وان القدرة الانتاجية الاقتصادية لكافة السكان غير زيادتها بصورة غير محدودة فيما اذا اتيح لهم الاجواء المناسبة .

* * *

السياسات السكانية *

مجالها ، أهدافها وسائلها ومشكلاتها *

اولاً : تعريف السياسة السكانية :

عرفت السياسات السكانية باهدافها المختلفة على مر التاريخ . حيث كان النمو السكاني البطيء ، او بالاحرى انعدام ذلك النمو يسود معظم ارجاء المعمورة حتى نهاية القرن التاسع عشر . ولقد كان ذلك من العوامل التي حدت ببعض الحكومات الى تشجيع النمو السكاني ، وتشجيع الانجاب ، ذلك لمواجهة المستويات العالية للوفيات التي سادت العصور الماضية . كما قامت الحكومات آنذاك بتطبيق سياسات خاصة بالهجرة الخارجة في ضوء المفاهيم الخاصة بحجم السكان ، ومعدل نموهم المثالي .

وعقب الحرب العالمية الثانية ، وحين تحسنت الظروف الصحية ، وانخفضت بالتالي معدلات الوفيات في كثير من المناطق ، بات تزايد اعداد السكان امراً طبيعياً ، الامر الذي ادى الى تغيرات في الكثافة ، والتركيب ، والتوزعات السكانية ، كما بات يشكل خطراً كبيراً على التنمية في كثير من البلدان ، ولا سيما النامية منها . عندها ، قامت بعض الحكومات بتبني سياسات سكانية ، هدفها تحقيق معدلات معتدلة للنمو السكاني ، وهيكلاً سكانياً مناسباً ، وتوزيعاً متوازناً .

وفي غضون السنوات الاخيرة ، تأكدت للجميع العلاقة بين حجم السكان ومعدلات نموهم من جهة وبين مجموعة العوامل والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية من جهة اخرى . كما ان حصيلة الموارد التي تأتت خلال عقد الامم المتحدة الاول للتنمية ١٩٦٠ – ١٩٧٠ [١] (الهادف تحقيق زيادة في الدخل القومي الاجمالي لا تقل عن ٥ بالمئة في السنة كحد ادنى) والتي جاءت مخيبة للأمال اعادت تأكد العلاقة بين الاهداف الاجتماعية والاقتصادية ، وبالتالي لتؤكد الحاجه الى سياسات سكانية باعتبار تلك السياسات قاعدة التنمية الاساسية .

بيد ان اهداف السياسات السكانية ومداها قد اسيء فهمهما في بعض المناطق اذ اعتبر بعضهم ان هدف السياسة السكانية ينحصر في تحديد حجم السكان ومعدل نموهم [٢] ، في حين اعتبرها البعض الآخر مشاريع حاكتها الدول القوية للحيلولة دون تمكين الدول الضعيفة والطموحة من بلوغ اهدافها في القوة السياسية والرفاه الاقتصادي . ولعل التباس الفهم هذا ، قد ادى الى عدم مناقشة السياسات السكانية بصورة جدية ، وبالتالي عدم الاستفادة منها على المستوى القومي .

لقد كانت السياسات السكانية ، واهدافها ووسائلها موضوع بحث في السنوات الاخيرة ، وذلك من قبل عدد من المنظمات العالمية ، اومن قبل علماء ومشهورين في ميادين الاقتصاد والاجتماع والديموغرافيا وعلم الاحياء .. وغيرها ، بحيث بات بالامكان ، التحديد الصحيح والمجدي لمصطلح السياسة السكانية ، وفيما يلي بعضاً من التعاريف المتفق عليها .

لقد لاحظت الاكاديمية الوطنية للعلوم بان كل سياسة « تهدف رفاهية السكان هي سياسة سكانية ، غير ان السياسات السكانية ، بالمفهوم المقصود ، هي تلك التي تتعلق بالتغيرات الكمية والنوعية للسكان ، وتوزعاتهم الجغرافية ... اي بأعداد السكان

---

* أعد هذه الدراسة الدكتور حنا رزق الخبير الديموغرافي التابع لهيئة الأمم المتحدة في عمان – الأردن . وقد قدمت الى المؤتمر الاقليمي الأول للسكان الذي عقد في بيروت – لبنان خلال الفترة الواقعة ما بين ١٨ شباط وأول آذار باشراف اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبالتعاون مع الحكومة اللبنانية .

(١) عقد الأمم المتحدة للتنمية : مقترحات للعمل (منشورات الأمم المتحدة – رقم ٦٢ – ٢٥١١) .

(٢) ي . برغمان ، ما هي السياسات السكانية . مركز هارفرد للدراسات السكانية

ومستويات تعلمهم ومهاراتهم ، وطريقة واسلوب معيشتهم والموارد المتاحة لهم على الرقعة التي يعيشون عليها .. ومن المعترف به ان التغير في حجم السكان ، ومستويات خصوبتهم ووفياتهم ، وكذلك توزعاتهم بين الريف والحضر ومعدلات تغير هذا التوزع ، كلها امور تتفاعل تفاعلاً هاماً مع مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء السكان [٣] »

اما برنارد برلسون ، رئيس المجلس السكاني ، فقد حدد السياسة السكانية على انها « الاجراءات الحكومية التي تسعى الى تغيير الوقائع السكانية ، اوالتي غيرتها بالفعل [٤] » كما اشار برلسون ايضاً الى اربعة عوامل ديموغرافية واربعة نواح سلوكية ، تدخل في عملية صياغة السياسات السكانية ، وذلك من خلال تفاعل تلك العوامل والنواح السلوكية فيما بينها ، كما قد يكون كلٍ من العوامل المذكورة محدداً للتغيرات السكانية ، وفي الوقت ذاته نتيجة من نتائجها . وبعبارة اخرى ، فان ثمة علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات الديموغرافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وهذه العوامل الاربعة هي : الحجم (عدد السكان لرقعة مساحية معينة) والمعدلات (معدلات المواليد والوفيات والنمو الاجمالي والطبيعي) والتوزع (انتشار السكان وتحركاتهم الجغرافية) والهيكل (التركيب السكاني ، العمر ، والجنس والعرق والخصائص الوراثية .. الخ)

اما النواحي السلوكية الاربعة في : الاقتصادية (الانتاج الوطني الاجمالي ودخل الفرد في الاسرة ، توزعات الدخل ، الاستثمار الرأسمالي ، القوى العاملة ، فرص العمل ، الاحتياجات السكنية .. الخ) والسياسة (الخدمات والموارد الحكومية ، الرعاية والتأمين ضد الشيخوخة .. الخ) والبيئة الايكولوجية (الموارد الطبيعية ، الاحتياجات الخاصة بالطاقة ، التخلص من التلوث والنفايات .. الخ) والاجتماعية (توفير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ، واقع المرأة ، وسائل الترفيه .. الخ)

هذا وقد وضع فريق من المستشارين التابعين لهيئة الامم المتحدة ، من ذوي الاختصاص في السياسة السكانية التعريف التالي : « يمكن تحديد السياسة السكانية بانها التدابير والبرامج الراميه الى تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والسياسية وغير ذلك من الاهداف الجماعية ، وذلك عن طريق التأثير على المتغيرات الديموغرافية ، وهي حجم السكان ونموهم وتوزعهم الجغرافي (القومي والدولي) وخصائصهم الديموغرافية (توزعهم حسب العمر والجنس) [٥]

يتضح من التعاريف السابقة ، بان السياسات السكانية ، هي السياسات التي تتعلق وبصورة اساسية بتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للأمم ، وكذلك رفع مستويات صحة ورفاهية شعوبها ، سواء بالنسبة للاجيال المعاصرة او الاجيال المستقبلة ، كما تتعلق تلك السياسات ايضاً بحماية البيئة وتطويرها .

ولما كانت الاهداف النهائية للسياسة السكانية ووسائل تطبيقها ذات صلة بموضوعات وحقول أخرى ، فانه لا بد من اعتبار السياسة السكانية كجزء من السياسة الانمائية الشاملة ، وان تشمل بوضوح عدداً من الاهداف الاجتماعية والاقتصادية ، كرفع المستويات التعليمية ، والسعي الى عمالة تامة ، وكذلك تحسين رفاهية السكان وتطوير سلوكهم الايجابي بما يتلائم مع الاهداف الايجابية لمتطلبات التنمية الهادفة تقدم الامة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي [٦] .

---

(٣) الأكاديمية الوطنية للعلوم – النمو السكاني السريع ونتائجه ومنطويات السياسة – مطبعة جون هوبكنز – ١٩٧١ . بالتيمور – الصفحة رقم ٧٠ .

(٤) برنارد برلسون . السياسة السكانية – مذكرات خاصة في الدراسات السكانية – الجزء ٢٥ .

(٥) هيئة الأمم المتحدة ، تقرير فريق الخبراء والمستشارين بقضايا السياسات السكانية (E/CN 9/267) ٢٣ أيار ١٩٧٢ الصفحة رقم ٦ .

(٦) المرجع السابق – الصفحة رقم ٦ و٧ .

ومهما يكن من امر ، فان الخصائص السكانية تقررها ظروف المجتمع ، حيث ان اختيار التدابير اللازمة لتغيير او تعديل العلاقة القائمة بين الاتجاهات الديموغرافية (حجم السكان ، وتركيبهم ، وتوزعاتهم) من جهة ، ومن العوامل السلوكية (الاقتصادية والسياسية والايكولوجية والاجتماعية) من ناحية اخرى ، وبديهي ان التغيير والتعديل الذي تقوم به الحكومات يجب ان يكون في مصلحة الامة وخيرها هذا ، ولا بد قبل اختتام هذا القسم من التأكيد على نقطتين :

الاولى : هي ان مفهوم السياسة السكانية لا يقتصر على تنظيم معدلات الانجاب .

والثانية : ان السياسة ليست كياناً واضح المعالم ، ومستقلاً عن خطط التنمية القومية ، كما ان نطاق تلك السياسة وبرامجها تشمل جميع التدابير الحكومية الموجهة نحو مشكلات زيادة الفرص المتاحة لكل مواطن في حياة انسانية اغنى ، حياة حرة من مشكلات التغذية والسكن والعناية الطبية والتعليم والعمل والضمان الاجتماعي[٧]! هذا ويمكن الاضافة هنا ان الهدف النهائي للسياسة السكانية هو تحسين الرفاهية العامة للسكان ، وهذا لا يعني بالضرورة تحسين مستويات الدخل الفردي فقط .

ثانياً : **هل هناك حاجة إلى سياسات سكانية في بلدان المنطقة :**

بعد السيطرة الاجنبية التي عانت منها بلدان المنطقة لقرون خلت ، حل بها منذ القرن التاسع عشر ركود اقتصادي وسياسي واجتماعي وفكري ، ولقد كان الجهل والمرض والفقر من الصفات العامة التي تميزت بها هذه المنطقة ، كما كان القرن التاسع عشر ، قرن العواصف والضغوط الداخلية والخارجية . هذا ، وقد بدا كفاح بلدان المنطقة من اجل احياء ماضيها المجيد منذ نهاية القرن المذكور عن طريق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

وفي خضم كفاح تلك الدول من اجل التقدم وزيادة الانتاج الفردي ، وبالتالي من اجل تحقيق اماني جماهيرها في بلوغ مستوى حياتي معقول ، مرت المنطقة في مرحلة ديموغرافية تجلى فيها بتسارع النمو السكاني . فقد اخذت معدلات ذلك النمو بالارتفاع في غالبية دول المنطقة حتى بلغت تلك المعدلات في الاونة الاخيرة مستويات لا نظير لها في تاريخها المعروف، وحتى تلك البلدان التي تسارعت فيها زيادة النمو بنسب معقولة ، أخذت تلك النسب بالارتفاع المضطرد .

لقد كان متوسط معدل النمو السكاني في المنطقة خلال العقود الثلاثة الاولى من هذا القرن حوالي ٠ و ١ بالمئة ، قفز خلال العقدين التاليين الى ٠ ، ٢ بالمئة ، بينما استمر هذا المعدل بالزيادة خلال العقدين الأخيرين ، بحيث تراوح في الآونة الاخيرة ما بين ٥ ، ٢ بالمئة و٥ ، ٣ بالمئة ، مما ادى الى زيادات هائلة في اعداد السكان وتغيرات كبيرة على تركيبهم وتوزعاتهم .

ففي عام ١٩٥٠ قدر عدد سكان المنطقة (ايران والعراق والاردن والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية وسورية ومصر واليمن) بحوالي ٧٨٢١٧ الف نسمة ، وبحلول عام ١٩٧٠ ارتفع هذا العدد الى ١٣٣ مليون نسمة ، اي ان الزيادة التي تحققت من ذلك ، قد بلغت ٧٠ بالمئة في مدى ٢٠ عاماً . واذا ما استمر معدل النمو الحالي ، فان عدد سكان المنطقة سيزيد بمقدار ٤٧ مليوناً بحلول عام ١٩٨٠ . ولقد نتج هذا النمو ، الذي لم يسبق له مثيل في المنطقة ، من فقدان التوازن بين معدلات الوفيات ومعدلات المواليد ، كما نتج – والى حد ما – من الهجرة الطوعية او غير الطوعية .

---

(٧) الاتحاد الدولي للسياسة السكانية . بحث موجز نشرته الأمانة العامة لمركز كارولينا السكاني – شابل هيل – كارولينا الشمالية .

هذا ، ويدل التاريخ الديموغرافي الذي سبق القرن الحالي في المنطقة ، الى ثمة توازن بين نسبة الوفيات العالية ونسبة الخصوبة العالية أيضاً ، ادت الى توازن بطيء في زيادة معدلات النمو ، في حين ادى انخفاض الوفيات في الوقت الحاضر الى نمو سريع للسكان ، يعود ذلك الى تطبيق تكنولوجيه الصحة العامة على نطاق واسع . فقد انخفضت معدلات الوفيات في كثير من البلدان النامية الى النصف بين عامي ١٩٤٠ و١٩٦٠ ، في حين بقيت معدلات المواليد في حدود ٤٠ بالالف ، كما لم تظهر هذه المعدلات اتجاهاً نحو الهبوط عن هذا المستوى التقديري القديم . وبذا فقد اتسعت الفجوة بين معدلات المواليد من جهة ومعدلات الوفيات من جهة ثانية ، وباتت معدلات النموالسكاني عالية جداً ، بالنسبة للمستويات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية ، كما قضت تلك الفجوة على الجهود الكبيرة التي بذلت لرفع مستويات المعيشة ، وفيما يلي بعض الايضاحات بهذا الشأن .

عبء الاعالة المرتفع :

ان الفجوة المستمرة بالاتساع بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات لا تؤدي الى تسارع النمو السكاني فحسب ، بل تؤثر تأثيراً كبيراً على توزع السكان حسب الاعمار ، فحيث ان ٤٥ بالمئة من سكان المنطقة هم من الاطفال الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة ، فان ذلك يؤثر تأثيراً سلبياً على مستويات المعيشة ، اذ يترتب على القوى العاملة (السكان في فئات السن ١٥ – ٦٠) ان تتحمل الجزء الأكبر من عبء هؤلاء الصغار المعالين . وفي حين تبلغ معدلات الاعالة الى القوى العاملة ٦٠٪ في الدول المتقدمة ، تبلغ هذه المعدلات حوالي ٨٤ ٪ في مصر و٨٥٪ في تركيا و٩٤٪ في العراق و٩٦٪ في الاردن و٩٨ ٪ في ايران و٩٩٪ في سورية . ولا شك بان ظروفاً كهذه يكون الاحتفاظ بالمستويات الحالية للتعليم والصحة والاسكان وغيرها من الخدمات الاجتماعية السبب في الضغط المتواصل على التركيب الاقتصادي ويؤول بالاستثمارات المحلية الى استخدامات اقل انتاجية .

الصحة :

تهتم جميع بلدان المنطقة بتوسيع الخدمات الصحية فيها ، وتحسين نوعية البرامج الصحية لجماهيرها ، ومع ذلك ما يزال مستوى الخدمات الصحية للفرد والمجتمع في هذه البلدان دون المستوى السائد في الدول المتقدمة . لذا تدعو الحاجة الى تدريب عدد كبير من الاطباء والعاملين الصحيين ، بحيث يحقق هذا العدد تغطية لاعداد اولئك المتقاعدين والمتوفين من العاملين في المجالات الصحية ، كما يحقق متطلبات التزايد المستمر في اعداد الاطفال والبالغين من السكان ، علاوة على ذلك التوسع باستخدام الوسائل الطبيعية الكفيلة بتحسين مستويات الخدمات الصحية ، والعمل على حسن توزيع تلك الوسائل .

ان النمو السكاني السريع ، وخصائصه الديموغرافية التي تتميز بارتفاع معدلات الاعالة ، تعيق كافة الاجراءات الكفيلة برفع المستويات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لتطوير المجالات الصحية[٨] . كما ان معدلات الانجاب المتسارعة تشكل مشكلة صحية رئيسية ، وذلك نظراً لما قد يكون لها من تأثير فوري وشخصي على صحة الامهات والاطفال . كما لوحظ ان النساء في فئات العمر ٢٠ الى ٤٠ سنة يعانون في البلدان النامية من « نزيف » غذائي بسبب الحمل المتكرروالرضاعة ، كما يتعرضن لخطر الوفاة بمعدلات عالية نسبياً[٩]

---

(٨) الأمم المتحدة – تقرير المؤتمر الخاص للخبراء المستشارين في السياسة السكانية (E/CN 9/267)

(٩) الأمم المتحدة – الخصوبة البشرية والتنمية القومية نيويورك ١٩٧١ – الصفحة رقم ١٧ .

العرض والطلب بالنسبة للمواد الغذائية .

بدى خلال السنوات الاخيرة في المنطقة قلق متزايد حول مشكلة النقص في المواد ذلك ان تلك المواد المنتجة في بلدان المنطقة لا تكفي للحياة الصحية اللازمة لسكانها ، كما وان النقص في الغذاء – في اية منطقة – يسبب سوء التغذية وبالتالي الوهن الجسمي والاضطراب الاجتماعي .

لقد بذلت بلدان المنطقة خلال العقدين الاخيرين جهوداً كبيرة لزيادة الانتاج الغذائي ، بيد ان معظم الانجازات التي تحققت في هذا المجال ضاعت بسبب الزيادة السريعة لاعداد السكان ، الامر الذي ادى الى الاعتماد وبصورة متزايدة على استيراد المواد الغذائية من البلدان الاخرى .

لقد قام واضع هذا البحث باجراء دراسة حول اتجاه انتاج الحبوب في بلدان مختارة من المنطقة (مصر ، سورية ، لبنان ، الاردن) خلال العقدين الاخيرين ، واجرى مقارنة بين متوسط انتاج الحبوب في هذه البلدان خلال الفترة ١٩٤٨ – ١٩٥٢ والمحصول بالفدان الواحد ، والزيادة في الانتاج الاجمالي والزيادة في عدد السكان وانتاج الفرد ، وقد بين الارقام المقابلة لها لعام ١٩٦٨ . ويظهر الجدول التالي[١٩] ، انه رغم الزيادة في المساحة المزروعة حبوباً فان انتاج هذه الحبوب قد أنخفض في معظم البلدان ، كما ان الانتاج الفردي قد أنخفض اكثر بسبب النمو السكاني .

---

(١٠)بنيت حسابات هذا الجدول على البيانات المستمدة من التقارير السنوية لمنظمة الأغذية والزراعة .

تطور السكان ، والمساحة المزروعة ، وانتاج الحبوب في اربعة من بلدان الشرق الاوسط خلال عقدين
(قمح ، ارز ، ذرة ، شعير ، ذرة بيضاء)

القطر	الكمية	المتوسط ١٩٤٨ – ٥٢	١٩٦٨
مصر	المساحة المزروعة حبوبا	١٠٠	١١٥
	محصول الفدان الواحد	١٠٠	١٥٦
	انتاج الحبوب	١٠٠	١٨١
	السكان	١٠٠	١٥٥
	انتاج الفرد	١٠٠	١١٦
سوريا	المساحة المزروعة حبوبا	١٠٠	١٠٦
	محصول الفدان الواحد	١٠٠	٩٢
	انتاج الحبوب	١٠٠	٩٨
	السكان	١٠٠	١٧٧
	انتاج الفرد	١٠٠	٥٥
لبنان	المساحة المزروعة حبوبا	١٠٠	٨٠
	محصول الفدان الواحد	١٠٠	٨٣
	انتاج الحبوب	١٠٠	٦٧
	السكان	١٠٠	٢٠٤
	انتاج الفرد	١٠٠	٣٣
الاردن	المساحة المزروعة حبوبا	١٠٠	١٠٨
	محصول الفدان الواحد	١٠٠	٥٥
	انتاج الحبوب	١٠٠	٥٩
	السكان	١٠٠	١٦٦
	انتاج الفرد	١٠٠	٣٥

وقد عانت ثلاثة من البلدان الأربعة من نقص في الانتاج الفردي ، في حين تمكن البلد الرابع من تحقيق زيادة في هذا الانتاج تقل عن ١ بالمئة في السنة . وليست الزيادة الطفيفة في انتاج الفرد في مصر كافية لتحويلها إلى زيادة في الانتاج الحيواني كاللحوم والحليب والبيض الضرورية لغذاء الإنسان .

واذا استمرت معدّلات النمو السكاني الحالية ، فستبلغ الزيادة المتوقعة في أعداد السكان من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٨٠ ، حوالي ٤٣ بالمئة في مصر و ٥٤ بالمئة في سوريا و ٤٦ بالمئة في لبنان و ٦٥ بالمئة في الأردن . وفي عام ١٩٨٠ سيزيد ما ستحتاجه البلدان الأربعة من الحبوب بالمقارنة مع عام ١٩٦٨ بمقدار ٤٥ بالمئة إذا بقي الاستهلاك على مستواه الحالي . ويبلغ مقدار هذه الحاجة ١٨٦ بالمئة من انتاج هذه الأقطار في عام ١٩٦٨ . ومن الواضح أن هذا الانتاج الفردي للمواد الغذائية في البلدان النامية بقي دونما تغيير تقريبا بين أواسط الخمسينات وأواسط الستينات وذلك بالرغم من الزيادة في الرقعة المزروعة حبوبا وبالرغم من كمية الانتاج الاجمالي . ويتبين من تحليل اتجاهات الانتاج الفعلي في البلدان النامية بصورة عامة ، ان الانتاج الفردي يمكن أن يكون أعلى مما كان عليه فعلا في عام ١٩٦٨ فيما لو كانت معدّلات النمو السكاني في تلك البلدان مساوية لمعدّلات النمو في البلدان المتطورة . ويعود النقص في انتاج الفرد في عام ١٩٦٨ في سوريا ولبنان والأردن بصورة رئيسية إلى النمو السكاني المتسارع في هذه البلدان اذ بلغ ٧٧ بالمئة و ١٠٤ بالمئة و ٦٦ بالمئة على التوالي في غضون ١٨ سنة .

مشكلات التحضر :

تحت ضغط الكثافة السكانية المرتفعة والدخل المنخفض في ريف هذه المنطقة ، فقد حصل نزوح سريع غير منظم وغير مراقب إلى المدن . وفي بعض البلدان نتج عن الهجرة الطوعية الضخمة تكثيف لعملية التحضر . ففي غضون عقد واحد (١٩٦٠ – ١٩٧٠) ارتفع عدد سكان القاهرة بنسبة ٤٨ بالمئة ودمشق ٥٨ بالمئة وعمّان ١٠٢ بالمئة ، ويعود ذلك في الغالب إلى عدم تمكّن الاقتصاد الريفي الراكد من استيعاب السكان الريفيين ، بالاضافة إلى ارتفاع معدّل النمو الطبيعي ، كما ان النزوح الاضطراري الضخم إلى الأردن زاد في حدّة مشكلات التحضّر في عمّان والزرقاء .

ونتيجة للتحضّر السريع تدنى الوضع الاسكاني في المدن بصورة عامة ، وفي بعض الحالات وصل إلى حافة الكارثة ، فأصبحت خدمات المنافع العامة غير كافية كما ان فرص العمل التي تتيحها عملية التنمية في المدن كانت أقل بكثير من الطلب على اليد العاملة المتوفرة . وهذا الوضع من شأنه أن يعيق النمو الاقتصادي بسبب ارتفاع تكاليف النقل ، والسكن ، والخدمات الاجتماعية الأخرى ، كما ان ذلك يؤدي الى ازدياد الآفات الاجتماعية الخطيرة في الأحياء الفقيرة القذرة والخطرة على الصحة العامة وعلى الأمن في المدن ، وتشير المناقشات الكثيره الجارية إلى أن المراكز الحضرية تعيق عملية التنمية كما يظهر من كثير من العبارات المستعملة مثل « الزيادة في التحضر » و « التحضّر الباثولوجي » و « المدن الطفيلية » ويعود ذلك إلى النفقات العالية التي تلزم لايجاد عمل جديد لنازح من القرية إلى المدينة . لذلك يعتبر المعدّل البالغ الارتفاع لنمو المدن في كثير من البلدان النامية الآن عاملا رئيسيا محدّدا لـ « الأزمة الحضرية » .

وهناك مجموعات متعددة من العوامل الخاصة بالخصوبة والوفيات والنزوح التي يمكن أن تسبب نموّا سكانيا سريعا في المدن غير أنه من المعروف ان المساهم الأكبر في تسارع نمو الحضر هو النزوح من الريف إلى المدينة .

البطالة والعمالة الناقصة :

يعتبر ميدان العمالة مجالا آخر من المجالات التي يخلق فيها النمو السكاني السريع مشكلات خطيرة . وبما أن الأطفال دون سن الـ ١٥ يشكلون تقريبا نصف سكان بلدان المنطقة فلا مناص من حصول زيادة سريعة في الأفواج التي ستنضم إلى القوة العاملة خلال الـ ١٥ سنة القادمة . ويظهر هيكل السن في الأردن ان كل ١٠٠ رجل ممن انسحبوا من سوق العمل بسبب التقاعد قد حلّ مكانهم ٣٦٥ في عـام ١٩٥٠ و ٥٢٨ في عـام ١٩٦٠ و ٦٤٢ في عـام ١٩٧٠ وسترتفع هذه النسبة إلى ٧٤٨ بحلول العـام ١٩٨٠ ، وهذا النمو السكاني السريع بالاضافة إلى النزوح الضخم إلى المناطق الحضرية من المناطق الريفية حيث عرض اليد العاملة قد وصل حدّه الأقصى تقريبا يسهم في زيادة البطالة في المدن والعمالة الناقصة في المناطق الزراعية . ولا يختلف الوضع في البلدان الأخرى من المنطقة عن الوضع في الأردن .

وستحتاج الزيادة السريعة في عرض القوى العاملة إلى جهود جبّارة في مجال توسع العمالة ومتطلبات الاستثمار . وازاء الاتجاه المطّرد نحو زيادة المكننة في الصناعة فان توفير العمل الفعّال لهذا الحشد الكبير من العمّال الجدد كل سنة سيخلـق مشكلات خطيرة .

التعليـم :

ان الاهتمام والحماس الشديد للتعليم يعتبر من المهمـات البارزة في بلدان المنطقة ، وقد أدى ذلك إلى تحقيق تقدم كبير في هذا الميدان . فالتعليم الابتدائي والثانوي جُعل مجانا والتعليم الابتدائي الزاميا في معظم بلدان المنطقة . وفي السنوات العشر الماضية تضاعف عدد المدارس الابتدائية في الأردن، وزاد بمقدار ثلاثة أضعاف في كل من الجمهورية العربية المتحدة والعراق والمملكة العربية السعودية ، وبمقدار أربعة أضعاف في سوريا ، كما ويتقدم تعليم الاناث بمعدّل سريع للحاق بتعليم الذكور . وعلى سبيل الايضاح بلغت الزيادة في عدد الطلاب في السنوات الثلاث الأخيرة (١٩٦٨ – ١٩٧١) بين الذكور في الأردن ٢٦ بالمئـة في المدارس الابتدائية و ٢٠ بالمـئة في المدارس الإعدادية ، و ٣٧ بالمـئة في المدارس الثانوية ، و ٨٩ بالمـئة في الجامعات والمعاهد العليا . كما بلغت نسبة الزيادة في هذه المستويات الأربعة من التعليم للاناث ٣٥ بالمـئة و ٥٦ بالمـئة و ٧٣ بالمـئة و ١٨١ بالمـئة على التوالي . أما في مصر فان الزيادة في عدد الطالبات الاناث خلال الفترة ذاتها فاقت الزيادة في عدد الذكور بنسبة ٨ بالمـئة في التعليم الثانوي و ٢٦ بالمـئة في الجامعات والمعاهد العليـا .

ورغم الجهود التي بذلت لنشر التعليم والرغبة في تحسين نوعيته، فلا تزال هناك نسب عالية من الأمية بين الراشدين ، وعدد متزايد بين من هم أصغر سنا من السكان .

ويبدو أن هذا النمط ينطبق على جميع بلدان المنطقة كما ان احتياجات التعليم تمتص جزءا كبيرا ومتزايدا من الموازنة القومية . كما ويتطلب النمو السكاني السريع – من جملة ما يتطلب – ايجاد أنواع جديدة من الوسائل الانتاجية والمهن الجديدة . ومن هنا تبرز أهمية تحسين نوعية العامل عن طريق تحسين التعليم لخلق كوادر وادارات فعّالة .

الحاجة إلى سياسة سكانية :

أشرنا باختصار إلى الاتجاهات السكانية وبعض المشكلات التي خلقتها في بلدان المنطقة ، وقد أثارت الاتجاهات الديموغرافية قلقا متزايدا بـان الجهود القومية لتحقيق التنميـة الاقتصادية والاجتماعية قد يُقضي عليها . فعمدت بعض الحكومات التي تجاوبت مع هذا القلق الى تبنّي سياسات قومية وبرامج تهدف إلى معالجة عواقب النمو السكاني السريع

وتعديل هذا النمو بصورة مناسبة كوسيلة للنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . وادركت حكومات أخرى الصلة بين المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وبين التغييرات السكانية ، إلا أنها تتردد في تبنّي أو حتى في النظر في وضع سياسة سكانية رسمية . وقد يعود هذا في الأكثر إلى عدم معرفة أبعاد المشكلة ، أو عدم فهم مدى السياسة السكانية وأهدافها ووسائلهـا .

ان عواقب النمو السكاني السريع وما تنطوي عليه السياسة السكانية من فوائد قد يكون الدافع الذي أدى إلى وضع التوصيات التالية . ولكن ، بما أن الظروف السائدة تختلف بين قطر وآخر ، كما أن ضغط المشكلات قد يختلف ايضاً فقد اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة « أن كل حكومة مسؤولة عن تقدير السياسة الخاصة بها واستنباط برامج العمل الخاصة بها ايضاً لمعالجة مشكلات السكان والتقدم الا قتصادي والاجتماعي »[11] . وفي حين أن نوع السياسات والأمور التي تركزت عليها قد تختلف ، إلا أن هدفها هو زيادة الفرص المتاحة لكل مواطن لحياة أكمل وأكثر انسانية تتميز بالحرية من القيود من ناحية التغذية والعناية الطبية والتعليم والعمل والسكن والضمان الاجتماعي وغيرها ..

ثالثا – أنواع السياسات السكانية والوسائل الممكنة لتنفيذها .

تناول البحث في القسم السابق الاتجاهات السكانية والمشكلات التي خلقتها في بلدان المنطقة . وهذا الوضع أثـار قلقا من أن الجهود القومية التي تبذل في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد تتعرقل بسبب التغييرات السريعة في حجم السكان وتركيبهم ومعدّل نموّهم وتوزيعهم . لذا فان أية تدابير أو برامج تقوم بها الحكومات لتوسيع الانتاج الاقتصادي والخدمات الاجتماعية عن طريق التأثير في تلك المتغيّرات الخطيرة تشكّل سياسة سكانية[12] ولكي تكون تلك التدابير والبرامج فعّالة يجب أن تكون متعددة الحقول بحيث يعالج كل واحد منها العوامل الاجتماعية والاقتصادية المحدّدة للاتجاهات السكانية التي تحاول التأثير عليها .

وبما أن المعدّلات الحالية للنمو السكاني مرتفعة جدا في معظم البلدان النامية فان الحاجة تدعو إلى نوعين من السياسات لمواجهة تحدّي هذا النمو السريع وتحسين رفاهية السكان .

١ – سياسة سكانية فورية .

وتشمل التدابير التي تهدف إلى التخفيف أو التغلب على تأثيرات الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في حجم السكان وكثافتهم ونسبة المواليد المرتفعة[13] . وهذه سياسات تتعلق بالعمالة والغذاء والتعليم وبناء المدن الكبيرة والصغيرة وتنمية الموارد .

٢ – سياسة سكانية مكانية تأثيرية .

وتشمل التدابير والبرامج التي تهدف إلى تخفيض معدّلات الخصوبة والوفيات والنمو و / أو التي ستؤثر تأثيرا مفيدا

---

(١١)قرار الجمعية العامة رقم ١٨٣٨ (الدورة ١٧) الصادر بتاريخ ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٢ . النمو السكاني والتنمية الاقتصادية .

(١٢)برنارد برلسون « السياسة السكانية : مذكرات شخصية . الدراسات السكانية . الجزء ٢٥ ، رقم ٢ ، ١٩٧١ – ص ١٧٣ .

(١٣)لجنة دراسة تابعة لمكتب وزير الخارجية ، الاكاديمية الوطنية للعلوم ، النمو السكاني السريع ، عواقبه وما تنطوي عليه السياسة الخاصة به مطبعة جون هوبكنز . بلتيمور – ص ٧٠ .

على النزوح الداخلي . وعليه فان برامج تنظيم الأسرة وغيرها من النشاطات التي ترمي إلى تخفيض الخصوبة وتحسين الصحة العامة ، والتغذية ، وتخفيض نسبة الوفيات تعتبر وسائل أساسية في هذا النوع من السياسات[١٤] .

مجال السياسة السكانية الفورية وأهدافها :

تركّز الاهتمام في السنوات الأخيرة على معدّل النمو السكاني وبالتالي على العامل الرئيسي المحدّد له . وقد تم استنباط برامج خصوبه تستهدف تخفيض معدّل النمو السكاني ، وذلك بتشجيع اجراءات تحديد عدد أفراد الأسرة . بيد أن هذه تعد معالجة لناحية واحدة فقط من المشكلات السكانية . ولقد أشارت لجنة الأمم المتحدة للسكان ، حين حثّت جميع الحكومات بان تقوم بتطوير السياسات القومية السكانية الخاصة بها ، إلى أن هذه السياسات يجب ألا تقتصر على التدابير الرامية إلى التأثير على الخصوبة بل يجب أن تشمل مفهوما أوسع للسكان ، وأن تتضافر السياسات التي تتناول عددا من الحقول كالنمو والهيكل السكاني والنمو الاقتصادي والعمالة والتغذية والصحة والتحضّر والاسكان[١٥] . وتحتاج الوزارات التي ستشرف على حقول النشاط المختلفة هذه إلى تفهم عميق للطرق التي تؤثر فيها التغيّرات السكانية على مجالات اهتمامهم بحيث يتسنى وضع وتنفيذ البرامج المناسبة والتي تعالج المشكلات التي تنشأ عن ذلك .

وفيما يلي برامج عمل يقترح على الحكومات المعنية في المنطقة أن تنظر فيها بغية إجراء الاختيار حسب الأسبقيات والأهداف الملائمة لكل منها .

١ – النمو السكاني .

يبلغ معدّل النمو السكاني في بلدان المنطقة حاليا ٣ بالمئة وهذا الرقم من شأنه أن يضاعف عدد السكان في أقل من ٢٥ سنة .

فعلى البلدان التي تعتقد أن معدّل النمو السكاني هذا من شأنه أن يعرقل تنميتها أن تقوم باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة عواقب هذا النمو السريع ، مع الأخذ بعين الاعتبار كفاية الموارد الطبيعية (الأرض والماء والمواد المعدنية والطاقة) بالنسبة للتكاليف الاقتصادية واستنزاف الموارد .

وقد افترض عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية الذي يستهدف تحقيق متوسط نموّ سنوي في الدخل الفردي بمقدار ٦ بالمئة أن لا يتجاوز متوسط الزيادة السنوية في عدد السكان في البلدان النامية ٢,٥ بالمئة .

هذا ، وقد حثّت الوسائل والوثائق الدولية جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليس فقط على التعاون في تخفيض معدّل النمو السكاني فيها بل أيضا على دراسة امكانية وضع أهداف لمثل هذا التخفيض[١٦] .

---

(١٤) المرجع السابق – ص ٧٠ .

(١٥) صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية . خطة العمل ١٩٧٢ – ١٩٧٥ .

(١٦) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٦٧٢ (الدورة ٥٢) الصادر في ٢ حزيران (يونيو) ١٩٧٢ .

٢ – الهيكل السكاني .

يلاحظ في البلدان المتقدمة صناعيا – بوجه عـام – أن الأشخاص في سن العمـل (١٥ – ٦٠ منه) يشكلون القسم الأكبر من السكان ، في حين يلاحظ عكس ذلك في البلدان الأقل تطورا . وعندما يكون معدّل الاعالة مرتفعا في بلد من البلدان فان الانتاجية الفردية ، إذا ما تساوت الأمور الأخرى ، تصبح ضئيلة نسبيا كما أن الضغط لتحويل جزء كبير من الدخل القومي لاهداف الرعاية الاجتماعيـة والاستهـلاك بـدلا مـن الوسائـل الأكـثر انتاجيـة يصبـح أكثر صعوبـة . هذا ، وتتوقف اتجاهات الاعانة والشيخوخة بصورة مباشرة على التغييرات في توزيع السن والجنس . وفي بعض البلـدان تلعب الوفيات والهجرة الخارجية دورا في تحديد هذا التوزيع ، الا أن هذه الاتجاهات تتوقف بصورة رئيسية على معدلات الخصوبة . ويمكن أن تشمل السياسة الفورية لمواجهة هذا الوضع ما يـلي :

- تجاوب السياسات الاجتماعية والاقتصادية مع التغيرات الطارئة عـلى الهيكل السكاني .
- أن يؤخذ بعين الاعتبار توزعات السكان حسب العمر والجنس في كافة المشاريع الخاصة بالهجرة .
- أن يتم اطلاع الرأي العام ، والمسؤولين باستمرار على اتجاهات الهيكل السكاني والمشكلات التي تنجم عن تلك الاتجاهات ، شريطة توفر البيانات اللازمة .

٣ – التعليـم :

يتوافق انخفاض نسبة الملمين ، أو الذين يواظبان على مقاعد الدرس في بعض البلدان مع ارتفاع معدلات الانجاب وانخفاض الدخل الفردي فيها .

وبالرغم من ارتفاع نسبة الملمين إلى مجموع السكان قد أخذت في بعض البلدان بالارتفاع ، إلا أن الأعداد المطلقة للأميين ما زالت في الارتفاع أيضا ، وسوف يستمر هذا الوضع لمدة قد تكون طويلة ، وذلك بسبب ارتفاع مستويات الخصوبة وارتفاع نسبة الأشخاص دون الخامسة عشر من العمر في تلك البلدان .

وحتى لو أتيح تخفيض مستويات الخصوبة بشكل فوري وسريع ، فلا يتوقع أن ينخفض عدد الأطفال في سن الدراسة إلا بعد عـام ١٩٨٥ .

بيد أن عدد الأطفال المطلق سيستمر في النمو السريع حتى ذلك الحين . ويمكن للسياسة السكانية التي ترمي إلى معالجة هذا الوضع أن تأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية :

- ان مشكلات توفير الامكانيات التعليمية لا تقتصر على تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من الأطفال الذين هم في سن الدراسة بل أنها تشمل أيضا تكييف التعليم لاحتياجات المجتمع المتغيرة .
- الحاجة إلى توجيه الطلاب نحو ميادين تقنية جديدة ، واجراء الاصلاحات اللازمة في المناهج لكي تتمشى مع التنميـة الاجتماعيـة .

- ان انتشار التعليم في البلدان النامية حديث العهد ، اذ لا يوجد بين الراشدين في فئات السن العليا الاّ نسبة صغيرة من الأشخاص المتعلمين . لذا يجب وضع برنامج تعليمي ملائم لهذة الفئة .
- هناك مشاركة متزايدة من النساء في التعليم في بلدان المنطقة بيد أن المساواة في التوزيع حسب الجنس في مستويات التعليم المختلفة لم يتم بلوغها إلى الآن . لذلك يتوقع أن يتزايد عدد الاناث في المدارس بمعدّل يفوق نسبة الزيادة في عدد الذكور ولا بدّ من تلبية هذه الاحتياجات بصورة كافية خلال العقد القادم .
- ان عدد الأحداث في البلدان النامية ضخم جدا بحيث أنه ، اذا أريد أن تكون نسبة الطلاب المسجلين ونسبة الطلاب إلى المعلمين مساوية لتلك السائدة في البلدان المتطورة فان البلدان النامية تحتاج إلى عدد من المعلمين أكبر بكثير لكل الف من السكان البالغين من النسب السائدة في البلدان المتطورة .
- لذلك يجب التسليم بان توفير التعليم للأجيال القادمة يجعل الطلب كبيرا جدا على اليد العاملة المتعلمة في البلاد .
- يجب التمييز بين الاحتياجات التعليمية للسكان وبين الاحتياجات الاقتصادية للأشخاص المتعلمين .

٤ – التنمية الاقتصادية :

هناك علاقة وثيقة بين الاتجاهات السكانية وبين جميع النواحي الرئيسية للتنمية ، وهذه الاتجاهات تؤثر على الأوضاع والمشكلات في الميادين الاجتماعية – الاقتصادية – والتوفير والاستثمار والتصنيع والنمو الاقتصادي – ممّا يتطلب سياسات متجاوبة لمواجهتها .

وحيثما تكون معدّلات النمو السكاني مرتفعة تميل معدّلات نمو الانتاج الفردي إلى الانخفاض والعكس بالعكس ولو أن هذا ليس هو الحال في كل زمان ومكان ، اذ ان هناك متغيرات أخرى كالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ووضع التكنولوجيا والتعليم والمهارات المتوفرة والموارد ، قد لعبت في أزمنة وأمكنة مختلفة دورا في عملية التنمية الاقتصادية أكثر أهمية حتى من الدور الذي لعبه النمو السكاني .

بيد أن النمو السكاني السريع ، بالنسبة لبعض البلدان النامية على الأقل ، قد ساهم على ما يبدو مساهمة هامة في نتائج البرامج الانمائية المخيبة للآمال أو أنه ساعد في نضخيم فشلها .

ولقد دلّت الخبرة المكتسبة في عدد من بلدان أميركا اللاتينية وشمال أفريقيا وآسيا ان معدّلات النمو السكاني العالية في تلك البلاد قد ساعدت في تخفيض معدّل الادّخارات والاستثمارات وأبطأت النمو الاقتصادي وزادت من خطورة مشكلات العمالة الراهنة .

كما لوحظ ان الادخارات ، في البلدان ذات المتوسطات المرتفعة لحجم الأسر ، كانت تخصص لشراء المواد غير القابلة للاستهلاك أو لتلبية احتياجات أفراد العائلة في المستقبل . أما في البلدان ذات المتوسطات الصغيرة لحجم الأسرة ، فان ادخارات الجماعات أو الأفراد كانت تستخدم للاستثمار المنتج . ان النوع الأخير يمكن أن ينتظر منه أن يؤدي إلى مردود كبير في النمو الاقتصادي .

وبالاضافة إلى ذلك فانه كلما ارتفع معدّل النمو السكاني كلما زاد مقدار الأموال المطلوب استثمارها لمواجهة التكاليف الاجتماعية والاقتصادية وذلك لمجرد الاحتفاظ بالمستويات والخدمات الأساسية ذاتها للأعداد المتزايدة .

وكثيرا ما ورد ذكر التصنيع كانجح وسيلة للبلد النامي للخروج من هذه الحلقة المفرغة من الفقر والنمو السكاني السريع . بيد أن صادرات البلدان النامية كانت إلى الآن تتكون بصورة رئيسية من المنتجات الأولية . كما وقد أصبحت بعض هذه البلدان مستوردة للمواد الغذائية بدلا من أن تكون مصدّرة لها كما في الماضي ، وذلك نظرا للتوسع البطيء نسبيا في الزراعة .

وينبغي على بلدان المنطقة عند وضع سياسة للتنمية الاقتصادية أن تدخل في هذه السياسة عامل الاتجاهات السكانية والصناعات التي قد تجد أسواقا مترايدة في البلدان المتطورة والوسائل التي تؤدي إلى احداث انقلاب في تكنولوجيتها الزراعية ومصادر الاستثمار الضروري وكذلك وسائل التدريب التقني .

٥ – العمالـة :

رغم أن نسب الاعالة آخذة بالارتفاع في بلدان المنطقة فان النمو السكانى من السرعة بحيث أنه رغم الارتفاع في نسب الاعالة فان معدّل نمو القرى العاملة لا يزال عاليا . ويزيد عرض القرى العاملة زيادة كبيرة عن الطلب عليها ، كما أن معدّلات البطاقة مرتفعة وخاصة في الاقتصاد الزراعي للاسباب المعروفة والتي اهمها موسمية العمل الزراعي .

وبصرف النظر عن التخفيض الممكن تحقيقه في نسبة المواليد فان العدد المحتمل لطالبي الدخول في سوق العمل سيستمر في الازدياد السريع خلال الخمس عشرة سنة القادمة ، بسبب معدّلات النمو السكاني المتزايد في الماضي . وفي الوقت ذاته هناك نقص في أعداد العمال المهرة القادرين على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية .

وبالاضافة إلى ذلك فان تعليم الاناث قد خفف القيود التي كانت تحول دون الاستفادة من نشاطهن الاقتصادي. وفي الوقت الحاضر يزداد عدد النساء الباحثات عن عمل ازديادا سريعا . وهذا التغيير من شأنه أن يزيد من حدة مشكلة البطالة لعدة سنين ، ولو أنه قد يساعد في النهاية في تخفيض نسبة المواليد وزيادة عرض المهارات .

ويترتب على العواقب الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة لمشكلة العمالة وضع سياسة لها تشمل بعض المقترحات التاليـة أو جميعها :

– اجراء تقديرات سنوية يعوّل عليها فيما يتعلق بـ (أ) الزيادة السنوية في عدد الداخلين إلى القوة العاملة (ب) تأثير الزيادة في طول مدة الحياة نتيجة للانخفاض المستمر المتوقع في نسبة الوفيات (ج) تأثير المكننة المتزايدة في الصناعة على العمالة . (د) مقدار فرص العمل الجديدة التي يجب ايجادها كل سنة للداخلين في اليد العاملة ورأس المال المطلوب استثماره لهذا الغرض (هـ) تشجيع الطرق الخاصة تتكثيف العمل والتوفير في رأس المال في الانتاج وعلى الأخص في الوحدات الصناعية الصغيرة . (و) زيادة نسبة الاختصاصيين ذوي المؤهلات العالية والعمّال المهرة عن طريق التدريب التقني . (ز) ايجاد مشاريع مكثفة للعمل واقناع المتعلمين من الشباب العاطلين عن العمل والمحتشدين في المدن بقبول العمل اليدوي للصالح القومي . (ح) تطوير أنواع المكننة التي تزيد الطلب على اليد العاملة في المناطق الريفية بحيث يتاح لاكبر عدد ممكن من العمال أن يتدربوا على الزراعة بتشجيع زراعة المحاصيل المتعددة . (ط) تكوين جيوش انمائية قومية على غرار نظام الاستدعاء للخدمة العسكرية يمكن تجنيد الشبان فيها للاشغال العامة والتدريب المهني . (ك) تحديد ومعالجة أسباب بطء نمو اليد العاملة .

٦ – الغذاء :

يواجه سكان بعض البلدان الاحتمال المروّع بان يكون محكوما عليهم أن يعانوا من نقص في التغذية ، ما لم يتمّ اتخاذ اجراء فعّال لزيادة الانتاج الزراعي ، ومكننة العمليات الزراعية إلى جانب تخفيض معدّل النمو السكاني . فالامدادات الغذائية المتوفرة اليوم لهذه البلدان ليست كافية لحياة صحية فعّالة ، سواء من الناحية الكمية أو من الناحية النوعية ، وكثيرا ما يعاني الأطفال من تخلف في نموهم الجسمي والعقلي يمتد في المتوسط إلى ثلاث أو أربع سنوات[١٧] .

وقد قامت البلدان النامية ، خلال العقدين الأخيرين ، ببذل جهود جديرة بالتقدير لزيادة انتاج الأغذية . بيد أن المكاسب التي تحققت قد تلاشت إلى حد كبير بسبب الزيادة في عدد السكان . ففي كل من بلد بلدان المنطقة تقريبا بلغت الزيادة في انتاج المواد الغذائية أقل من عدد السكان . وبالتالي ارتفع معدل استيراد الأغذية ارتفاعا كبيراً ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، ممّا حوّل الكميات الضئيلة من العملات الأجنبية المتوفرة عن أغراض أكثر انتاجية .

ونجد في معظم بلدان المنطقة أن الأراضي الممكن زراعتها بسهولة قد استغلت . وبالنظر للحاجة إلى تغذية أفضل وتأثير الدخل المتزايد على طلب المواد الغذائية ، فان الزيادة في الامدادات الغذائية اللازمة خلال العشر سنين القادمة ستكون كبيرة جدا .

ولقد أشار مدير عام منظمة الأغذية والزراعة مؤخرا ان حدوث مجاعات خطيرة في بعض المناطق الأكثر ازدحاما بالسكان لا يمكن تلافيه خلال السنوات العشر القادمة[١٨] .

فازاء هذه الحالة أصبح الوضع بالنسبة للغذاء في المنطقة مصدر قلق يستدعي التفكير الجدّي كما ويتطلب سياسة عمل محكمة إذا ما أريد تجنب الحرمان والنقص في التغذية . ويمكن لسياسة كهذه أن تشمل :

- الطرق والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق زيادة في الانتاج الزراعي .
- يجب أن تأتي الزيادات في انتاج الأغذية في المستقبل بصورة رئيسية عن طريق تحسين الانتاج الزراعي والحيواني ، مما يتطلب استثمارات كبيرة في الزراعة واستعمال الطرق الحديثة في تكنولوجية انتاج الأغذية .
- يمكن تحقيق زيادة في المحاصيل عن طريق استعمال أنواع من النباتات أكثر انتاجية وتوفير ومياه أكثر كفاية واستعمال الأسمدة وتحسين طرق الزراعة واستعمال أدوات وآلات أفضل ووقاية المزروعات أثناء النمد وبعد الحصاد .
- يجب بذل الجهود للتغلب على صعوبة تغيير الطرق الزراعية التي يتبعها الفلاحون العريقون بالتقاليد الزراعية القديمة ، وتوفير الاستثمارات الرراعية اللازمة لسياسة زراعية فعالة .
- ينبغي تحسين وسائل تخزين المواد الغذائية وتصنيعها ونقلها وتوزيعها .

٧ – الهجرة الداخلية ، والتحضر والإسكان :

تؤدي الهجرة الداخلية إلى عواقب ديموغرافية واجتماعية واقتصادية خطيرة في المناطق التي تتم الهجرة منها وإليها على السواء . ونجد في معظم البلدان النامية أن الأشخاص الأكثر تعلّما من سواهم وفئة الشبان من سكان الريف هم الذين يغادرون القرية إلى المدينة .

---

(١٧) الامم المتحدة . الخصوبة البشرية والتنمية القومية . منشورات الأمم المتحدة . EH.II.A.12

(١٨) الكلمة الافتتاحية للـ (IUSSP) في بلغراد في عام ١٩٦٥

ان عملية الهجرة غير المنظمة أو المخططة ، قد تخلق مشكلات اجتماعية في المناطق الحضرية كما في المناطق الريفية ، لا سيما في البلدان النامية ، وذلك لان (أ) المدن غالباً لا تستطيع استيعاب المهاجرين في المكان الذي يحلون فيه (ب) (ب) القادمين الجدد يتراكمون في مستوطنات مزدحمة مصنوعة من أخف المواد وأحيانا دون وجود أي شكل من الادارة البلدية أو الخدمات العامة (ج) هذا الحشد من النازحين غير المستوعبين يساعد على انتشار الجرائم والأمراض وعدم الاستقرار السيـــاسي .

كما وأن المناطق الريفية التي هاجر عنها الشباب الأكثر كفاءة وأفضل علما من سواهم تصبح في حالة ركود اقتصادي واجتمـــاعي .

ان النمو السكاني السريع الذي حدث في المنطقة في الآونة الأخيرة وخاصة الزيادة الطبيعية في المناطق الريفية ، قـد ساعد على زيادة الهجرة الواسعة النطاق إلى المدن، مما سبب مشكلات اجتماعية واقتصادية خطيرة في المناطق الريفية والحضرية عـلى السواء . وما الازدحام المتزايد والجريمة والبطالة والنقص في المساكن والمرافق العامة في المدن الا بعض المشكلات التي نشأت بسبب هذا النزوح الضخم من الأرياف . فهناك حاجة ماسة إلى سياسة تنقذ المناطق الحضرية من التدهور بل ومن كارثة اجتماعية . ولدى وضع سياسة كهذه قد يكون من المفيد النظر فيالمقترحات التالية :

- يجب أن يكون أحد الأهداف الرئيسية توزيع السكان ضمن كل بلد من بلدان المنطقة توزيعا أكثر عقلانية ، مع تنفيذ التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف . كما يجب أن يكون هناك توازن صحيح بين نمو العمالة والطاقة الحضرية من ناحية ، ونمو السكان الحضريين من الناحية الأخرى . ومن الضروري لتحقيق هذا الهدف دمج سياسة الهجرة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بادخال نظام اللامركزية في المدن الكبرى وتعيين مواقع الصناعات الجديدة بحكمة .
- في حال استصلاح أراض زراعية جديدة ينتقل إليها السكان من منطقة ريفية أخرى مزدحمة ، ينبغي على الحكومات المعنية ألاّ تهمل الاحتياجات الناشئة عن هذا النوع من الهجرة .
- يجب أن يستهدف التعليم الريفي خلق قيم ريفية جديدة تتمشى مع التنمية بغية جعل المناطق الريفية أكثر جاذبية وتحظى باهتمام القرويين المتعلمين ومساندتهم .
- توزيع الصناعات وغيرها من المؤسسات التنظيمية بحيث ينتشر السكان الحضريون في عدد كبير من المدن الصغيرة بدلا من تمركزهم في أكبر مدينة .
- ان مشكلات الاسكان تحتاج إلى إجراء فوري ، لذا يجب أن تكون جزءا من سياسة تهدف إلى بناء عدد المساكن التي تدعو الحاجة اليها سنويا وذلك لمواجهة الزيادة في عدد السكان ولاستبدال المساكن الآخذة بالتدهور تدريجيا . وقد يكون من الضروري تقديم إعانات مالية لتنفيذ البرامج السكنية إذا ما أريد التوصل إلى مستويات أساسية متواضعة تليق بالإنسان .

البـداوة :

في البلدان التي يوجد فيها عدد كبير من البدو الرحل ، يجب أن تشمل السياسة السكانية :

- الطرق والوسائل الكفيلة باستقرار البدو ليتمكنوا من الاستفادة من متع الحياة الاجتماعية التي تتيحها حياة الاستقرار وتشجيعا للوحدة الاجتماعية وتماسك السكان .

- وفي هذا المجال يجب ايجاد الوسائل الكفيلة بتوفير ما يمكن عمليا من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية للبدو حيثما يكونون .
- ان دراسة تحركات البدو وقيمهم الاجتماعية وثقافتهم وخصائصهم الديموغرافية ضرورية لتنفيذ المقترحات المذكورة أعلاه بنجاح

٨ - الهجرة الخارجية :

كانت الهجرة الخارجية من بلدان المنطقة الكبيرة بعض الشيء ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، قد تركت أثاراً اقتصادية وديموغرافية ، وقد تركزت هذه الهجرة على فئات الشباب الذكور من المهنيين والعمال المهرة .

لقد كانت الهجرة الخارجية إلى عدد من بلدان المنطقة طوعية وعلى نطاق واسع بحيث أدت إلى نمو سكاني سريع وخلقت مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية .

ومن الأهمية بمكان دمج مسألة الهجرة في سياسة سكانية ترسم التدابير اللازمة لمعالجة المشكلات التالية :

- درس حركة الهجرة لتعميق فهم خطورتها والعوامل المحددة لها .
- تنظيم حركة الهجرة أولا لصالح المهاجرين أنفسهم ، وثانيا لصالح بلادهم .
- محاولة تحسين الأوضاع في بلدان المهاجرين بحيث تصبح أكثر جاذبية لفئة المهنيين والأشخاص الحائزين على المهارات المطلوبة ، كما ويجب ايجاد فرص العمل لأصحاب المهارات عن طريق تخطيط التعليم واليد العاملة تخطيطا ملائما .
- يجب عقد اتفاقات مع البلدان الجاذبة للمهاجرين بغية تأمين المعاملة اللائقة وتوفير الخدمات الاجتماعية اللازمة لهم .
- يجب على البلدان التي تعاني من هجرة جماعية للعمال المهرة ، أن تبذل جهودا خاصة بمساعدة المجتمع الدولي لايجاد فرص العمل على المستوى القومي وذلك عن طريق تحويل رؤوس الأموال واستخدام التكنولوجيا .
- بما أن هجرة ذوي المؤهلات من البلدان النامية إلى البلدان المتطورة قد يعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية إلى درجة خطيرة ، فان الحاجة ماسة لاتخاذ تدابير دولية للحيلولة دون « هجرة الأدمغة » وتفادي تأثيراتها السيئة .
- فيما يتعلق باللاجئين ، يجب وضع سياسة ترمي إلى إقناع الأمم المتحدة لاتخاذ تدابير دولية لوقف عملية طرد المواطنين من بلادهم .
- يواجه اللاجئون العرب في عدد من أقطار المنطقة مشكلات خطيرة تتعلق بالاسكان والبطالة والحرمان ، فيجب على العالم المتطور أن يتعاون في وضع حد لهذه المأساة الإنسانية .

رابعاً - مجال وأهداف السياسة المؤثرة على السكان .

تناولت المقترحات السالفة الذكر المشكلات التي نشأت بصورة رئيسية عن النمو السكاني الشريع وشكلت خطرا على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية . لذلك فان السياسة السكانية الفورية تعالج المشكلات التي تواجه الدول نتيجة للاتجاهات السكانية السابقة .

أما السياسة التأثيرية فتعالج جذور المشكلة حيث ترمي إلى تعديل النمو السكاني وتحسين أوضاع الإنسان عن طريق التدابير المباشرة وغير المباشرة، والتي تؤثر على تخفيض معدّلات الوفيات والمرض والخصوبة وبالتالي تساعد على التقدم الاجتماعي والاقتصادي ، انها الناحية الجوهرية من السياسة السكانية وتشمل التدابير التالية :

١ – الصحة ومعدّل الوفيات :

برزت منذ الحرب العالمية الثانية[١٩] ظاهرة انخفاض معدلات الوفيات في كثير من البلدان النامية . بيد أن نسبة هذا الانخفاض قد تضاءلت خلال السنوات القليلة الماضية .

وليست التدابير الطبية والصحية في حدّ ذاتها قادرة على إحداث انخفاض في مستوى الوفيات بعد نقطة معينة ، فان أحداث تحسين في مستويات المعيشة ، وتغييرات في الهيكل الاجتماعي للبلدان النامية شرط أساسي لاي تخفيض كبير آخر في معدّل الوفيات[٢٠].

ومع ذلك هناك حاجة إلى سياسة تهدف إلى تحسين الصحة العامة ، وتخفيض نسبة الوفيات والمرض . ولتحقيق هذا يجدر النظر في المقترحات التالية وادخالها في السياسة السكانية .

- تأثير العوامل الاقتصادية والثقافية في تحديد مستوى الوفيات للسكان وادخال هذه العوامل في البرامج الصحية .
- تحسين مستويات التغذية بالنسبة للأسرة .
- ادخال البرامج الصحية في البرامج الانمائية الشاملة لا سيما في المناطق الريفية .
- تخفيض معدّلات الوفيات والأمراض التفاضلية ضمن البلدان وخاصة فيما يتعلق بالمعدلات الحضرية – الريفية .

ومن المسلم به أن التفاضلات في معدلات الوفيات والأمراض كثيرا ما تكون لها علاقة بالتفاضلات في توفير متع الحياة الاجتماعية التي يجب أن تتمم الوسائل الصحية والغذائية الصرفة .

- ينبغي الاهتمام بصورة خاصة بصحة ورعاية الأطفال وغيرهم من الفئات الأكثر تعرضا للمرض وذلك في المناطق الريفية والمناطق المحرومة ضمن البلاد ، عملا بقرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٦ (الدورة ٢٥) الصادر في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ .
- لوضع الخدمات الطبية الأساسية في متناول الشعب ، ينبغي تدريب عدد كاف من الأطباء وتشجيع الأبحاث الطبية .
- الاستفادة من المعونة التي تقدمها المنظمات الدولية في انشاء مؤسسات صحية وتدريب الكوادر الطبية .
- ايجاد الطرق والوسائل اللازمة للحصول على بيانات أوفى وأجدى ، لتحليل معدّلات المرض وقياس الأمراض المعقدة من الناحيتين الكمية والنوعية .

٢ – الخصوبة وتنظيم الأسرة :

تعتبر الخصوبة الأن أكثر عوامل النمو السكاني والتغيرات الديموغرافية تعقيداً حيث يزيد معدل المواليد الحالي في بلدان المنطقة عن ٣٠ بالالف من السكان ، ويصل في بعض الأقطار إلى ٥٠ بالألف . ان ضبط النمو السكاني السريع إحدى

---

(١٩)الأمم المتحدة . تحدّى النمو السكاني للتنمية نيويورك ، ١٩٦٦ – ص ٣٨ .

(٢٠) نفس المرجع السابق

الوسائل المتاحة للحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق رفاهية الشعب ، سواء بالنسبة للجيل الحالي أو للأجيال القادمة .

وتجاوبا مع الاهتمام بالنمو السكاني السريع وغير الملائم اجتماعيا واقتصاديا قامت بعض حكومات المنطقة بوضع « برامج لتنظيم الأسرة » كجزء من سياستها السكانية القومية . تقوم هذه البرامج ، من حيث طبيعتها ومداها ، على أساس قرارات المنظمة الدولية . ففي عام ١٩٦٢ اعترف قرار الجمعية العامة رقم ١٩٣٨ بان صحة العائلة ورعايتها أمر فائق الاهمية ، ليس فقط لأسباب انسانية واضحة بل بالنسبة للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي أيضا » . وفي عـام ١٩٦٨ جاء في اعلان المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان (طهران) بان « للوالدين حق انساني أساسي في تقرير عدد أطفالهما والفترة الفاصلة بين كل حمل وآخر بحرية ومسؤولية » . وأشار الإعلان الخاص بالتقدم الاجتماعي والتنمية[٢١] إلى طرق تحقيق أهداف الاعلان بما في ذلك « صياغة وانشاء البرامج ، حسب الحاجة ، في حقل السكان ضمن اطار السياسات الديموغرافية القومية وكجزء من الخدمات الطبية الاجتماعية ... وتوفير المعلومات والوسائل الضرورية للأسر لتمكينا من ممارسة الحق في تقرير عدد الأطفال والفترات الفاصلة بين كل حمل وآخر بحرية ومسؤولية » .

ويجدر بالسياسة السكانية التي تشمل « برامج تنظيم الأسرة » تمشيا مع حقوق الإنسان المعترف بها أن تراعي المبادئ التاليـــة :

- اعتبار برامج تنظيم الأسرة وسيلة ضرورية لتحقيق الأهداف القومية للبلدان التي ترغب في تخفيض معدل النمو السكاني فيها.
- يجب أن ترمي برامج تنظيم الأسرة إلى المحافظة على صحة ورعاية الأسرة بصورة عامة وبالتالي أن تكون جزءا من الخدمات الاجتماعية والصحية و/ أو الخدمات الخاصة بصحة الأم لتحسين صحة الأمهات بمساعدتهن على تجنب الحمول الكثيرة والمتكررة .
- من الشروط الضرورية لادارة برنامج ما لتنظيم الأسرة أن تكون هناك رغبة من جانب السكان في ضبط حجم عائلاتهم . لذا ينبغي اطلاع الزوجين على امكانية ضبط عدد الأطفال الذين قد ينجبونهم . ويعتبر التثقيف والاعلام في هذا المضمار حقا من حقوق الإنسان .
- يجب أن ترمي الخدمات الخاصة بتنظيم الأسرة إلى منع الولادات غير المرغوب فيها ومعالجة العقم أو ما دون الاخصاب .
- يجب أن يبني الاعلام والارشاد حول تنظيم الأسرة دائما على الخبرة الصحيحة الثابتة . وأن يجري توفيره عن طريق خدمات التوجيه الزراعي وتطوير المجتمع ، والتدبير المنزلي والنقابات العمالية والخدمات الاجتماعية وبصورة خاصة للاشخاص المحرومين والمعوزين .
- ان من أهداف برامج تنظيم الأسرة تخفيض حوادث الإجهاض غير القانوني والمواليد غير الشرعيين .

المعايير الإجتماعية – الاقتصادية :

قد تتجاوز السياسات السكانية الحكومية الخاصة بتعديل الخصوبة الطرق المباشرة (توفير المواد المانعة للحمل والخدمة والاعلام) وتستخدم التدابير الاجتماعية الاقتصادية التي قد تحقى تغييرا طوعيا في عدد الأطفال المرغوبين . كما قد تساعد التدابير التالية على خلق المحيط الاجتماعي الاقتصادي ذي التأثير الكبير على القواعد التقليدية للأسرة وبالتالي على الخصوبة .

---

(٢١)قرار الجمعية العامة رقم ٢٥٤٣ (الدورة ٢٤) ١٩٦٩ .

- رفع السن القانوني للزواج ، ليس فقط كسياسة للتأثير على معدلات الخصوبة بل رفع هذا السن على أوضاع المرأة بصورة عامة .
- الحدّ من تعدد الزوجات ، رغم أن ممارسة تعدد الزواج آخذة في التضاؤل ، الا أنها تشكل خطرا على حياة الأسرة .
- تشجيع الثقافة العامة والثقافة السكانية .
- ازالة العقبات التي تقف في طريق تعليم المرأة ودخولها في ميدان العمل .
- تحسين مركز المرأة فيما يتعلق بقوانين الطلاق والملكية والوراثة .
- اقامة مشاريع للضمان الاجتماعي .
- اصدار قوانين تمنع تشغيل الأطفال .
- تخفيض معدّل الوفيات بين الأطفال والرضّع .
- في البلدان ذات الموارد القليلة قد يكون من الضروري لتوفير التعليم لجميع الأطفال اشراك الأسر ذات العدد الكبير من الأطفال في أعباء التعليم .
- ان معدل النمو الاقتصادي السريع يساعد على التحرك الاجتماعي ويؤثر على ايجاد الحافز للاكتفاء بعدد معقول من الأطفال .

خامساً – ضروريات السياسة السكانية الفعالة .

ان مجرد رسم سياسات سكانيه لا يعني بان اهدافها ستتحقق ، اذ ان الخبرة التي اكتسبتها بعض البلدان التي بلغت مشكلة السكان فيها أبعادا خطيرة أظهرت أن تأثير السياسات السكانية على الخصوبة كان طفيفا وان سرعة النمو السكاني تضع عراقيل أكبر في طريق تحقيق الأهداف الانمائية . وتبين المقترحات التالية الحد الأدنى من الشروط الواجب توفرها في السياسة السكانية الناجحة .

- القيادة : لما كانت التغييرات السكانية من العوامل الأساسية لرفاهية الشعب وخيره فان القيادة في السياسة السكانية يجب أن تكون أعلى المستويات السياسية والحكومية .
- البرامج المتعددة الحقول : ينبغي توحيد الجهود وتوجيهها نحو حقول مختلفة لتحقيق الأهداف السكانية .
- دمج السياسات السكانية في الخطط والبرامج الانمائية : ينبغي دمج السياسات السكانية ضمن الأبعاد المختلفة للتنمية القومية بحيث تشكل جزءا من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة .
- التعليم : يجب أن تشكل برامج تثقيف الأباء والأمهات وخلق الحافز لديهم على ادراك حريتهم في الاختيار وحقوقهم وواجباتهم نحو عائلاتهم والمجتمع جزأ لا يتجزأ من برامج ضبط الخصوبة . ويعتبر الاعلام العام والتعليم من عناصر السياسات السكانية سواء انصب الاهتمام على الخصوبة أو الوفيات أو الهجرة .

التدريب :

ينبغي تكييف التدريب في الحقل السكاني بحيث يتلاءم مع ظروف البلدان والمناطق التي ينتمي اليها المتدربون كما يجب تشجيع المؤسسات التعليمية في المنطقة لتوسيع مناهجها في جميع المستويات ، بحيث تشمل التدريب على الشؤون السكانية ، وانشاء معاهد تدريبية ، كما ينبغي تعليم وتدريب الأطباء وغيرهم من العاَملين في الحقل الطبي على معالجة المشكلات السكانية .

كما ويجب أيضا توفير التدريب السكاني للاختصاصيين في حقول أخرى ، غير الحقل الديموغرافي ، بخلق وعي للعلاقات المشتركة بين الاتجاهات السكانية وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

تقييم السياسات السكانية وتشجيعها :

حيثما تطبق سياسات سكانية ينبغي اجراء تقييم منتظم لفاعليتها بغية مواصلة تحسينها . ويمكن استعمال وسائل الاتصال الجماعية بصورة فعالة لنشر المعلومات الخاصة بالقضايا السكانية وخلق الوعي العام لهذه القضايا .

الحاجة إلى الأبحاث :

رغم الاهتمام الحالي بالنمو السكاني في البلدان النامية والادراك الحديث العهد لاهمية العوامل الديموغرافية في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي نجد أن البيانات الديموغرافية أما عديمة الوجود أو ناقصة . ولما كان ضرورياً أن تكون السياسات السكانية مبنية على بيانات ديموغرافية واقتصادية دقيقه لتستطيع أن تخدم أهداف التنمية القومية . لذا تقترح على البلدان التي تفتقر إلى البيانات الاحصائية والأبحاث أن تقوم باجراء الأبحاث التالية :

- تعدادات سكانية دورية باقصى ما يمكن من الدقة والشمول .
- يجب أن يرافق التعداد السكاني مسوح ديموغرافية وغيرها من المسوح المتعددة الأغراض وخاصة للبيانات المتعلقة بالسلوك الانمائي
- استقصاء تأثير النمو والهيكل والتوزيع السكاني على (أ) الأرض ، والماء والثروة المعدنية (ب) الانتاج الزراعي والتغذية (ج) كمية ونوعية التعليم (د) عرض اليد العاملة والعمالة .
- وسائل ادخال عنصر الزيادة في عدد السكان والأهداف السكانية في الخطط والبرامج الانمائية .
- تأثير النظم القانونية الراهنة على الاتجاهات السكانية .
- انشاء وتحسين نظام تسجيل الاحصاءات الحيوية ليتسنى اجراء تحليل الاتجاهات السكانية ونتائجها على أساس اسقاطات موثوقة .
- تحليل العوامل التي تؤثر على النزوح الريفي – الحضري .
- أسباب هجرة العقول ونتائجها .

ان هذه الأبحاث وغيرها تساعد على جعل السياسات المستقبلية أكثر فاعلية من طريق بناء أساس موسع للمعرفة . وهناك مشكلتان أساسيتان من شأنهما أن تؤخرا النشاطات الخاصة بالبحث العلمي في بلدان المنطقة ، وهما : أولا : قدرة علماء الأبحاث الوطنيين ثانيا : ارتفاع تكاليف النشاطات البحثية والأجهزة اللازمة . ونجد في بعض البلدان أن أكبر عقبة في طريق النشاطات البحثية عدم إدراك الرسميين الذين يحتلون مراكز رئيسية لقيمة الأبحاث وضرورتها .

سادساً : الخلاصة

لا بد من التأكيد أن رسم السياسة السكانية وتنفيذها مسألة يجب أن تبت بها كل حكومة حسب الوضع الديموغرافي في بلادها والأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي ترغب في تحقيقها لشعبها . بيد أن مسؤولية الحكومة في هذا المضمار يجب أن تمارس « مع مراعاة المبدأ القاضي بان حجم العائلة يجب أن يعود أمر اختياره بحرية لكل عائلة بمفردها »[٢٢] ويجب ألا يغيب عن البال أن السياسات الناجحة لتخفيض الخصوبة سيكون لها تأثير متأخر على بعض نواحي التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثلا لا بد من مرور خمس أو ست سنوات قبل أن يعكس انخفاض عدد المواليد نقصا في عدد الأطفال الداخلين إلى المدارس الابتدائية وستستمر الزيادة في حجم القوة العاملة مدة ١٥ سنة قبل أن تتأثر بانخفاض نسبة المواليد اليوم . ومن الناحية الأخرى سيكون لانخفاض عدد المواليد تأثير فوري على الحاجة إلى الخدمات الصحية والاجتماعية للاطفال والأمهات على السواء .

---

(٢٢)قرار الجمعية العامة رقم ٢٢١١ (الدورة ٣٠) الصادر في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦ حول النمو السكاني والتنمية الاقتصادية .

مقتطفات سكانية من المنطقة

انشاء الجمعية العربية للدراسات السكانية

نشأت فكرة احداث جمعية عربية للدراسات السكانية ، خلال المؤتمر الاقليمي الاول للسكان ، الذي أشرفت على التحضير له اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، والذي عقد في بيروت خلال الفترة الواقعة ما بين ١٨ شباط والاول من آذار من هذا العام .

ان الهدف الاساسي لهذه الجمعية ، هوأن تصبح مركزا لاستقطاب كافة العاملين في الحقل السكاني للقيام بالابحاث والدراسات السكانية ، التي تساعد في الكشف عن معالم المجتمع العربي ، وتضع بين ايدي المسؤولين عن السياسات الاجتماعية والاقتصادية ما يمكنهم من اداء مهمتهم ، كما ستسهم الجمعية أيضاً بالارتقاء بمستوى الدراسات السكانية في المنطقة الى الصعيد العالمي .

ولقد وضعت الجمعية في اعتبارها ، أن تباشر في المستقبل بجمع وتصنيف الدراسات السكانية ذات العلاقة بالمنطقة العربية ، وذلك حسب موضوعات تلك الدراسات والجهات التي اصدرتها . كما وضعت الجمعية في اعتبارها ايضا ، تأليف لجنة للابحاث ، لدراسة الموضوعات السكانية التخصصية في البلدان العربية ، كذلك تنظيم مؤتمرات واجتماعات دورية ، لتنشيط البحث العلمي ، وتوطيد العلاقة مع الجمعيات الوطنية والاقليمية والدولية ، وكذلك مع كافة المنظمات والمعاهد المعنية بالامور السكانية .

ان عضوية الجمعية ستكون شخصية ، ولن تكون لمساهمتهم في الدراسات والابحاث السكانية علاقة باماكن اقامتهم .

هذا ، وستعتبر رسوم العضوية ، والمساعدات والاعانات التي سوف تقدم من الحكومات العربية مصادر تمويل للجمعية ، وكذلك جمع المساعدات التي تقدم اليها من جهات أخرى .

كما وستكون جمعيتها العمومية الاساس ، الذي ينبثق منه مجلس ادارتها والذي سيحل محل مجلس الادارة المؤقت ، وما يسمى بلجنة المؤسسين .

لقد أقام مجلس ادارة الجمعية المؤقت ، والذي تألف خلال المؤتمر الاقليمي للسكان ، بتعيينه رئيساً للجمعية ، وامينا لها ، وكذلك مسؤولين للشؤون المالية والقانون ، وثلاثة أعضاء آخرين ، وذلك للقيام بالدراسات التحضيرية ، وكافة الاتصالات الخاصة باستكمال انشاء الجمعية المذكورة . كما يتوقع ان يقوم مجلس الادارة المذكور بتحضير وتنسيق المقترحات التي ستقدم للجمعية العامة بخصوص الامور التالية : مسودة النظام الداخلي ، الوضع القانوني ، مكان المقر الرئيسي والفروع ، الهيكل الوظائفي ، شروط العضوية ورسومها ، الميزانية المقترحة للفترة المقبلة ١٩٧٥ – ١٩٨٠ ، وبرنامج العمل للسنة القادمة .

هذا وقد تمّ من خلال تبادل وجهات النظر بين اعضاء مجلس الادارة المؤقت ، اصدار النشرة الاعلامية رقم (١) التي لحظت أهداف الجمعية ، والتي تمّ توزيعها على ٤٠٠ عضو ومنظمة . كما أن مجلس الادارة المذكورة ، يبذل جهوده للتعاون مع ضباط اتصال له في كافة الاقطار العربية .

وبمناسبة انعقاد المؤتمر الخاص بالجمعية السكانية الافريقية في عبدان – نيجيريا – فقد انعقد اجتماع لممثلي البلدان العربية في هذا المؤتمر ، وذلك بتاريخ ١١ أيار عام ١٩٧٤ ، كما تم تعيين أربعة ممثلين . ليكونوا ضباط ارتباط في بلادهم .

كما وقد عقدت منذ شباط عام ١٩٧٤ عدة اجتماعات بين أعضاء مجلس ادارة الجمعية ، وسوف تصدر في حزيران من عام ١٩٧٤ النشرة الاعلامية الثانية . هذا وقد كان لانشاء الجمعية العربية للدراسات السكانية رد فعل ممتاز لدى كافة الجمعيات العربية الاخرى ، كما ارسلت اليها طلبات انتساب عديدة من مختلف الاقطار العربية . ان الخطوة الاساسية التالية للجمعية هي انعقاد جمعيتها العمومية في بوخارست ، وأثناء انعقاد المؤتمر العالمي للسكان في آب ١٩٧٤ .

الكويت

حلقة الدراسات الديموغرافية

يزمع معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الكويت ، عقد حلقة ، مدتها ثلاثة أشهر للدراسات الديموغرافية والسياسات السكانية ، وذلك في شهر آذار من عام ١٩٧٥ . حيث سيقوم المعهد وبمساعدة صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية ، الذي سيزود الحلقة بالمنح ، والخبراء والمستلزمات الاخرى ، بعقد هذه الحلقة لمعالجة الموضوعات الديموغرافية الاساسية ، وخاصة التأكيد على الابعاد الاقتصادية للنمو السكاني .

هذا ، وسوف يختار المشتركون في هذه الحلقة الدراسية من كل من البحرين ، مصر ، العراق ، الاردن ، الكويت ، عُمان ليبيا ، الجمهورية العربية اليمنية ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، كما سيشمل منهاج الحلقة محاضرات ، ومناقشات وتطبيقات عملية ، وزيادات ميدانية ، كما سيشمل برامج تدريبية موسعة في مواقع العمل تعد بالتعاون مع مجلس التخطيط الكويتي . كما يتضمن منهاج الحلقة ايضاً مختلف المراحل الخاصة بتقييم وتحليل وتصميم تعداد السكان المزمع تنفيذه في الكويت في عام ١٩٧٥ .

جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية

نظام التسجيل المدني

صدر في جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية مرسوماً يقضي باحداث نظام للسجل المدني ليشمل كافة أرجاء البلاد ؛ حيث لا يوجد في البلاد حتى الآن نظام شامل لتسجيل الواقعات الحيوية . ان نظاما موسعا لهذا التسجيل سيوفر للحكومة البيانات الضرورية التي يمكن بواسطتها رصد الاتجاهات والمستويات السكانية في البلاد

هذا ، وسيقوم صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية بتقديم الخبراء والمنح والتجهيزات اللازمة لانجاز هذا النظام .

سلطنة عمان

البحث الديموغرافي الاجتماعي في خمس مدن

قامت مؤخراً بعثة من قسم الدراسات والبرامج السكانية التابع للجنة الاقتصادية لغربي آسيا بزيارة لسلطنة عمان حيث أطلعت على الانجازات التي اتخذت للتحضير لمشروع البحث الديموغرافي والاجتماعي المذكور.

ان حكومة سلطنة عمان تعلق أهمية كبرى على هذا البحث ، الذي يعد بمثابة بحث تجريبي في نطاق التحضيرات

لتعداد السكان المزمع تنفيذه قريباً في السلطنة كما سيوفر هذا البحث البيانات الضرورية لصياغة الخطط والبيانات السكانية .

هذا ، وتقوم في الوقت الحاضر لجنة مهمتها مراجعة المصورات التي أعدت لانجاز عمليات هذا البحث ، وتحديد مدى كفايتها . ان أحدث مصور لمدينتي مسقط ومطرح يرجع تاريخه الى عام ١٩٦٧ ، وهو بمقياس ١ : ٥٠٠٠ ، ومن خلال التطورات التي شهدتها البلاد مؤخرا ، وخاصة تلك التي شهدتها مدينة مطرح والمناطق المحيطة بها ، فقد تقرر تحضير مصور لها يقوم على أساس التصوير الجوي والمسح الارضي في آن واحد . لقد اقترح أن تقوم مجموعة من العاملين بدائرة الاشغال في السلطة بانجاز هذا العمل ، باشراف الخبير الاحصائي هناك . ان مختلف العمليات المقررة في هذا الجزء من العمل ، قد تم مراجعتها ، كما تقرر أن يكون المصور المذكور بمقياس ١ : ٢٥٠٠ ، وذلك لمواجهة الاحتياجات اللازمة للبحث المشار اليه سابقا كتحديد المناطق ، والبلوكات ، وحتى المساكن . كما تمّ أيضا تدريب المراقبين على كيفية استخدام المصورات وذلك من خلال تجربة جرت في مدينة مطرح . وأخيرا ، فان عمليات التحضير للبحث سوف تأخذ ابعادها الحقيقية قريباً كتدريب المراقبين والباحثين على تحديد وترقيم المباني على الطبيعة .

الجمهورية العربية السورية

دراسة احصائية لواقع الاطفال والشباب في سوريا

تمّ الاتفاق بين المكتب المركزي للاحصاء في سوريا ، والمكتب الاقليمي لليونيسف ، وكذلك اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، على التعاون لتنفيذ مشروع دراسة احصائية لواقع الاطفال والشباب في سوريا . حيث ستوفر هذه الدراسة بيانات عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تكتنف حياة الاطفال والشباب ، وكذلك المستويات التعليمية ، والدخل ، والصحة ، وغيرها .... هذا وسوف تصدر خلاصة هذه الدراسة بتقرير موسع فيما بعد .

نتائج تعداد السكان

أصدر المكتب المركزي للاحصاء في الجمهورية العربية السورية مؤخراً الجزء الاول لنتائج تعداد السكان على مستوى القطر ، في حين ستعد نتائج هذا التعداد على مستوى المحافظة قريباً جدا .

هذا ، ويتضمن الجزء الاول للنتائج المذكورة ٦٥ جدولا موزعة على خمسة فصول ، خصص الفصل الاول لبيان الخصائص السكانية العامة ، والفصل الثاني لذوي العاهات ، أما الفصل الثالث فقد خصص للجنسيات ، والرابع للتركيب العمري ، والفصل الخامس والاخير للتركيب الاقتصادي .

الامارات العربية المتحدة

دراسة الهجرة

قامت مؤخراً بعثة من قسم الدراسات والبرامج السكانية ، التابع للجنة الاقتصادية لغربي آسيا بزيارة لابوظبي ، وذلك من أجل المساعدة في تنفيذ بحث الهجرة الى المراكز الحضرية في ابوظبي ودبي ولربما في الشارقة ايضاً .

ان مشروع هذا البحث قد جاء تطبيقاً لتوصيات المؤتمر الاقليمي الاول للسكان ، الذي عقد في بيروت خلال الفترة الواقعة ما بين ١٨ شباط والاول من آذار ١٩٧٤ باشراف اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، كما أن هذا المشروع هو جزء من

برنامج عمل قسم الدراسات والبرامج السكانية لعام ١٩٧٥ ، ذلك البرنامج الذي أقرته دول اللجنة الاقتصادية في اجتماعها الاول في بيروت خلال الفترة ٣ – ٨ حزيران ١٩٧٤ .

ان الاهداف الاساسية لبحث الهجرة المذكور، تتجلى في تقصي اسباب ودوافع الهجرة وخاصة بالنسبة للاشخاص المؤهلين علميا . كما تتجلى أيضا في دراسة الحجم السكاني ، والتركيب العمري والنوعي وكذلك الحالات الزواجية والتعليمية والمهنية ، بالاضافة للخصائص الديموغرافية الاخرى . ان نتائج هذا البحث ستكون مصدرا مفيدا ، يمكن الاعتماد عليه في صياغة السياسات السكانية ، وتحديد المستويات الديموغرافية الاساسية في البلاد .

هذا ، وتسعى حكومة دولة الامارات العربية المتحدة جاهدة في سبيل تنفيذ تعداد شامل للسكان ، حيث صدرت القوانين الخاصة بذلك مؤخرا ، والتي تخول وزارة التخطيط مهمة اعداد وتنفيذ ذلك التعداد في سبع امارات ، وكذلك تخولها مهمة اعداد الدراسات والابحاث اللازمة لصياغة الخطة الاقتصادية والاجتماعية الاولى في البلاد . وجدير بالذكر أن خبير التعداد الذي تمّ تعيينه مؤخراً سيباشر عمله خلال شهري أيلول أو تشرين الاول ١٩٧٤ ، كما تم التعاقد مع خبراء آخرين في المجالات الاحصائية المختلفة .

الجمهورية العربية اليمنية

تعداد السكان

تعتبر دائرة الاحصاء التابعة للهيئة المركزية للتخطيط الجهة المخولة بالاشراف على أعمال تعداد السكان في الجمهورية العربية اليمنية ، لذا فان الاعمال التحضيرية التي نهضت بها هذه الدائرة في نطاق التحضير للتعداد المذكور، قد دعت الى ظهور ثلاثة اقسام رئيسية فيها ، من ضمنها قسم تعداد السكان . هذا ، كما قدمت الى البلاد مساعدات من جهات عديدة من أجل تنفيذ التعداد المذكور هي : صندوق النشاطات السكانية ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، برنامج التنمية التابع للامم المتحدة ، والبنك الدولي للانشاء والتعمير . اضافة لمساعدات اخرى قدمتها بعض الدول .

ستجري دراسة للواقع الاجتماعي والجغرافي ، وكذلك المعتقدات والاعياد القومية في البلاد اعتبارا من شهر تشرين الاول ١٩٧٤ ، حيث تستغرق حوالي ٤ أشهر . أما بالنسبة لتعداد السكان والمساكن فسوف يبدأ في ١٢ كانون الثاني من عام ١٩٧٥ ويستغرق ٢١ يوما . اما النتائج الأولية للتعداد فمن المتوقع صدورها في نيسان من نفس العام ، في حين ستصدر النتائج النهائية في تشرين الاول من عام ١٩٧٦ .

كما وستوفر نتائج هذا التعداد الاطار الذي يمكن الاستفادة منه في تنفيذ التعدادات والعينات الاخرى ، كالتعداد الزراعي ، والتعداد الصناعي ، وتعداد المنشآت ، وابحاث القوة العاملة ، وأبحاث الاسكان والتعليم ، ودراسات الهجرة وتنظيم السجل المدني . كما ستتمكن حكومة اليمن من الاعتماد على نتائج التعداد المذكور كأساس في رسم خططها القومية على أساس علمي .

لمحات حول الكتب والدراسات الصادرة
في الحقل السكاني

United Nations. **The Determinants and Consequences of Population Trends-New Summary of Findings on Interaction of Demographic, Economic and Social Factors.** Vol. I (United Nations Publication, Sales No.: E. 71. XIII. 5).

يتضمن هذا الكتاب تركيبا ممتازا للعلاقة القائمة بين الاتجاهات السكانية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية ، كما يعتبر احاطة مفصلة بكافة المعارف والاقتراحات ، التي يشتمل العوامل المؤثرة على الاتجاهات السكانية ، وتأثيراتها في الواقع الاجتماعي والاقتصادي .

كما يعد هذا الكتاب ثروة في المجال الديموغرافي ، والموضوعات المتعلقة به . وهو عبارة عن مقتطفات من ٧٠٠ كتاب وبحث ، صدرت بالعديد من اللغات . لذا فانه سيزود القارىء بما يحتاجة من المعرفة في الامور السكانية .

يتضمن الجزء الاول من هذا الكتاب المواضيع التالية : تاريخ النمو السكاني – تاريخ السكان – الخصوبة – الوفاة – التوزع السكاني – الهجرة الداخلية والتحضر – الهجرة الدولية التركيب العمري والنوعي – المظاهر الديموغرافية للقوى البشرية – الاسرة والعائلة – الموارد السكانية الاساسية – السكان والغذاء – المظاهر السكانية للادخار والاستثمار والعمالة والانتاج – المظاهر السكانية للتنمية الاقتصادية – الاسقاطات السكانية – الاعتبارات السكانية في التخطيط – السياسات السكانية .

أما الجزء الثاني ، والذي – لم يصدر حتى الآن – فانه سيتضمن فهرسا بالموضوعات السكانية والمؤلفين الذين طرقوا هذا الموضوع .

ان الكتاب المذكور يعد مصدرا هاما سواء للطلبة ، أو للجامعات ، أو المعاهد الفنية ، وكذلك بالنسبة للحكومات .

Louis, Henry. **On the Measurements of Human Fertility.** Translated and edited by M.C. Sheps and E. Lapierre-Adameyk. New York, Elsevier Publishing Company, 1972.

هذا الكتاب هو ترجمة للموضوعات التي كتبها البروفسور لويس هنري من جامعة باريس ، خلال السنوات الخمسة عشر الماضية ، وقد عالج في تلك الكتابات طبيعة ومدى تأثير النواحي العضوية على الانتاج البشري .

لقد كان البروفسور لويس هنري أول من عالج النماذج الطبية وتأثيراتها في المجالات السكانية . كما كانت تحليلاته الديموغرافية التي أجراها على العائلات القديمة ، وكذلك على سجلات الابرشيات ، الاساس الذي اعتمدت عليه في صياغة سلسلة من الاسئلة والاجوبة الواضحة . من تلك الاسئلة ما يلي :

آ – ما هو تباين الخصوبة الطبيعية للسكان ، كالتباين القائم بين انماط الانجاب المختلفة للازواج مثلاً .

ب – ما هو المحددات البيولوجية الاساسية لتباين الانجاب

ج – كيفية تحليل البيانات المعطاة ، اذ ما شملت المعلومات التالية :

تاريخ الاسرة ، وتاريخ الزواج ، عمر الزوجين عند الزواج ، عدد الاطفال المنجبين وتاريخ انجاب كل منهم . وكذلك تضمّن هذا السؤال الاستنتاجات التي يمكن الوصول اليها ، حيال القدرة على الانجاب اذا ما اختلفت اعمار الزوجين ، أو اختلفت المجموعات المبحوثة . كذلك تضمن هذا السؤال أيضا ، التوقيت المحدد الذي يبدأ عنده استخدام وسائل منع الحمل .

لقد قام البروفسور لويس هنري من خلال معالجته لمثل تلك الاسئلة ، بوضع نماذج اساسية لتكوين الاسر ، كالانجاب ، والفترات الفاصلة بين حمل وآخر .

ان هذا الكتاب يعد مصدرا مفيدا للعاملين في المجالات الديموغرافية وللقراء المهتمين بتلك الموضوعات .

Coale, Ansley J. **The Growth and Structure of Human Populations.** Princeton, Princeton University Press, 1972.

ان هذا الكتاب هو من الكتب الثلاثة التي كتبها المؤلف لمعالجة الموضوعات الديموغرافية . وعلى هذا ، تكمن اهميته ، من خلال عرضه للعلاقة القائمة بين التركيب العمري والنمو السكاني من جهة ، وبين الخصوبة والوفاة من جهة أخرى . لقد تضمنت فصول الكتاب سبعة حالات تطبيقية متعددة ، عرضت باسلوب رياضي عال . هذا وقد جاء الفصل الاخير من هذا الكتاب متضمنا وصفا عاما للحالات السابقة .

ان الخصوبة والوفاة ، وكذلك التركيب العمري للسكان ، هي مكونات للتحليل الرياضي الذي قام عليه هذا الكتاب ، كما ان موضوعات هذا الكتاب تعد من الفائدة بمكان لكافة العاملين في الحقل السكاني ، وبصورة خاصة للباحثين في الاختلاف والتكامل الرياضي في هذا الحقل .

Montage, Joel and Thorne, Melvyne. **Administrative Models for the High Level Planning and Coordination of Government Population and Family Planning Programs in the Near East** and Africa. 5 February 1974 (mimeographed).

تضمنت هذه الورقة تحليلا للموضوعات الادارية والتنظيمية التي جرت في مختلف البلدان في المجالات السكانية . هذا ، كما بحثت بالتفصيل الاحوال التنظيمية والادارية المذكورة لعدد من دول منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا : العراق الاردن ، لبنان وسورية . كما تضمنت أيضا فصولا ملحقة ، شملت كافة المؤتمرات التي عقدت في المنطقة لمعالجة الخطط والبرامج الاقتصادية والسكانية حيث شملت تلك الفصول كافة مستلزمات تلك المؤتمرات .

لقد توصل مؤلفا هذه الورقة الى ان الامور التنظيمية وعمليات الارادة تقف عائقا في وجه حسن تنفيذ البرامج السكانية . لقد أظهرا في تحليلهما ، بان تركيب ومهام لجان التنسيق السكاني في مختلف البلدان ، لا بد من أن تشد القارىء الى الحقيقة ، بان تلك البنية وتلك المهام ليست امورا تنظيمية مجردة ، بل تعكس أيضا مظاهر اجتماعية وسياسية اضافة لما توفره من خبرات في حقل التنظيم والادارة .

لقد أشارت هذه الورقة وبصورة مجردة الى نواح الضعف والقصور في تركيب المؤسسات المعنية بالامور التخطيطية والبرامج السكانية . كما أنها تثير اهتمام القارىء لاعتبار مثل هذه الدراسات ضرورة كجزء متخصص من الموضوعات السياسية والاجتماعية .

Seltzer, William. **Demographic Data Collection. A Summary of Experience.** The Population Council, New York 1973.

يعتبر هذا الكتيب ذو فائدة كبيرة للمهتمين بالنشاطات السكانية ، فهو يتصدى للمشاكل والصعوبات الناجمة عن استخلاص مؤشراتها .

لقد جاء في مقدمة الكتيب ، معالجة لطبيعة البيانات الاحصائية ونوعيتها ، كما جاء بعدها معالجة للبيانات الاحصائية من خلال طرق جمعها مبدئيا ، كالادلاء ببيانات العمر ، ومستويات الخصوبة . كما أن الفصل الخامس من هذا الكتيب يعد بمثابة عرض للموضوعات التي طرحت في الاجتماع الاستشاري الخاص بالخصوبة الذي عقد في تموز من عام ١٩٧٢ . كما عالج المؤلف أيضا اساليب تسجيل البيانات الديموغرافية المعيبة . وقد توصل في النهاية الى ثمانية قواعد اساسية لتنفيذ الابحاث الديموغرافية بالعينة .

ان الاشارة لاقتناء هذا الكتاب تكمن فيما تضمنه من موضوعات ، وتفصيلات دعمت بالارقام والجداول ، وبعض المؤشرات الديموغرافية .

Linder, Forrest E. **Vital Events Numeration System as a new Tool for Measuring Population Change.** Laboratories for Population Statistics (Reprint Series No. 12). Chapel Hill, University of North Carolina, August 1973.

يمثل هذا الكتيب الجيد موضوعاً ذو اهمية خاصة بالنسبة للديموغرافيين والاحصائيين، فقد تضمن ما يعتقده المؤلف من ان اساس البيانات الاحصائية ، وكذلك طرق جمعها ما زالا دون المستوى المطلوب ، لعجزهما عن تأمين المتطلبات الاساسية للتحليل الديموغرافي في الوقت المحدد .

لقد كشف المؤلف النقاب عن تطور النظام الجديد الذي دعي مبدئياً « النظام البنيوي لتسجيل الواقعات الحيوية » . هذا وقد وصف هذا النظام بانه « بنيوي » لكونه يجمع وينسق نشاطات جمع البيانات السكانية لكل من الصورة والمخرج في حساب المعدلات الحيوية ، كما وصف هذا النظام بانه « نظام تسجيل الواقعات الحيوية » لتركيزه على جمع الوقائع الاساسية .

اشار المؤلف ايضاً بان الخطوة غير الكاملة من نظام التسجيل المزدوج هذا ، تتطلب ابحاثاً متوسعة لتلافي عيوبها ، ولتأتي الى شمول النظام ابعاداً تتعدى قياس معدلات الانجاب والوفيات الخام ، تجعل منه اداة احصائية قوية ، كذلك فان تصميمه يجعل منه نظاماً قليل التكلفة ، سواء في الوقت او في المال ، ما دام بامكان حجم العينة وتوزعاتها الجغرافية ان تتوافق مع ميزانية البحث ومصادر تمويله ، وكذلك ان تتوافق مع سرعة تبويب وتحليل نتائجه .

ان هذا الكتيب قد يساهم في اقناع بعض البلدان لتطبيق هذا النظام ، الذي سيكون حافزاً للقيام باجراء المزيد من الابحاث في مجال جمع وتسجيل البيانات .

Demeny, P. **Some Methods of Estimation for Statistically Underdeveloped Areas.** East-West Population Institute, Hawai. US. Government Printing Office. 1972.

يعد هذا الكتيب خاصاً بالدول النامية ، حيث ما زالت تعاني عيوباً في البيانات ، فهو يهدف لتطوير ونشر الطرق الكفيلة بالاستفادة من البيانات المتاحة في تلك البلدان ، وكذلك زيادة امكانيات توفر البيانات في السنوات المقبلة . ولقد اقترح المؤلف في هذا الشأن طريقتان ، الاولى تعتمد على الابحاث الخاصة والتعدادات فقط ، فيما تعتمد الثانية مبدئياً على نظام التسجيل بالعينة ، الذي يتضافر في الغالب مع الابحاث الاخرى التي تقوم على اسلوب العينات أيضاً .

لقد عالجت الطريقة الاولى حالة اجراء تعداد السكان لمرة واحدة او اكثر ، أو جرت فيها ابحاث ديموغرافية قام تبويب بياناتها بشكل متقاطع ، كما وقد بينت هذه الطريقة اسلوب تقدير المعدلات الحيوية من تعدادين سكانيين متتاليين ، او من تعداد سكاني واحد ، اما الطريقة الثانية فقد عالجت الحالة التي تتطلب توفر بيانات ديموغرافية مفصلة ، تلك البيانات التي لا يمكن استخلاصها من نتائج الابحاث ، حتى ولو تكرر تنفيذ تلك الابحاث . وقد وضع المؤلف بهذا الشأن طريقتان ، الاولى تقضي بالاستعاضة باسلوب التسجيل بالعينة عوضاً عن التسجيل العام ، والثانية تقضي باستخدام اسلوب مزدوج يعتمد على التسجيل بالعينة وعلى العينات المساحية بآن واحد .

وفي الختام فقد شرح الكتيب طريقتان من النماذج ، النماذج الاولى ، منهما هي جداول الحياة النموذجية ، اما الثانية فهي نماذج المجتمع المستقر . ففيما يتعلق بالنماذج الاولى فقد توضحت من خلالها نماذج الامم المتحدة لجداول الحياة ، وكذلك النماذج الاقليمية لجداول الحياة (كول ودمني) . اما النماذج الثانية فقد توضحت فيها النماذج السكانية والنماذج الاقليمية للسكان المستقرين .

تكمن في هذا الكتيب فائدة كبيرة للديموغرافيين والاحصائيين ، وخاصة عند انتقائهم النماذج السكانية واستخدامها في التحليل الديموغرافي .

* * *